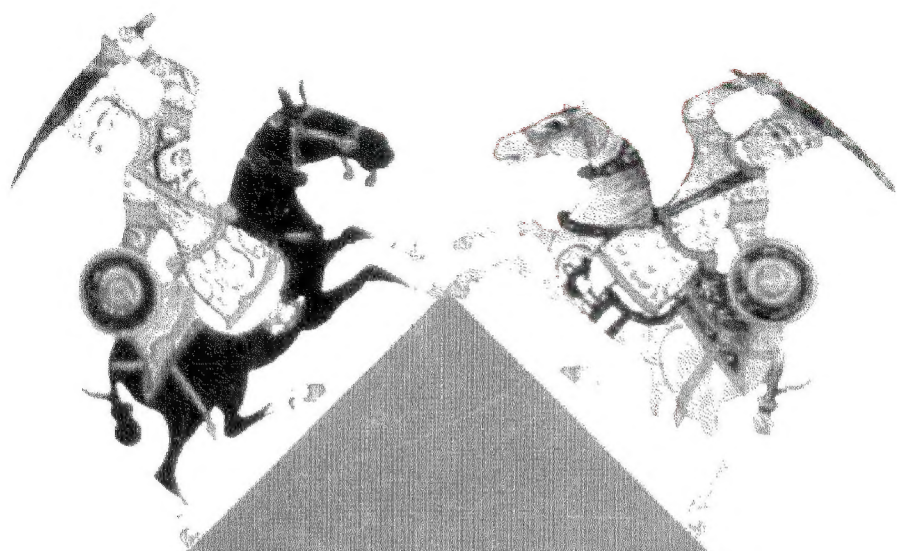


د. فرج فودة

قبل السقوط



قبل السقوط

دكتور
فرج فودة

قبل السقوط

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية

جميع الحقوق محفوظة
لورثة المؤلف

الخلافا للفنان خلف طايح

الطبعة الأولى ١٩٨٥
الطبعة الثانية ٢٠٠٤

مقدمة

لا أبالي إن كنت في جانب والجميع في جانب آخر . ولا أحزن إن ارتفعت أصواتهم أو لمعت سيوفهم . ولا أجزع إن خذلني من يؤمن بما أقول . ولا أفزع إن هاجمني من يفزع لما أقول . وإنما يؤرقني أشد الأرق ، أن لا تصل هذه الرسالة إلى من قصدت . فأنا أخطب أصحاب الرأي لا أرباب المصالح ، وأنصار المبدأ لا محترفي المزايدة ، وقصاد الحق لا طالبي السلطان ، وأنصار الحكمة لا محبي الحكم . وأتوجه إلى المستقبل قبل الحاضر ، والتصق بوجودان مصر لا بأعصابها . ولا ألزم برأيي صديقاً يرتبط بي ، أو حزبا أشارك في تأسيسه . وحسبي إيماني بما أكتب ، وبضرورة أن أكتب ما أكتب ، وبخطر أن لا أكتب ما أكتب .

والله والوطن من وراء القصد .

ف.ف.

الفصل الأول

القصيدة والجهل

"لا اقاتل حتى تاتوني بسيف له عينان ولسان وشفتان ،

فيقول هذا مؤمن وهذا كافر " سعد بن ابى وقاص

من منا لا يتذكر قصيدة حافظ ابراهيم الشهيرة ، المعروفة بأسم القصيدة العُمرية ، والتي من أبياتها :

وقال قولة حق أصبحت مثلاً وأصبح الجبل بعد الجبل يرويها

أمنت لما أقيمت العدل بينهمو فمنت نوم قرير العين هانيها

والقائل - كما هو معلوم - هو الهرمزان أحد قادة الفرس . والذي قيل عنه - كما هو معلوم - عمر بن الخطاب . والمقولة ترجمة شعرية للعبارة الشهيرة " عدلت فأمنت فمنت يا عمر " . والحدث الذي أدى إلى القول هو نوم عمر في ظل شجرة ، بلا حراسة إلا من العناية الألهية وحب الرعية .

ولعل القاريء يرى معي أن القصة بتفاصيلها السابقة ، نموذج

رائع للعدل الذي يقود إلى الأمن ، والأمن الذي يقود إلى الأمان .
وأنها مثال لما يجب أن يكون عليه ولي الأمر العادل . لولا أن
الشيء الحلو لا يكتمل كما يقولون ، وأنه لكي تكتمل الصورة
بوجهيها ، علينا أن نذكر القاريء بأن عمر نفسه قد مات مقتولاً .
على يد فيروز الغلام المجوسي ، وكنيته أبو لؤلؤة . وأن قتل عمر قد
تم في المسجد ، حيث كمن له الغلام ، وطعنه وهو يستدير لكي يبدأ
صلاة الفجر . منهيًا حياة الخليفة العظيم ، عدلاً وقدره وزهداً . مثبتاً
أن ما فعله عمر ، وما كان في العادة يفعله ، إنما كان قصوراً في
أجراءات الأمن ، وأن العدل ليس دائماً وسيلة الأمان . وأن النوم في
ظل شجرة ، والحركة نون حراسة في وسط الرعية ، أو حتى في
المسجد ذاته ، أمر لا يصلح نموذجاً لحاكم ، إلا إذا كان الحاكم من
هواة الاستشهاد . ولعلي لا أنهي حديث هذه الواقعة ، دون أن أذكر
أمراً يمكن احتسابه ضمن سخریات القدر أو مفارقاته العجيبة . فقد
قتل عبيد الله ، ابن عمر بن الخطاب ثلاثة ظن بهم التآمر على قتل أبيه ،
وكان أولهم الهرمزان ، صاحب الرواية التي بدأنا بها الحديث .

وما منّا نتحدث بلغة السياسة ، فنقل أن حادث قتل عمر ، كان
أول حوادث الإغتيال السياسي للحكام في عهود الدولة الإسلامية .
لكنه لم يكن الأخير . فقد تولى بعده عثمان ، وأغتيل على يد الثائرين
عليه بعد حصار جهيد . وكان أغلب الثائرين من مصر . ثم تولى
علي بن أبي طالب ، وأغتيل على يد عبد الرحمن بن ملجم ، إنقاذاً ،

كما ظن بن ملجم ، وما أظنه إلا مخطئاً ، للمسلمين من التناحر
والإنقسام .

وهكذا ، أيها القاريء العزيز ، نصل معا إلى حقيقة مروعة ،
رغم كونها معروفة . وهي أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد
قُتلوا . واحداً منهم على يد غلام مجوسي . وإثنان منهم على يد
مسلمين متطرفين . ويكفي أن تعلم أن أول البادئين بطعن عثمان كان
محمد بن أبي بكر الصديق . وأن قاتل علي لم يكن يشك لحظة في أنه
يؤدي بقتله خدمة عظمى للإسلام والمسلمين . وربما ترى معي أنه
مما يهون من هذه الكارثة ، أن أول الخلفاء قد نجا من القتل ومات
على فراشه . وأقصد بالطبع أبا بكر الصديق . لكنك تُفجع مثلي حين
تعلم أن ذلك أيضاً ليس خبراً يقيناً ، وأن بعض الرويات تذكر " أن أبا
بكر والحارث بن كلفة كانا ياكلان خزيرة أهديت لأبي بكر ، فقال
الحارث لأبي بكر : أرفع يدك يا خليفة رسول الله ، والله إن فيها لسم
سنه ، وأنا وأنت نموت في يوم واحد . قال فرفع يده ، فلم يز إلا عليين
حتى ماتا في يوم واحد عند أنقضاء السنة " (١) .

وهكذا نصل إلى يقين باغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين ، وظن
باغتيال الخليفة الرابع . كل ذلك خلال ثلاثين سنة بالتقويم الهجري .
وكل ذلك قبل أن تمر ثلاثة عقود على وفاة الرسول ، أي في حياة
معاصريه . وكل ذلك أيضاً في أزهى عصور الإسلام إسلاماً ،

(١) الطبقات الكبرى لأبن سعد - المجلد الثالث - في البصريين من المهاجرين والأنصار -
دار صادر - بيروت - ص ١٩٨ .

وأكثرها اقتراباً من أصول العقيدة ورسوخاً لمبادئها .

هذا وجه من وجوه النظر في هذه الفترة الخصبة من فترات العقيدة . لكنه ليس الوجه الوحيد ، بل هناك وجوه أخرى تستطيع أن تراها إذا تفحصت سنوات حكم الخلفاء الراشدين . حيث تستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن فترات استقرار الحكم فيها لم تزد عن عهد عمر ونصف عهد عثمان (أي الستة أعوام الأولى من حكمه) . أما ما قبل ذلك فهو عهد أبو بكر ، وأغلبه (على قصره) كان مُنصرفاً إلى قتال المرتدين عن الإسلام . وأما ما تلى ذلك ، فيتمثل في الستة أعوام الأخيرة من عهد عثمان . وهي الفترة التي تزعّم فيها معارضته نفر من الصدر الأول للإسلام . وحسبك أن تذكر منهم عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وأباذر الغفاري ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وغيرهم كثيرون . فإذا تجاوزت حكم عثمان ، فإنك تستطيع أن تقول دون تجاوز للحقيقة ، أن خلافة علي بن أبي طالب ، لم تكن أكثر من فترة جهاد في سبيل جمع كلمة المسلمين على بيعته . وهو الأمر الذي لم يتحقق له ، وأنه قاتل في سبيل ذلك حتى قُتل غيلة . وكان إجماع المسلمين عليه عند مقتله ، أقل بكثير منه عند توليته . حتى أن بعض الفقهاء يرى أن الخلافة لم تتحقق إلا للثلاثة خلفاء الأولين . وهو أمر يُمكن أن يكون محل نظر ، أو في أقل القليل محل مناقشة .

نخلص من ذلك كله إلى أن فترة حكم الخلفاء الراشدين تكاد تنقسم

زمنياً إلى نصفين : نصف منهما عرف فيه المسلمون الاستقرار ، وتميز بأنه أكثر فترات الصدر الأول للإسلام اتجاهاً للفتح الخارجي . وربما كان ذلك أحد أسباب استقراره . ونصف آخر لم يعرف المسلمون فيه استقراراً ، وتراوحوافيه بين الاعتراض حيناً ، والانقسام أحياناً ، والإقتال غالباً .

خليق بي أن أتوقف هنا قليلاً ، وأن أسال نفسي قبل أن يسألني القاريء : تُرى ما القصد من العرض السابق ؟ . بل إنني أكاد ألمح أن السؤال ربما تحول إلى اتهام بآثني أحاول التركيز على الجانب غير المُضيء في أحداث هذه الفترة العظيمة . وهو أمر أقسم للقاريء أنه لم يخطر لي على بال . بل على العكس من ذلك تماماً ، أردت أن أزن الأمر لكسي أصل بالقاريء إلى فهم ما أفهمه من الإسلام . وهو فهم السياسي ورجل الفكر ، قبل أن يكون فهم رجل الدين . وهو أيضاً فهم يستند إلى قاعدة أساسية ، وهي أن الإسلام لم ينتزل على ملائكة ، وإنما تنزل على بشر مثلنا . بعضهم جاهد نفسه ، فارتفع إلى أعلى عليين . وبعضهم أرقه الضعف الإنساني فأخطأ . وأنهم في تراوهم بين السمو والضعف ، إنما يقتربون منا أكثر بكثير ، ويلتصقون بوجداننا أكثر بكثير . ونفهمهم من قرب أكثر بكثير ، من أن نقرن أفعالهم بالمبالغات . أو نقرن صفاتهم بالتقديس المبالغ فيه . لو نقرن حياتهم بالمعجزات والأساطير .

لقد كان عمر بشراً مثلنا ، غير أنه كان أعظم منا بمغالبيته لنفسه ،

وبأبتعاده عن زهو الملك وغروره . وكان عثمان بشراً مثلنا ، لكنه كان أعظم منا إيماناً . وفي ذات الوقت كان به ما بنا من ضعف تجاه ذوي الرحم . وهو ضعف لم يكن يُنكره . وهو أيضاً ضعف إن شئت أن تصفه ، فلك أن تصفه بأنه قوة الرحمة ، وسلطان حب ذوي القربى الشديد . وهو أمر يُمكن أن يُحمد له ، لولا أنه جاء وعثمان في السلطة . فإذا بالرحمة تُصبح على لسان المعارضين محاباة . وإذا بحب ذوي القربى يُصبح من وجهة نظر الناقدين حملاً لبني أمية على العالمين .

أما علي بن أبي طالب ، فقد كان أيضاً بشراً مثلنا . لكنه كان رجل دين قبل أن يكون رجل دولة . ورجل حكمة لا رجل سياسة . ورجل أخرة لا رجل دنيا . وكان في كل ما كان قدوة ومثلاً . وكان في كل ما لم يكن مثلاً . ولعل ذلك كله كان أعظم ما فيه . ولعله أيضاً في ذات الوقت ما أدى به إلى ما أنتهى إليه . لأنه واجهه على الجانب الآخر رجل دولة فريداً ، وقطب سياسة فذاً ، وعاشق للدنيا بلا شبهة أو مرأى .

بهذا الفهم يقتربون منا ونقترب منهم . ويرتفعون عنا ونطمح إليهم . خاصة حين نستعرض أوجه العظمة في سلوكهم . لكنه ارتفاع يقترب به ما يقترب من فهم للدوافع ، ورغبة في التمثل ، وإمكان في الاقتداء . ولا يقلل من شأنه حوادث الأغتيال السياسي . فما كان اغتيال عمر ليقلل من مكانته . وما كان اغتيال عثمان إلا اختيار عثمان نفسه ، حين رفض اعتزال الحكم أو القصاص منه . وما كان اغتيال علي إلا مثلاً أعطاه الله للاحقين ، على أن التطرف الديني

أفة، وعلى أن إماماً عظيماً مثل علي لم ينبج من عواقبه .

إننا نستطيع مما سبق أن نخرج بعدة نتائج ..

النتيجة الأولى : أن المجتمع المثالي ، أو اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) ، أمر لم يتحقق على مدى التاريخ الإنساني كله . وبالتالي على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية كله ، حتى في أزهى عصوره . وأن من يصورون للشباب الغضب ، أن قيام حكم ديني سوف يحول المجتمع كله إلى جنة في الأرض ، يسودها الحب والطمأنينة ، ويشعر فيها المواطن بالأمن ، ويتمتع فيها الحاكم بالآمان ، ويتخلص فيها الأفراد من سوء القصد وحقد النفوس ونوازع الشر . إنما يصورون حلمًا لا علاقة له بالواقع ، ويتصورون وهماً لا أساس له من وقائع التاريخ ، ولا سند له في طبائع البشر .

النتيجة الثانية : أن كل ما عرضته إنما ينهض دليلاً على أن هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام الدين ، والإسلام الدولة . وأن لانتقاد الثاني لا يعني الكفر بالأول أو الخروج عليه . وأنك في الثاني سوف تجد كثيراً يقال أو يُعرض عليه ، حتى في أعظم أزمته . بينما أنت في الأول لا تجد إلا ما تتحني له ، تقديساً وإجلالاً ، وإيماناً خالصاً . وأنه إذا جاز أن يقال هذا عن عهد الخلفاء الراشدين ، فإنه يجوز أن نقول ما هو أكثر وأكثر ، حين نتصدى بالتحليل والنقد لعصور لاحقة . أرتفعت فيها رايات الحكم الديني ، وأدعى أصحابها أنها وجه الإسلام الصحيح . وأنهم الحافظون للكتاب والمحافظون عليه .

والتابعون للسنة والمتابعون لها . وهم بالرغم من ذلك ، يستحلون القتل في غير حق ، والظلم بلا داع . ويدخلون على المؤانسة أبواباً لو سمع بها الصدر الأول في الإسلام ، لعجز عن أن يدخلها في باب من أبواب الجاهلية ، تلك الأبواب التي تقصر عنها لو لا تكاد تتسع لها .

أنت هنا تملك أن تفصل بين الإسلام الدين والإسلام الدولة . حفاظاً على الأول ، حين تستنكر أن يكون الثاني نموذجاً للإتباع . أو حين يُعجزك أن تجد صلة واضحة بين هذا وذاك . فالأول رسالة ، والثاني دنيا . وقد أنزل الله في الرسالة ما يُنظم شئون الدنيا في أبواب ، وترك للبشر أبواباً ، دون أن يُفرض في الكتاب من شيء . وإنما يسع برحمته بشراً هم أعلم بشئون دنياهم من السلف . ويترك لهم أموراً تختلف باختلاف الأزمنة . لا يترك لهم فيها إلا قواعد عامة . إن اتسع أفقهم ، أخذوا من غيرهم وتأقلموا مع زمانهم ، دون خروج على صحيح الدين أو كفر به . وإن ضاق أفقهم ، أحالوها ملكاً عضوداً ، سندهم فيه فقهاء يجدون لكل شيء مخرجاً ، ولكل خروج على الدين تأصيلاً . ولو شئت أن أخذتك لحدثتك وحدثتك ، لكنني أمسك عن إدراك بأن ذلك كله لم يكن من الإسلام في شيء . وأن الله أرحم بعباده من أن يكون ذلك هو صحيح ما تُشرع لهم . والله وصادقو العقيدة يعلمون أن الإسلام من ذلك كله براء .

دع عنك إذن حديث الساسة عن الدين والدولة . وسلم معهم بالدين ، أما الدولة فأمر فيه نظر . وحديث له خبيء ، وقصد وراءه طمع ،

وقول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب .

دع عنك إذن حديث الساسة عن المصحف والسيف . فالمصحف في القلب ، أما السيف فاسأل التاريخ عنه . وما يُنبئك مثل تاريخ فقد أطار السيف من رؤوس المسلمين أضعاف ما أطار من رؤوس أهل الشرك . وقل للمتشدقين بحديثه ، أن حديث الرحمة في عالم اليوم أقرب إلى القلب، وأن سبيل السماحة الصق بالوجدان . وحدثهم بحديث سعد بن أبي وقاص ، حين اعتزل الفتنة قائلاً : أنتوني بسيف يميز بين الحق والباطل .

النتيجة الثالثة : أننا نهوى تجزئة الأمر عن قصد ، ونهمل فارق القياس عن عمد . حتى نتوصل إلى نتائج تتفق مع ما وقر في القلب ، بأكثر مما تتفق مع المنطق أو حكم العقل . مع تذكره أرى أن لها ضرورة ، وهي أن العقل لم يكن أبداً مُختلفاً مع قواعد الدين الصحيح أو مخالفاً لها ، وإنما كان لها مؤيداً وسنداً ، إن صدق القصد وسلمت النية .

أما ما قصدته بالتجزئة للأمر ، فحسبك نبيلاً عليه ما ذكرته من حديث الأمن والأمان في قصة النوم تحت الشجرة . وأما فارق القياس ، فدونك المقارنة بين واقع الحياة في الصدر الأول للإسلام وواقع الحياة اليوم . وهو واقع إن حكمت العقل فيه ، فلا بد أن تأخذ في حسابك أن عدد سكان المدينة لم يكن يزيد وقت الخلافة الراشدة عن تعداد أصغر عواصم المراكز في مصر الآن . وأنه شتان بين وسائل

الحياة وأساليبها في ذلك العصر ، ونظائرها اليوم . وأنه يستحيل أن يكون المطلوب من الحاكم ايوم ، أن يسير في الأسواق رافعا الدرء ، أو أن يعلو بها رؤوس معارضيه . أو أن يتصنت على البيوت في الليل ، حتى يعلم من أحوال المسلمين ما يدعوه لأخذ الثريد لأطفال جباع . أو يعود لامراته ليصحبها إلى زوجة تكد دون معاونة . أو أن ينفي صاحب وجه صبوح خارج القاهرة ، حتى لا يكون فتنة لنسائها . أو أن يورقه أن تعثر دابة في جنوب أسوان . أو أن يمسح يده في نعليه ، لأنه لا يملك منديلا . أو أن يلبس إزارا فيه أثنتا عشرة رقعة . أو حتى أن يكون هو الحاكم الأوحـد على بيت المال ، والمتصرف الأوحـد في شئونه ، دون رقابة إلا من ضميره ، ودون وازع إلا من دينه وتدينه .

إن من يهملون في مقارناتهم أحوال العصر ، وما طرأ على الحياة من أختلاف ، إنما يركبون بثا مركبا صعبا إن لم يكن مستحيلا . فليس حلا أن تخرج مجموعة إلى كهوف الصحراء الشرقية ، أو إلى شعاب اليمن ، مهاجرة بما تحمل من عقيدة . آخذة بظاهر الأمر لا بجوهره . ظانة أن استعمال السواك ، وتكحيل العينين ، وتجهيل المجتمع ، والتسمي بأسماء السلف الصالح ، غاية المراد من تدين العباد . المؤكد أن هذا ليس حلا ، بل هو مصانمة بين الإسلام وأحوال العصر ، لا مبرر لها إلا حسن النية وقصور الفهم في ذات الوقت . ولعلي أتساءل ويتساءل القناريء معي : هل هذا أجدى للإسلام والمسلمين ، أم الأجدى أن نُحلل على مهل أحوال عالمنا المعاصر ،

وأن نحاول جاهدين أن نقبل ما في المجتمع من أمور لم يكن لها في المصدر الأول للإسلام نظير أو مصدر للقياس ؟. وأن نحاول وضع قواعد جديدة لمجتمع جديد ، لا تهمل روح العصر ولا متغيراته ، ونقر في ذات الوقت حقيقة مؤكدة ، وهي أننا نتعامل مع بشر ، في مجتمع ، كان وسيظل الخطأ الأنساني جزءاً من تكوينه ، والضعف البريء مكوناً من مكوناته ؟. وأن الأمر بدءاً وانتهاءً ، يكون بالقنوة والموعظة الحسنة ، والإرشاد إلى سواء السبيل ، بعقول متفتحة ، وليس بالقسر والعنف تجاهل الحقائق .

النتيجة الرابعة : أن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور ، وسوء مفرط في الاستدلال . فقد يجوز أن نأخذ ما يصيب الأفراد من خير على أنه ابتلاء . وما يأتيهم من شر على أنه اختبار . لكن إطلاق تلك الأحكام على أحوال الدول وشئون السياسة ، خطأ جسيم . ربما أرتد إلى قائله ، حاملاً له عكس ما قصد ، وغير ما أراد .

وبوسع المقلّب (وليس المنقّب) في صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت . فمثلي لا يفهم ، أيا كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة في مصرع رئيس سابق ، ذكراً أن الإغتيال إنتقام إلهي . ناسياً أنه مردود عليه بتساؤل ظاهره سذاجة ، وباطنه حجة ، عن قوله في اغتيال الخلفاء الراشدين . وإذا كانت هزيمتنا في ١٩٦٧ غضباً إلهياً ، فما القول في نصر إسرائيل ؟. هل هو رضا من الله في المقابل ؟. وإذا كان تدهور مستوى المعيشة في بلادنا سخطاً من الله لترك شرعه الصحيح ، فما القول في ارتفاع

مستوى المعيشة في دول الغرب ؟ . واستطيع أن أستطرد مع القاريء في أسئلة لا طائل وراءها، إلا أن نتعجب من إطلاق الأحكام دون ثروة، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل. فليس كل أمر سيء ، سخطاً أو ابتلاءً . وإنما هو أمر يسهل تحليل أسبابه ، إن أنت من فرد أو مجموعة . ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ، إن كانت ثمة مواجهة . دون أن ينتقص هذا من إيماننا أو يزيد . ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب . وأقصد بها الإحالة إلى الإرادة الإلهية ، التي يجب أن يعلو التسليم بها وبقدرتها فوق هذه التفاسير . ولنا في عام الرمادة أسوة . وفي طاعون عمواس أسوة . وكلاهما حدث في عهد عمر . وعمر هو عمر . وعهده هو العهد الذي يعلو على شبهة غضب الله على عباده المؤمنين .

ولنا أيضاً أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين في كل مرة يُصيبنا فيها ضرر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته . تلك التي لو طبقناها، لأبدلت ضررنا خيراً ، وضمننا غنى . ذاكرين لهم أن في حجتهم كثيراً من الوهن . وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة إنما يصدر عن الرغبة في تطبيقها ، وليس عن الرغبة في التوسل بها إلى غنى أو رفاهة . وأن ما يحدث في أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور في أسلوب حكم ، أو تقصير في الأخذ بأحسن السبل . وهما أمران ، يُمكن أن تجد لهما حلاً إذا قست على أمور الدنيا ، دون أن تُنهل في وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير . وباختصار فهذه قضية وتلك أخرى .

النتيجة الخامسة : أن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم ، إنما

يحقّق صالح الدين وصالح السياسة معاً . على عكس ما يُصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما . ويجدر بي هنا أن أفصّل قبل أن أفصّل بين أمرين ، أولهما أقبله وأطالب به ، وهو فصل الدين عن السياسة . وثانيهما أرفضه ولا أقتنع به ، وهو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع . والفرق عظيم . فالدين مطلوب ، لأنه أحد أسس تكوين الضمير في المجتمع . وكلنا يستحسّ بأن يتعلم أولاده أصول الدين في المدارس ، وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه . وأن نستمع جميعاً إلى آيات الله تُتلى من خلال وسائل الأعلام . وأن نسعد جميعاً بالاحتفال بالمناسبات الدينية . وأن يكون لرجال الدين مكانتهم ، ولقدّرهم احترامهم وتقديرهم . هذا كله وأكثر منه ، قدر من تواجد الدين في الدولة . وهو مطلوب . وهو أمر يختلف تماماً عن فصل الدين عن السياسة ، وهو الأمر الذي أسمح لنفسي بأن أستطرد فيه معك . حجّتي في ذلك ما تُحدثنا به كتب التاريخ ، ليس عن عصور الحكم الإسلامي المتأخرة ، بل عن عصر الصدر الأول من الإسلام .

دونك ما حدث في آخر عهد عثمان ، وما كان سبباً في ثورة الثائرين عليه ، ومنهم خمسة من العشرة المبشرين بالجنة . هم علي بن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله . وقد أنكروا فيما أنكروا ، أن يُولي عثمان أقاربه على الأمصار . وأن يأوى من أمر رسول الله بطردهم من المدينة . وأن يتصرف في أموال بيت المال دون قاعدة ، فيُنقِ على أقاربه والمقربين منه ، ويمنع عن آخرين . وأن يضطهد بعضاً

من الصحابة أسماؤهم لوامع (ومنهم أبو ذر الغفار ، وعمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود) . وتساعل معي عما فعل عثمان ، هل هو دين أم سياسة؟ . وتحرز قبل أن تجيب . فأذكرك أن ذكرت أنه الدين ، فأنت مخالف لإجماع من لا تملك ولا أملك مخالفتهم إلا على باطل . وإن ذكرت أنها السياسة ، فقد أرحت وأسترحت . أرحتني حين أكدت لي ما أتصور أنه صحيح ، وهو أن هناك فرقاً بين الإسلام والمسلمين . فالأول مقدس وإلهي ، والثاني قابل للخطأ ، لأنه بشر ودينوي . وهو أمر لا يشفع له عصر أو اسم . وأنت بفصلك ما حدث على أنه قضايا سياسة قبل أن تكون قضايا دين ، إنما تحفظ على الدين رونقه وجلاله ، وهيبته وقداسته . وأنت في النهاية مستريح لحكمك ، فما كان لأخطاء عثمان رضي الله عنه أن تمس عظمة العقيدة أو سموها .

ولك أن تنتقل معي إليها القاريء إلى خلافة علي بن أبي طالب ، وأن تتوقف معي قليلاً ، وتتأمل معي كثيراً ، معركة الجمل الشهيرة . والتي كان فيها علي وصحبه في جانب ، والسيدة عائشة زوجة الرسول ، ومعها طلحة والزبير في جانب آخر . لم يكن الجانبان طرفي نقاش أو مناظرة فكرية ، وإنما كانا طرفي صراع بالسيوف والنبل ، بلغ من ضراوته أن ارتفعت الصيحات في الجانبين ، تدعو المقاتلين إلى أن "يطرفوا" أي أن يقطع بعضهم أطراف بعض . ودونك قبل أن نخوض في حديث القتال ، أن نتساعل كما تساعل أصحاب علي: أيمن أن يجتمع الزبير وطلحة وعائشة على باطل؟ . ودونك سؤال الطرف الآخر في الخصومة : أيمن أن يجتمع علي بن أبي

طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن عباس على باطل ؟ . والحق أن السؤال يبقى بلا إجابة هنا أو هناك . أو إجابة بالنفي هنا وهناك ، في ذات الوقت . وهو أمر أثره على العقيدة عظيم . لكنك تجد منه مخرجاً إن ذكرت أن الأمر في هذا كله كان أمر سياسة ، قبل أن يكون أمر دين . وأمر حكم ، قبل أن يكون أمر تحكيم . وإلا ففسر لي مصير الفتى من أهل الكوفة ، الذي أمره علي أن يقف بين الصفيين رافعاً لكتاب الله ، داعياً القوم إلى ما فيه ، وكيف قتلوه ، على اختلاف في الرواية . فالبعض يذكر أنهم رشقوه بالنبل فقتلوه . والبعض يرى أنهم قطعوا يمينه ، فأخذ المصحف بشماله فقطعوها . فأخذ المصحف بأسنانه أو بين منكبیه حتى قتل . وكيف حدث نفس الشيء لكعب بن ثور . وأخرج معي بنتيجة ليس لك أن تخرج بغيرها ، وهي أنها السياسة لعنها الله . أشعلت نوازع النفوس وثار الغضب ، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الداعي إلى تحكيم كتاب الله في خضم بحرها المتلاطم ، ساعياً إلى حتفه . وحتى قُتل طلحة بن عبيد الله في المعركة . وقُتل الزبير على اختلاف في رواية مصرعه . ولم يُنقذ المسلمين إلا دعوة علي إلى عقر الجمل الذي يحمل أم المؤمنين . ولست في حاجة إلى أن أذكر لك حوارها مع أخيها محمد بن أبي بكر ، أو حوار علي معها ، فتجاوزت الحوار مفهومة ومبررة بضرارة الصراع .

ولعلك متسائل معي الآن ، ولك الحق في كل تساؤل لك : إذا كان هذا هو ما يحدث بين رجال الصدر الأول للإسلام والمبشرين بالجنة ، فكيف يكون المصير على يد من هم أدنى منهم مرتبة ، وأقل منهم

إيماناً ، وأضعف منهم عقيدة ؟. وتساءل معي مرة ثانية : إذا كان هذا هو أسلوب الاختلاف في خلاف حول قضية محددة ، قد تكون الثار من قتلة عثمان . فما الذي يُمكن أن يحدث حول قضايا أكثر تعقيداً ، ومن رجال أقل تعمقاً في الدين وأبعد التصاقاً بعهد الرسول العظيم ؟. بل أكتشف معي حقيقة ليس فيها مجال لشك ، وهي أن الأمر ليس أمر قرآن وسنة ، بل أمر من يفسرهما . فأنت لا تشك ، وأنا لا أشك معك ، في أن طرفي الخصومة هم أكثر الناس فهماً للقرآن ، وأكثر الناس التصاقاً بمصدر السنة ذاته ، وهو الرسول الكريم . ورغم ذلك ، فقد رأى كل منهما رأياً ، ووصل الأمر بهما إلى الإقتتال وإسالة الدم أنهاراً .

وعد معي مرة أخرى إلى أصل ما توصلت إليه معك في هذا الجزء من الحديث ، وتساءل معي : ليس الأصوب أن ننظر إلى كل ما سبق من حديث الفتنة والقتال ، على أنه سياسة وأمور دنيا ؟ . لا أشك في أن الأجابة سوف تكون : بلى . ففي هذا استنكار لما تقود إليه الإجابة العكسية ، من كون الدين سبباً للفرقة وداعياً للتفرقة . وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحاً . بل إنني أستطرد معك فيما هو أهم . فالفصل بين القضيتين أرحم بالإسلام والمسلمين . فنحن إذا اختلفنا في الرأي السياسي انطلاقاً من الدين ، فسوف يتعصب كل منا لرأيه لأعتقاده بأنه لم يعد رأياً ، بل صحيحاً من الدين بالضرورة . ولن يقبل واحد منا أن ينتصر غريمه بالرأي المخالف . وما أحلى أن يبذل الواحد منا حياته أو دمه أو أطرافه ، دفاعاً عما يعتقد عن صواب

أو خطأ أنه صحيح . ولعل هذا هو مدخل العنف في الحركات الإسلامية قديماً وحديثاً . وقديماً بالقطع أكثر . لأن الطرف الآخر لا يقل إيماناً ، ولا يرى في الأمر إلا ما نراه . بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً ، في ظل ما نعيشه في فصل بين الدين والسياسة . فنحن نختلف ، ونقبل بالاختلاف . ونتحاور ، ولا نتصارع بالسيف . ونقبل بهزيمة الرأي أمام الأغلبية عن رضى ، أو حتى عن سخط لا يتجاوز النقد ، وعن أمل في أن تنتصر الأغلبية له ذات يوم .

النتيجة السادسة : إن استقراء التاريخ الإسلامي ، يؤكد على حقيقة تبدو شديدة الغرابة أمام المحلل الهاديء ، الذي يحاول استخدام أعظم نعم الله عليه ، وهي نعمة العقل والمنطق . هذه الحقيقة مؤداها أن أئمة الفقه الإسلامي ، كانوا أكثر من عانى من الحكم السياسي المتسريل بالدين . وقد يُفاجأ للقاريء بهذا الأمر ، خاصة وما يُنقل إلينا من صفحات هذا التاريخ ، إنما يقتصر على نصيحة من عابد ، أو حكمة تأتي على لسان زاهد . وفي المقابل ، لا تجد خليفة يخر ساجداً لله ، أو يبكي خشية منه حتى تخضل لحيته ، أو يختصر الأمر فيسقط مغشياً عليه .

وهنا نعود مرة أخرى إلى حديث التجزئة في الأخذ من روايات التاريخ . ونستبعد قبل أن نوضح ما نقصد إليه . عشرات وعشرات من الفقهاء ، ممن كان شغلهم الشاغل ترجمة أمانى الخلفاء إلى أحكام فقهية ، بل والعياذ بالله إلى أحاديث مختلفة تُنسب إلى الرسول . دع

عنك هذا كله، فهو زبد لا غناء فيه. وتعال معي أحدثك عن أئمة الفقه الأربعة الذين لا خلاف عليهم، وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبن حنبل. وتعجب معي وأنت تقرأ قصة أبي حنيفة مع الخليفة المنصور. وكيف سُجن وعُذب في السجن، وكيف ضرب بالسياط حتى ورم رأسه، ثم كيف أفرج عنه إلى حين. وقد تتصور أن لذلك سبباً وجيهاً من معارضة سياسية أو نقد للخلافة. لكنك تفزع حين تعلم أن سبب ذلك كله هو رفض أبي حنيفة لولاية القضاء، تنزهاً منه عن الدخول في حاشية السلطان. وتأكيداً منه على مقولته للخليفة: والله ما أنا بمأمون الرضا، فكيف أكون مأمون الغضب؟. وهي مقولة لو تأملتها لزدت حزناً فوق حزن. وهي أيضاً مقولة لم تشفع له، فقد سجنه المنصور مرة ثانية حين رفض هداياه. وظل رهين محبسه في قبو سجن مظلم، يُضرب يومياً بالسياط، ولا تشفع له أعوامه السبعون. ولا يخرج من سجنه إلا وهو مُشرف على الهلاك، بعد أن نسوا له سماً بطيئاً، حتى لا يستطيع أن يروي ما حدث له. وما أسرع ما تأتي النهاية. وما أيسر ما يجد البعض في قول المنصور "من يعذرني من أبي حنيفة حياً وميتاً؟" دليلاً على ضميره الحي، وإيمانه القائل، وتقربه إلى الله برجاء الرحمة والمغفرة.

ولا أحسب إلا أن المنصور كان صادقاً مع نفسه، وهو يفعل ما يفعل في أبي حنيفة. فانت إن تتبعت كلمات المنصور وخطبه، فسوف تجد رجلاً يُعبد ويُزید في قول واحد مختصره "أنا الإسلام، والإسلام أنا". وهو لا يتصور أن يصدر عن الإسلام شيء إلا من

عبادته ، لو أن يعلن عنه حكم إلا من خلال حاشيته ، لو أن يرتفع صيت عالم ومقامه إلا أن يكون ذلك كله منسوباً إليه . ولعل القصد أيضاً من سرد هذا الحديث واضح . فهو استطراد فيما لتصور أنه يسير الأثبات ، وهو أن الخلافة التي خلعوا عليها صفة الإسلام ، كانت في مجملها أمر دنيا لا أمر دين . وأمر سياسة لا أمر حكم لشرع الله . بل أنها تتجاوز في بعض الأحيان ، بل قل في أغلبها ، فتصطدم بالإسلام نفسه ممثلاً في رموزه العظيمة من علماء الدين .

وإذا تجاوزت الإمام أبي حنيفة إلى الإمام مالك بن أنس ، فإن التاريخ يذكر لنا أن والي المدينة - في عهد المنصور أيضاً - قد أمر رجاله ، فضربوا مالكا أسواطاً . ثم جذبوه جذبا غليظاً من يده ، وجروه منها ، فأنخلع كتفه . ثم أعانوه إلى داره ، وألزموه الإقامة بها ، لا يخرج منها حتى للصلاة ، ولا يلقي فيها أحداً^(١) . ولا يغني من الأمر شيئاً أن المنصور استرضاه بعد ذلك حين زار المدينة في موسم الحج . وأنه أنكر أنه أمر بهذا ، وأنه عاقب اللوالي . بل إنني أكاد أجزم بأن وجود الإمام مالك في المدينة ، وأبتماعه عن مقر الحكم في بغداد ، وعن حاشية الحاكم من أمثال ابن أبي ليلى وابن شبرمة ، كان مبرراً معقولاً لمحدودية ما أصابه ، بالقياس إلى ما أصاب أبا حنيفة . وهو أيضاً مبرر نجاة الشافعي من ظلم الخلفاء ، حين عاش في مصر بعيداً عن مقر الخلافة وسلطانها . لكنه لم يعنم فقيهاً أحق مثل فتيان ، الذي ضاق صدره بعلم الشافعي وشهرته ، ومببه سباً قبيحاً ، دفع اللوالي لضرب فتيان بالسوط (وإلى هنا والأمر معقول

(١) لامة اللغة التاسعة - عبد الرحمن الشرقاوي - كتاب اليوم - ص ٨٤ .

بمفاهيم عصره). ثم الطواف به محمولا على جمل، وقد حُلقت لحيته وشاربه ورأسه، ومن لأمه المنادى يُنادي : هذا جزاء سب آل رسول الله ^(١).

وهنا لك أن تتأمل معي كل العقاب، ولن تقارنه بأسبابه، ولن تقول معي لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم لك أن تستطرد معي إلى ما حدث بعد ذلك. فقد تربص بعض السفهاء ممن تعصبوا لفتيان، حتى أنهى الإمام الشافعي عن حلقته بالمسجد، وخلا المسجد من رواده، فباغته وأنقضوا عليه ضرباً عنيفاً، بهراوات أخفوها في ملابسهم. وظلوا يضربونه حتى سقط مغشياً عليه، وتمكنوا من الهرب. ثم نقل فتيان إلى منزله حيث كانت النهاية. ولك إن شئت أن تتشكك معي في كنه القتلة الهاربين. ولك إن شئت أن تتجاوز ذلك مُستعيذاً بالله من شر اللظن.

ولا يبقى إلا حديث الإمام ابن حنبل. وهو حديث نوحشجون. فما أصاب الأمام خلیق بأن يكون درساً لمن يتشققون بعصور أزدهار الفكر الإسلامي في عهد الخلافة العباسية. وخليق أيضاً بأن يكون درساً للحالمين بدولة الخلافة في عصرنا الحديث. المتصورين حاكماً لا وجود له إلا في مخيلتهم، يجمع بين رحمة أبي بكر، وفقه علي، وشدة عمر، ورقة عثمان، وعدل عمر بن عبد العزيز. ويملاً أرجاء مصر بمجالس العلم. حيث يتبادل الفقهاء آراءهم في شئون الدين في حرية، ويتجادلون فيما بينهم بروح المحبة، ويفنون آراء معارضيهم بالحجة، ويدفعون ناقدتهم بالتأيي هي

(١) المرجع السابق ص ١٦٩.

أحسن . ويحتكمون فيما يختلفون فيه إلى الخليفة العادل الزاهد ، الذي إن أعجزه الرأي ، لجأ لمجلس الشورى الإسلامي . وحسبك علم أعضائه وحلمهم . ذلك العلم الذي يحسم الخلاف . وذلك الحلم الذي ينهي الشقاق . وما على الخليفة إلا أن يستدعي المختلفين ، فينقل إليهم الرأي الشرعي ، ويحيطهم قبل ذلك وبعده بروح الأبوة والحب الإسلامي الصادق . فيصدعون بما حُكم فيهم ، ويقبلون بعضهم البعض قبل خروجهم إلى بيت الله ، أيديهم متشابكة ، ويد الله فوق أيديهم ، مؤيدة لهم بالرشد والسداد .

دع عنك هذه الأحلام أيها القاريء العزيز . بل خذها معك وأنت تنتقل معي إلى الواقع المر في قصة ابن حنبل . والتي بدأت أحداثها بافتتاح الخليفة المأمون ، بقول المعتزلة بخلق القرآن . وهي قضية فلسفية كان لأبن حنبل فيها رأي مخالف . وما أظن أن كلامنا الرأيين يمكن أن يخرج مسلماً عن إسلامه . لكنه مركب السلطة في الدولة الدينية ، و سطوة الحكم لدى من يخلط بين اجتهاده وأصول العقيدة . وهي السطوة التي قانت ابن حنبل مُغللاً بالأصفاد إلى المأمون ، وهو في السادسة والخمسين من عمره ، محمولاً على بعير واحد مع تلميذه الشاب محمد بن نوح ، الذي مات في الطريق . وبناءً على قدر أن يموت المأمون قبل أن يصل ابن حنبل . لكن هذا لم يضع نهاية لعذابه ، بل كان بدايته . فقد حبسه المعتصم في السجن الكبير في بغداد . يُعذب بالضرب بالسياط . ثم يُنقل إلى سجن خاص في قبو دار والي بغداد . مسجوناً وحده ، حتى يتضاعف عذابه ، مُضاعفاً عليه الأغلال والقيود . وأستمر ذلك نحو عامين ونصف .

هذا حديث الأئمة الأربعة الكبار ، الذين ملأوا الأرض علماً وفقهاً وحكمة . وهو حديث يستحيل أن يكون ما حدث فيه محض مصادفة . فالمصادفة لا تتكرر مع الجميع ، أو مع ثلاثة منهم على الأقل وعلى الترتيب . وهو أيضاً يستحيل أن يكون شذوذاً أو استثناء . بل الأقرب إلى المنطق أن يكون قاعدة . بل قد يكون غير مبالغ طبيعة الأمور . ولا تحسبن أن ما أتاك من حديث الخلفاء العباسيين قد تناول من هو مغمور منهم أو هين الشأن . بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً . فأنت لا تستطيع أن تتجاوز المنصور ، وأنت تعد خمساً من أعظم الخلفاء بعد الراشدين . وربما عدت المأمون من بينهم . أما المعنصم فحسبك أنه فاتح " عمورية " الشهير . لكن الأمر مرجعه إلى مقياسك في وزن الأمور . فهم عظماء إذا قستهم بميزان الدنيا كرجال دولة . وهما عظماء إذا قستهم بميزان الفتوح الإسلامية ، وتوطيد دعائم الإسلام في أركان المعمورة . وهم محل نظر ، إذا قستهم بمقاييس ظاهر الدين ، من ذهاب للحج ، أو تبرع بالصدقات ، أو نواذر تأتي على سنتهم في أحاديثهم مع الزهاد . يصرخون في نهايتها : يا ويلتي من ضيق القبر وعذابه . وهم محل شك كبير ، إن استعرضت بعض ما سبق وتأملت فيه .

لك أن تتخذ من المقاييس ما شئت . ولك أن شئت أيضاً أن تتجاوز معي قصص التاريخ ، بل قل مأساه ، إلى واقع اليوم . وأن تقارن معي ما يحصل عليه علماء الذين الكبار اليوم من تكريم وأجلال ،

ومنابر إعلام مقروء ومسموع ومرئي ، في ظل قوائين ينعتها
أغلبهم بالوضعية ، وبعضهم بالعلمانية . وبين ما حدث لأئمة
العظماء ، الذين لا يدعى أحد من المعاصرين أنه يطاولهم في علم أو
فقه .

لهم أن يحمدوا الله كثيراً على نعمة أمن الرضا وأمن الغضب .
ولنا أن نحمد الله كثيراً على أننا لم نشهد نطعاً ، ولم يعل رؤوسنا
سيف . ولنا الله أيها القاريء ، أنا وأنت ، إن قدر لك أن تقتنع بما
ذكرت لك ، فسوف يحملون علينا كثيراً . وسوف يلصقون بنا كثيراً
من الصفات ، بدءاً بالعلمانية ، وانتهاء بالخروج عن الدين . فلا تحزن
وهون عليك ، وتذكر معي قصة الإمام علي ، وكيف رفض خدعة
تحكيم كتاب الله ، فدفعوه إليها . وقبل بها ، فأنكروها عليه . وأعد
قراءة ما كتبت إن أردت ، فلن تجد فيه خروجاً أو مروءة . وإنما
سوف تجد فيه كثيراً من الصدق مع النفس . وقدرنا من حب الوطن
عظيم . وحوارنا أردته هادئاً عن طبع وعن قصد ، وفتش في الكتاب
كله ، فلن تجد أسشهاداً بآية كريمة أو حديث شريف ، لأن الحديث
كله كان سياسة ودنيا وفكراً ، ولم يكن حديث دين أو آخرة أو فقه .
وعساي أن أكون قد أوضحت لك أن ما تسمعه اليوم من حديث الدولة
الدينية ، أو الحكومة الدينية ، إنما هو أمر سياسة وحكم . وليس أمر
عقيدة وإيمان . بل إنه قيادة إلى مجهول بالنسبة لك ، معلوم بالنسبة
لهم . مجهل عن قصد ، مبيتسر عن عمد .

أرجو أن يكون ما سبق كله دعوة مقبولة إلى حوار هادئ . وأن يتخلى من يتصدى بالرأي والحجة والوقائع ، عن عادة لا أدري سبب انتشارها في السنوات الأخيرة ، إلا أن تكون علامة من علامات الزمن الرديء ، وهي كثر . وأقصد بها أن من يتطوع بالرد ، لا يكلف نفسه عناء قراءة ما يرد عليه .

وقانا الله وإياهم من عمى البصيرة وجهل القصد .

الفصل الثاني

(١)

قصّة الجهل

في حديث لي مع أحد مراسلي الصحف العربية ، أستطردت في شرح مفهوم الفصل بين الدين والسياسة . فإذا به يقاطعني مُستكراً ، وإذ بهي أرد عليه تائراً . وإذا بالحوار فصل في هذا الكتاب ..

ولنبداً بالأسئلة

هل تريد أن تقصر وظيفة المسجد على أداء الشعائر الدينية والدعوة
لأمور العبادات فقط ؟ . هل نسيت حوار عمر مع المرأة حول المهور ،
وهو أن أحد المسلمين معه حول طول ثوبه من أثواب المسلمين ؟ . ألا
يصلح هذا دليلاً ساطعاً على أن المسجد هو المكان الطبيعي للحوار بين
الحاكم المسلم والمعارضة المؤمنة ؟ . هل تريد القفز على هذه الفترة
الذهبية من تاريخنا الإسلامي ، وقت أن كان المسجد مقراً للعبادة ،
وبيناً للحكم ، ومجلساً للشعب المسلم ، في ذات الوقت ؟ . ولمصلحة
من هذا كله ؟ . يا سيدي ، إنني أشك في نواياك .

وننتقل إلى الإجابة

دعني أحاول أيها الصديق أن أتسلل إلى ذهنك من خلال أسئلتك .
ودعني أتخيل أن وراء هذه الأسئلة التي تداعت على لسانك بتلقائية

ساخنة، صورة مركبة من عدة أبعاد . البعد الأول منها يتمثل في إيمانك بأن ما حدث في عهد عمر، صالح للتطبيق في عالم اليوم . سواء بالنسبة لجزئية الحاكم ، أو بالنسبة لجزئية المحكوم ، مؤيداً كان أو معارضاً . والبعد الثاني يتمثل في الضغط النفسي الذي تعانيه نتيجة استبعاد بعض أئمة المساجد، ممن يمارسون دوراً سياسياً واضحاً عن منابرهم منذ سبتمبر ١٩٨١ . والبعد الثالث يتمثل في تصورك لمؤامرة "علمانية" لتقليص دور المسجد، وبالتالي دور الإسلام داخل حدود الدين . بعيداً عن أمور السياسة، التي هي جزء منه. بل هي التي تميزه عن غيره من الأديان .

هذا عن أبعاد الصورة في ذهنك كما أتصورها . أما أبعاد الصورة التي ترسم في ذهني ، فدعني أرتبها لك على مستويين: المستوى الأول أن تأخذ بقولك وتصورك ، ونطبقه على عالم اليوم . فإن كان خير للمجتمع، سلمت لك بالحجة . وإن كان شراً ، انتقلت معك إلى المستوى الثاني للحوار ، الذي يُناقش أوجه القصور في تصوراتك . وهي الوجه المقابل لأوجه القوة فيما أتصور .

ولنبداً بالمستوى الأول ، ولنتصور أن المسجد قد عاد إلى أداء دوره في عصر السلف الأول للإسلام . وأصبح من واجبات الإمام في خطبة الجمعة ، أن يُناقش أمور السياسة من وجهة نظر الدين . ليس هذا فحسب، بل إنه ينتهز فرصة درس العصر أو درس العشاء، فيعلن رأيه مؤيداً أو معارضاً لما يستجد من أمور سياسية . وها هم المؤمنون الصادقون، يسعون إلى الأئمة في بيت الله . يقيسون أمور دنياهم على أحكام دينهم . وهم إن وجدوا رأي الإمام صائباً ، ردوا

بينهم وبين أنفسهم : الله أكبر والله الحمد ، لله الأمر من قبل ومن بعد .
وإن اختلفوا معه ، رفعوا صوتهم بالرأي المخالف ، مُدللين عليه بأيات
الكتاب وصحيح السنة . وعلى العكس من تصور صديقنا العزيز ،
فسوف يكون هذا مدعاة إلى اختلاف وفتنة ، وليس إلى ائتلاف وتوحد .
ليس في عظيم الأمور ، بل وفي أهونها . والتدليل على ذلك يسير .
فسوف يعلن إمام مسجد في حدائق القبة مثلاً ، أن معاهدة السلام إثم
كبير ، وعلى الحاكم أن يلغيها فوراً ، اتباعاً لحكم الله في الأمر ،
وتأكيداً على أنه لا سلام مع اليهود ، الذين أقتحموا على المسلمين
ديارهم ، وبدأوهم بالعداء . وربما أنفعل الإمام صادقاً مع نفسه ومع
ما يعتقد أنه صحيح الدين ، فهدد الحاكم إن استمر في موقفه ، ليملأن
عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً . وأن شباب الحدائق سوف يرفعون
السيوف من الآن فصاعداً ، دفاعاً عن قولة الحق . ولست في هذا
مبالغاً أو مُستنداً إلى خيال مريض ، بل لعلي أقرب ما أكون إلى واقع
تاريخ قريب .

وفي المقابل ، فسوف يرتفع صوت إمام آخر في مصر القديمة
مثلاً ، مؤيداً لما أعلنه كبار علماء الأزهر ، ولا أحسب أن أحداً يتهمهم
بكفر أو مروق ، من أن معاهدة السلام كانت نصراً للإسلام والمسلمين .
لأنها حررت أرضاً مسلمة ، وأعادت شعباً مسلماً إلى ديار الإسلام .
وسوف يدعو الحاكم إلى العز على المعاهدة بالنواجذ . وربما أخفقه
الحماسة ، فتوعد الحاكم بأن يملأ عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً إن
هو لكس عنها . وربما أقسم بأن شباب مصر القديمة سوف يرفعون
السيوف من الآن فصاعداً دفاعاً عن استمرار المعاهدة .

ليس هذا فحسب ، بل إن تصوراً منطقياً قد يتوارد إلى الذهن ، ومضمونه أن الصدفة قد تدفع ببعض شباب مصر القديمة إلى الصلاة في مسجد الحقائق . وهنا يحلو لهم التشبيه بما ذكرته أيها الصديق من حديث المعارضة داخل المسجد ، فيرتفع صوتهم مقاطعاً الإمام في خطبة الجمعة ، مدافعاً عن المعاهدة بالأسانيد . وربما حدث العكس . فسأقت المصادفة أبناء الحقائق إلى مسجد مصر القديمة ، فردوا التحية بمثلها . ولا أحسب إلا أن الأمر سوف ينتهي بأن تملأ الحقائق مصر القديمة خيلاً ورجلاً . أو أن يحدث العكس . وللقاريء أن يتصور فيما ذكرته قدراً من المبالغة . وله في هذه الحالة أن يتوابع في تصوراتهِ ويتصور ، حسماً للخلاف ، أن تنقسم القاهرة ومساجدها إلى مناطق متخصصة . فهذه مساجد السلام ، وهذه مساجد للحرب ، وهذه مساجد لم يُحسم فيها النزاع بعد .

هذا عن عظيم الأمور ، أما أهونها فدونك ما أثاره قانون الأحوال الشخصية من نزاع ، وما أُطلق بسببه من اتهامات لعلماء أجلاء في الدين . أقسموا ولا زالوا يقسمون ، أن للقانون أصولاً فقهية في المذهب المالكي . لكن الحنابلة لا يقبلون به ، والشافعية يستعينون بالله من إثم بعض مواده ، والحنفية يدعون الله أن يُنجي الأمة من مغبة ما يترتب عليه من خطايا . أوجزها بعضهم في أنه قانون يُبيح للمرأة أن تجمع بين زوجين . هنا قد ينطلق بنا عنان الخيال ، بل قل تصور الواقع ، فنتخيل إماماً حنبلياً في مصر الجديدة ، وآخر شافعي في الزيتون ، وثالث مالكي في المطرية ، ورابع حنفي في عين شمس . ولا بأس أن يختلف هذا عن ذاك ، أو مع ذاك . وأن ينتقل

شافعي من هنا إلى هناك ، أو حنبلي من هناك إلى هنا . ولنا أن يشتط بنا الخيال إلى حديث الإمام في مواجهة المعارضة ، أو إلى حديث السيف دفاعاً عن صحيح العقيدة ، أو أن نركن لخيال السلم قانعين بالتخصص .

المح على وجهك أيها الصديق دهشة وانزعاجاً . بل أكاد أتصور لك لو استجمعت شتات ذهنك في هدوء ، لرددت عليّ بأنني مبالغ ، وأن ما أتصوره غير قابل للحدوث . بدليل أنه لم يحدث بالنسبة لما ذكرت . وهو قائم سواء بالنسبة للوقائع أو بالنسبة لردود الفعل . لكنني أبادر فأقول ، أن ذلك صحيح حتى الآن فقط لسبب بسيط ، وهو أن الأئمة المسييون هم فقط المعارضون . ولهذا لا تسمع منهم إلا حديث المعارضة . أما حديث التأييد ، فقد تولاها عنهم الإعلام . وكل هذا مرهون بإطار الدولة المدنية . لكن الأمر يُصبح على العكس من ذلك تماماً في إطار الدولة الدينية ، إن تحققت من خلال تصورات شباب الجماعات الدينية . وهي تصورات تختلف تماماً عن أي شكل من أشكال النظم المجاورة التي تدعي أنها تنبئ الإسلام عقيدة ونظام حكم .

بل أنني أريحك وأتجاوز شطحات الخيال السابقة ، والتي أرى لها عن خطأ أو صواب ، سنداً من واقع الحال أو احتمالاته . وأوجهك بحقيقة ربما غابت عنك ، وهي أنك ضحية أبترسار وقائع التاريخ . فالدولة الإسلامية التي استمرت ثلاثة عشر قرناً ، لم تعرف حديث المعارضة داخل المسجد إلا فيما ذكرته أنت . ولم يزد عن واقعيتين

يتغنى بهما الركبان ، بل دعني أتحرز في هذا ، فاتجاوز عهد الخلفاء الراشدين ، وهو لم يتجاوز ثلاثين سنة هجرية ، إلى جميع العهود التالية ، أي ثلاثة عشر قرناً إلا أربعين عاماً . وأذكر لك أن المعارضة لم تكن تواجه إلا بالسيف . بل قل أيضاً دون مبالغة ، أن التأييد في أغلب الأحوال لم يكن يأتي إلا بالسيف . وأن ما استتكره المسلمون الأوائل من بيعة معاوية لابنه يزيد ، قد تطور في عهد عبد الملك بن مروان إلى أخذ البيعة لمن يليه ، ولمن يلي من يليه . فقد أخذ البيعة للوليد وسليمان من بعده مرة واحدة . وعندما رفض أحد خيار المسلمين ^(١) ذلك ، ساقه هشام بن إسماعيل المخزومي ^(٢) إلى مكان يُدعى الثنية في المدينة ، وهو مكان للقتل أو الصلب ، ثم أعاده بعد أن بث في قلبه الرعب . فما كان من عبد الملك بن مروان حين بلغه ذلك إلا أن لام هشام . وأعجب معي وأنت تتأمل هذا اللوم ، لقد قال : " قبح الله هشاماً ، إنما كان ينبغي أن يدعوه إلى البيعة ، فإن أبي يضرب عنقه " . هكذا ببساطة وسلامة ويسر . ولا أحسب أن واحداً من هواة الدفاع عن أي شيء وكل شيء ، يُمكنه أن يُدلي على أن رفض مبايعة الوليد وسليمان خروج على الدين أو ارتداد عن صحيح العقيدة .

ولا بأس أيضاً أن نعود إلى بعض حديث المسجد ، ولا ضير أن نذكرك أيها العزيز بواقعة طريفة . فقد جلس زياد (ابن أبيه) على المنبر ، في أول توليته بالكوفة ، وأطال الصمت حتى علت الهمهمة .

(١) سعد بن المسيب .

(٢) تاريخ الطبري - مؤسسة الأعلى للطبوعات بيروت - الجزء الخامس من ٢٠٩ .

و ظل زياد صامتا . ومع مرور الوقت ، تصايح البعض طالبين منه أن يتحدث . فإذا به يستمر صامتا . وتطوع بعض الجالسين ممن أغضبهم هذا التصرف ، فقال لمن يجاوره : ألا قبح لله بني أمية ، ألم يجدوا غير هذا العبي يرسلونهم وألبا على الكوفة ، والله لأحصبينه لكم (أي سوف أرميه بالحصي) . وقد كان . وهنا وقف زياد ، وشعر بالمنبر . و طلب من شرطته أن تغلق أبواب المسجد إلا بابا واحدا جلس أمامه . و أمر بأن يخرج الناس له أربعا أربعا (أي بالمعنى العسكري الحديث أربعاء تشكيل) . و طلب من كل أربعة من الخارجين أن يقسموا واحدا واحدا على أن واحدا منهم لم يحصبه . فإن أقسموا جميعا نجوا جميعا . وإن لم يقسم واحد منهم (واحد فقط) ، أمر بالأربعة ، فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف .

هذا حادث من حوادث المسجد أيها العزيز ، وقع قبل مرور خمسين عاما على وفاة الرسول . وأستطيع أن أذكر لك العديد من الأمثلة التي لا غناء فيها ، لأنها لا تمس الإسلام في شيء . وإنما تمس من حكموا باسم الإسلام ، والإسلام من أسلوب حكمهم بسراء . لكنني أريد بك من جديد إلى حديث المسجد وأسالك : ألم تلاحظ معي شيئا ؟ . ألم يمتنع لك مما قرأت أنت ، ومما ذكرت أنا من أمثلة ، أننا نتحدث دائما عن مسجد واحد هو مسجد العاصمة في الدولة أو الولاية . و به معنى آخر ، ألم تلاحظ أن حديث الرواة قصص على المسجد الذي رمط به الخليفة أو والي ، وأن باقي المساجد لو كانت قد علمت بالاهل بالسياسة ، مؤيدة أو مخالفة ، لذكر لنا التاريخ أمثلة على ذلك . و هو ما لم يحدث . فالتاريخ لا ينقل لنا أخبار مسجد الطائف أو مسجد مكة أو مسجد دمايط أو غيرها . الأمر الذي يؤكد حقيقة تاريخية ،

هي أن المسجد في عهد النبي عليه الصلاة والسلام ، وفي عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، كان يؤدي دور ديوان الحكم وجهاز الإعلام ومجلس الشعب معا . وأنه لهذا ارتبط بالعاصمة ، أو بمكان تواجد الحاكم . وأنه بمرور الوقت ، وظهور وسائل الإعلام الحديثة ، وتطور وتعقد مؤسسات الحكم ، واستقلال مجلس الشعب أو النواب - لم يبق للمسجد الا دوره الأول والأساسي . وهو دور التوعية الدينية .

أنك تتحدث في ذلك عن مسجد العاصمة فقط . أما باقي المساجد فقد كان دورها ، وسوف يظل هذا الوحي . ليس الآن فقط . بل منذ نشأة الإسلام . بل دعني أقلب معك وجوه الأمر ، وأطرح عليك وجهة نظر أخرى . أليس ترى معي أن في قصر رسالة المسجد على تعميق مفاهيم الدين ، وغرس القيم الدينية التي لا يختلف حولها مسلم وآخر ، تحقيق لقصد الداهيين للصلاة . بل وأكثر من ذلك ، احترام لحريتهم الفكرية ؟ . تلك الحرية ، التي أجزم بأن الإسلام قد صانها وأرتفع بها إلى أعلى عليين . وقد تتساءل عن العلاقة بين ما أقترحه من دور للمسجد وبين الحرية ؟ . وتفسر ذلك بسيط . فالإمام عندما يعرض قضايا إتفاقية ، فإنه لا يُبرز شقاقا ، ولا يثير نزاعا في النفوس . لكنه عندما يعرض قضايا سياسية ، فإنه بالقطع يعرض قضايا خلافية . وهنا لابد وأن تسأل نفسك ، لو كنت مختلفا معه (الأمر الذي لا يقلل من شأن إيمانك أو قدر تدينك) ، ألا يضفي الإمام من موقعه على المنبر وزنا أكبر ، لرأي هو في النهاية اجتواده الشخصي ؟ .

ولنتنقل بالسؤال خطوة أبعد ، ألا يخلط الإمام في هذه الحالة بين رأيه الخاص وقضية الدين ؟ . أنت لا تشك معي في هذا ، فقد أختار

منبراً أنحنى أنا وأنت لمامه إجلالاً .

ونصل معاً إلى السؤال الأهم ، ألا ترى في الأمر حجراً على
حربتك في التعبير عن رأيك ، أو حتى في سماع ما تُحب سماعه من
آراء واجتهادات فردية ، حين يُفرض عليك أن تجلس خاشعاً ، ليس
الرأي بل لقدسية المكان ؟. صامتاً ، ليس عن رضى بل عن احترام
لحرمة المكان . غاضباً ، ليس عن ضعف في الاعتقاد ، بل عن
اعتقاد في ضعف حجة من دخل دائرة الخلاف والاختلاف ، في
مكان يُقصد منه الوفاق ، وتوجهت إليه للإتفاق ؟.

هنا أنتقل إلى المستوى الثاني في النقاش . موضحاً لك أن أضعف
ما في حجتك ، أنك تُهمل فارق القياس بين عصر الصدر الأول في
الإسلام وعصرنا الحالي . رغم أنك لو ناقشت الأمر في هوء ،
أدركت معي إلى نفس النتائج . فأنت لا تستطيع أن تُتكرر أن وسائل
الاعلام المقروء والمسموع والمرئي في عالمنا المعاصر ، أقوى في
تشكيل آراء الحاكم وقوانين الدولة ، من سردها على ألسنة الأئمة في
صلاة الجمعة أو الجماعة . وأنت لا تستطيع أن تُتكرر أن مؤسسات
الحكم في الدولة ، قد أستخدمت من أساليب التعامل ما لا يسمح به
المسجد ، سواء بالنسبة لقواعد المجاملة أو المقابلة (البروتوكول) ،
أو بالنسبة لما هو مستحدث من أساليب الاتصال ، وما هو مطلوب
من أعداد كبيرة من المتخصصين كل في مجاله . وأنت تتفق معي على
أن معارضة الحاكم أو الحكومة تكون أجدى وأقوى ، لو تمت من
أطراف الأحزاب أو المجالس النيابية ، أو صحف ومجلات المعارضة ،
منها لو تمت من خلال رأي يُطلقه مسلم في مسجد ، في مواجهة إمام لا

تتيسر اسامه البيانات المطلوبة للرد أو المناقشة، أو التحقق من صحة الرأي الآخر . وأنت لا تستطيع أن تختلف معي في أن المسجد هو أقوى وسائل التأثير الديني في كل ما يتعلق بأصول العقيدة أو فروعها . وأن وسائل الأعلام مهما بلغت من القوة ، لا تطاول المسجد في تأثيره وأثره في ذلك . فالجالس أمام التليفاز أو المذياع ، أو القاريء لمجلة أو صحيفة ، لا يُشترط فيه بالضرورة أن يكون في حالة نفسية أو مادية تسمح له بتلقي الموعظة أو الآية الكريمة أو الحديث الشريف أو تفسيرهما . بينما الذهاب للمسجد مُهياً نفسياً للصلاة ، طاهر البدن ، خالي الذهن ، إلا من رغبة الاستزادة من أمور الدين .

لعلك الآن ترى ما أراه ، من أن تطور العصر قد فرض على المسجد أن يتخصص فيما 'خصص له' ، وهو عرض مفاهيم الدين وتاصيلها في نفوس المسلمين . ولعلي لا أرى لنا ما تراه أنت ، بل وأراجعك فيه . وليس في كل ذلك قصر أو تحجيم لدور المسجد . فحاشا لله أن يكون نشر العقيدة وتاصيلها أمراً هيناً أو دوراً ثانوياً . واستغفر الله أن يخطر هذا على بالي أو أدعيه . واستغفر الله أن يتشدد بذلك معارض أو يرتضيه .

ونصل معاً إلى أهم ما أعرضه عليك في هذا الحديث . وهو سؤال جال في خاطري قبل أن يجول في خاطرك ، وأرقتني في الصحو والنوم دون أن أصل إلى إجابة شافية له . فانا أعرض عليك فيما سبق وفيما سيلحق ، أموراً تنور في ذهنك وذهني . وبالقسط تنور في

ذهن رجال الدين المسيبيين . وأطرح أمامك أمثلة لا أشك في أنها عرضت عليهم في سنى دراستهم الأولى في المعاهد الدينية ، أو في كتب التاريخ الإسلامي سنى لا أشك في قراءتهم لها .

ما بالهم إذن يخرجون باستنتاجات عكسية لما نخرج به ، ويخرج به كل من يستخدم المنطق ، في الربط بين الأسباب والنتائج ، والوقائع والعبر ؟.

لا ريب أنهم قصدوا الجهل (جهل القاريء لهم أو المتابع لمقولاتهم) وتعمدوا التجهيل فيما يعلمونه علم اليقين ، ويصلون الى حقيقته دون عناء شديد او جهد جهيد ..

هذا هو مربط الفرس ..

لقد قصدوا جهل القاريء حتى يتوصل إلى عكس ما يقوده إليه المنطق . وقد عرضنا عليك في هذا الفصل ، كيف جهلوا القصد في أحداث جسام ، وفي عصور بعضها نظمح إليه ونتمثل به ، وبعضها لمستهذ بالله من شروره وآثامه . وأنت في النهاية أيها العزيز بسين شافي الرحي ، إن دارت يمينا ، طحنت بجهل القصد . وإن دارت شمالا طحنت بقصد الجهل . ولا تملك إلا أن تهرب كما فعلت أنا من الملاحون ، ناجياً بدينك ودنياك ، بعيداً عن دائرة التعصب الطموح ، لو الطموح المتعصب . داعياً لهم بالهداية ، وداعياً لي بالنجاة من أسلئهم وأقلامهم . وداعياً الله أن يحفظ الإسلام والمسلمين ، وأن يُعالي كلمة الدين ، في مساجد أمر الله أن يُنكر فيها اسمه ، ويرتفع من فوق منابر ها صوت الحكمة ، لا صدى الطموح إلى الحكم .

(٢)

قبل السقوط

" يا عجباً ممن بلغ في دماء المسلمين .
ثم يسأل عن دم البراغيث "
الحسن البصري

جوار هاديء في قضية ساجنة

أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله . شهادة من يدفعه مناخ رديء ، إلى رفع شعار الديانة بديلاً أو سابقاً لشعار المواطنة . إثباتاً لما لا يتطلب برهاناً أو تأكيداً ، ومقدمة لا بد منها في مواجهة تيار أهون ما يفعله أن يكفر مسلماً ، أو يرم من يختلف معه سهام الإرتداد عن الدين .

وباديء ذي بدء ، فإني أؤكد إيماني بأن الدين جزء من مكونات الشخصية المصرية . بل هو في تقديرى ضمير مصر ، ونعمة القرار في المعزوفة المصرية . وهي نعمة يمتزج فيها الهدوء بالعمق . وهو أمر جد مختلف عن نعمات الجاز الصاخبة التي يُفاجئنا بها المتسرعون والمتشنجون . والرافضون في ذات الوقت لأي نعمة

تختلف عما يعتقدونه مواباً . والمكونون لتيار عارم ، غذاه فكر أحاد
الاتجاه ، لم يجد من معارضييه - وما أكثرهم - إلا تراجعاً يتلوه
صمت . وصمتاً يعقبه تراجع . بعد أن تعلموا من رأس الذئب الطائر ،
وبعد أن تتأدوا : إنج سعد فقد هلك سعيد . وما أنا بسعد أو بسعيد . إنما
أنا مواطن مصري يندب مصير مصره ، حين تنساق بحسن النوايا
في اتجاه حاشا لله أن أسميه مستقبلاً . فما أبعد المستقبل عن دولة
بهنية لا أحسب أن العصر يتسع لها ، أو أن الوطن يُمكن أن يسعها ،
دون أن تتهدد وحدته ، وينهدم ما تعلق بها من أهداب الحضارة أو
برجانتها .

إن المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية الآن ، ليست أكثر من رد
فعل لمؤثر خارجي . وهو على عادة رد الفعل ، يصدر عنيفاً
ومتعجلاً . بل ويجانبه الصواب في مواجهة الفعل ، الذي هو في
التدري هزيمة ١٩٦٧ ، وما طرحته من إمكانية أنتصار إسرائيل .
وهي كيان ديني ، على نظم تُمثل استمراراً لأختيار تبني الحكم المدني
على النمط الأوروبي سريعاً ، وفي نفس المقال حيث يُنكر أن
"العصر النسائي لو قمصه رجل لكان ملعوناً ، ولو قامت به امرأة
لما صبح ، لظهورها أمام الناس في مشاهد يُحرم الإسلام ظهورها
فيها ، ومن حركات وأصوات . وما يجره ذلك من اختلاط وفسق ،
وما يرتكب من مخالفات شرعية مثل الزواج والطلاق .. وهذا أمر
جد جد ، وهزله جد ! . وما يستتبع ذلك من سلوك حرّمه الشرع ،
والكذلك إشاعة للفاحشة في الذين آمنوا " . ولا يترك كاتب المقال

مجالاً بعد ذلك لمحاولة المناقشة أو الجدل حول هذا الموضوع ،
حيث يُصرح في نهاية مقاله بقوله " إن كل من أشترك في العمل
التمثيلي ملعون ، لقوله صلى الله عليه وسلم .. ويل للذي يحدث
بالحديث فيكذب فيه ليضحك منه الناس .. ويل له .. ويل له .. ملعون
حتى ولو كان يُرفه عن الناس " !.

وهكذا ما أن نبداً بتطبيق حد الزنا ، حتى ننتهي إلى منع التمثيل ،
والغاء نقابة الممثلين ، وتسريح الفنانين ، وإلغاء معاهد التمثيل والفنون
المسرحية . وإحالة المذيعات إلى المعاش ، وأغلاق المسارح ودور
السينما ، ومنع الاختلاط في الجامعات ، وفرض الزي الإسلامي على
المواطنات ، أستناداً إلى فتاوى من لا يتحرجون في استخدام أحاديث
من نوع الحديث المذكور في المقال ، والذي تكفي نظرة واحدة إلى
أسلوبه ، للطعن في صحة نسبته إلى الرسول .

هذا نموذج واحد لتداعيات لن يستطيع أحد أيقافها أو مواجهتها ،
في مجال واحد يتعلق بالحياة الفنية ، أما ما يُمكن أن يحدث في مجال
الأقتصاد والحياة اليومية ، فحديثه يطول . بل إنه يطرح قضية بالغة
الخطورة ، وهي أن أنصار الاتجاه السياسي الإسلامي لم يطرحوا
هم أنفسهم برنامجاً في هذه القضايا . وإنما ضرحوا مُسلمات عامة
تتمثل في " البركة " و " الفقر الذي يصاحب مخالفة شرع الله " . بل
إن أحد أقطابهم (ولا أريد أن أنكر اسمه حتى لا يتصور أحد أنني
أبني موقفى الفكري على عداً شخصي له) قد صرح بعد زيارته
للسودان الشقيق ، بأن السودان يُعاني فقراً شديداً ومشاكل اقتصادية

صعبة . وأن ذلك راجع إلى أبتعاده عن الله وعن شرعه في فترة سابقة . وأن الأمل في أن تطبيق الشريعة يُمكن أن يُبدل فقرهم غنى وعسرهم يسرا . وما لبث مولانا أن تدارك نفسه في ذات الحديث بقوله : وحتى لو أستمّر العسر وأشدّ الفقر ، فإنه ابتلاء الله للمؤمنين . وهو ابتلاء في الدنيا يُكافئه المولى بنعم الثواب في الآخرة .

يا سبحان الله .. أي حديث هذا الذي لا يترك مساحة للمنطق أو لمسة للعقل : إذا اغتتوا مستقبلاً فهو الجزاء في الدنيا ، وإذا افترقوا مستقبلاً فهو البلاء في الدنيا سعياً لجزاء الآخرة ؟.

إلني أعلم أن الكثيرين صادقوا النوايا تماماً في كل ما يدعون إليه . بل إن بعضهم مسلمون معتزلون ، يرون أنه من الممكن أن يتواءم الإسلام مع العصر . وأن دين الله السمح الذي يدعو للخير والجمال ، لا يمكن أن يعترض على الموسيقى والغناء . ولا يمكن أن يعترض على التماثيل المقامة في الميادين (إلا إذا دمرنا فيها جزءاً حيوياً لا نستطيع العيش بدونه) . لكنني أؤكد أن أصواتهم سوف تكون أضعف الأصوات . بل إنني أدعوهم لأن يصرخوا بما يعانونه الآن من الانهيارات الإسلامية المتطرفة ، لمجرد أن لهم رأياً مختلفاً . وليس في ذلك بدعة أو مفاجأة ، فقد حفل التاريخ الإسلامي كله بالمزايدة في التشنج . ولن يوجد في عصرنا مسلم يفهم الإسلام كما فهمه علي بن أبي طالب ، الذي لم يمنعه تفقهه في الدين ، وتمسكه به ، من أن يهرج عليه من يزایدون عليه دينياً . بل وينتهي الأمر به إلى القتل عامي أيديهم . بينما كلمته العظيمة لا تزال تطرق الأذان بعنف أنه

حق يراد به باطل " .

والحديث الشريف للرسول لا يزال يتردد في الأذهان ، مذكراً
بأن الدين وعر ، وأن علينا أن نوغل فيه برفق . ومتلي لا يعرف
وفقاً تأتي به منظمات الجهاد أو التكفير والهجرة أو نظائرها قديماً ،
من التنظيم السري للإخوان المسلمين . بل قل غير مبالغ ، أنني لا
أعرف غير الحوار بالكلمات سبيلًا . ولا أطلب قيادة ، بل حسبي أن
أقاد إلى كيان واضح المعالم محدد القسمات ، وليس إلى مجهول يتعمده
دعاة التجهيل أو ربما مناصرو الجهل . وأين ؟ . على صفحات الصحف
القومية ذاتها . وحسبي أن أنكر منها جريدة اللواء الإسلامي ، التي
تضع نائب الحزب الوطني بمجلس الشعب في حرج ، بين دعوة
التريث في تطبيق الشريعة ، وهي دعوة عاقلة ، بل وتتبعث من رغبة
في الحفاظ على الإسلام ذاته . وبين ما تعلنه الجريدة ^(١) من أنها " في
كل عدد من أعداد اللواء الإسلامي ، نطالب الدولة بسرعة تطبيق
الشريعة الإسلامية . وقلنا بأنه لا يمكن صلاح هذه الأمة إلا بتطبيق
الشريعة الإسلامية . ولا يمكن إزالة هذه المتناقضات الموجودة في
المجتمع إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية . وهذا رأي واضح وصريح ،
ولارادة عنه إطلاقاً " . ليس الأمر إذن أمر قلة معارضة من الإخوان
للمسلمين في مجلس الشعب ، لو قلة أكبر من الوفد ، بل هو قبل ذلك
تناقض واضح في سياسات الحزب الحاكم . ودعوة واضحة من
إحدى صحفه ، لا تنقصها صراحة ولا يشوبها التواء .

(١) اللواء الإسلامي - العدد ١٥٢ .

والسؤال الآن ..

هل يعلم من يدعون إلى ذلك عن يقين ، بأن هذا مدخل إلى دولة
دينية ، بعض ملامحها ما ذكرت ، وأخطر ملامحها ما يصدر على
صفحات هذه الجريدة " القومية " ؟ . إذ نشرت في ذات العدد عن ندوة
في مسجد عقبة بن نافع ، ورد فيها على لسان الدكتور عبد الغني
الراجحي ما نصه " السوءات الثلاثة في الفكر الإنساني مصدرها
يهودي . فالشيوعية بنت كارل ماركس ، صاحب كتاب " رأس المال " .
و كارل ماركس يهودي لحما ودما . فهذا نظام من نتاج الصهيونية
و اليهودية . والثاني المسمى " فرويد " الذي قال أن الغرائز الإنسانية
كلها راجعة إلى غريزة الجنس . وأنتم تعرفون غريزة الجنس ماذا
أعني ؟ . إنها الشهوة البهيمية . فهبط فرويد بالكمال الإنساني إلى أسفل
سافلين . والثالث " داروين " الذي قال أن الإنسان أصله قرد . هو ثالث
الثلاثي القذر " . وهذا الثلاثي كله يُربط بخيط يهودي : ماركس يهودي ،
فرويد يهودي ، داروين يهودي " ؟ * . والخطير في مثل هذا القول ،
أن الحكم على الفكر يصدر أساساً من منطق اختلاف الديانة . وهو
دع خطير . كما أنه من الواضح أن السيد الدكتور قد أوجز فكر كل
مذهب بعبارات ، لا أسمح لنفسني بوصفها بأنها يشوبها الجهل . بل
القول تأديبا ، التجهيل الشديد ، والإبتعاد الأشد عن حقيقة الفكر ،
و الحزم بأنه لم يقرأ من أصول نظريات هؤلاء الثلاثة سطوراً واحداً .

* علامة الاستفهام مقصودة من المؤلف ، لكون داروين مسيحياً وليس يهودياً .

ويبقى ما هو أخطر ، وهو وصف هؤلاء الثلاثة العظام في تاريخ الفكر الإنساني ، أيا كان حجم اختلافنا معهم بأنهم ثلاثي "قذر" .

ماذا يكون الحال إذن لو ظللتنا الدولة الدينية من خلال مفاهيم الدكتور الراجحي ونظرائه ؟ لا أشك في أن كتب ماركس سوف تُمنع من التداول . وأن نظريات فرويد سوف تُحظر على الدارسين لعلوم النفس . وأن نظرية داروين سوف تُستأصل من مناهج التدريس . ليس هذا فقط ، بل المؤكد أنه سوف يتبع هذا الثلاثي "القذر" طابور من " القذارة " . يضع فيه أمثال الدكتور الراجحي من يشاؤون ، بعد أن يخلعوا على فكر كل منهم وصفاً بلاغياً مقززاً .

ربما كان ما ورد على السنة العلماء الأجلاء من عبارات بلاغية ، لخصت قضايا فكرية وفلسفية كبيرة ، هو النموذج الذي يتمنى كاتب الرأي في جريدة الاعتصام ، أن تزخر به برامجنا الأذاعية والتلفزيونية ، كبديل عن أساليب " اليونان " . ولكاد أجزم بأنه وليس غيره ، هو ما سوف يسود . لأن غيره قذارة ، وكل قذارة مكانها النار ، وليس أجهزة الإعلام .

هذا هو التداعي الأول للدعوة للتطبيق الفوري للشرعية الإسلامية "الآن" وأقصده قيام دولة دينية . وهو أمر لو صدقت النوايا ، كان يجب أن تسبق مناقشته أي دعوة لتطبيق الشرعية الإسلامية . لا أقول ذلك من منطق القبول أو الرفض ، وإنما من منطق الترتيب المنطقي للمسائل . بحيث يعلم عضو مجلس الشعب الذي سوف يُعطى صوته

معها أو ضدها ، أنه يضع حجر الأساس في إقامة دولة دينية . وإن القضية تطبيق الشريعة الإسلامية إنما هي جزء من كل . عليه أن يلم بتفصيلاته قبل أن يُقدم عليه . وأنه مقنعة لتداعيات تبدأ بالدولة الدينية ، التي تقوم على الحكم بالحق الألهي ، لا يتم إلا من خلال رجال الدين ، ولا ينذر إلا بفتنة طائفية . وهي موضوعات سوف نتناولها فصول تالية ..

(٣)

الحكم بالحق الإلهي

أوضحت في فصل سابق أن الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية ، إنما تُمثل مدخلا لاشك فيه لقيام دولة دينية . وأن هذه الدعوى تُمثل رداً شديد النكاء على الداعين إلى البدء بإقامة المجتمع المسلم . فما أن يبدأ تطبيق الحدود ، حتى تظهر التساؤلات البرينة : كيف ندفع الفرد إلى ارتكاب المعصية، ثم نحاسبه عليها ؟. وهنا يُصبح منطقياً أن تتوالى التذاعيات الجزئية ، باندئة بمنع السفور ، ومنتهية بمنع " الفجور " . وهي عبارة مطاطة ، قد يراها المعتدلون في المعازف المحرمة ، وقد يراها المتشددون في ملابس لاعبي الكرة التي لا تُخفي ما فوق الركبة . وينتهي الأمر في أسرع وقت بقيام الدولة الدينية في مصر . وهي دولة - إن قامت - لا بد وأن يشملها إطار سياسي . يستند في مُجمله إلى الحكم بالحق الإلهي الذي لا يعترف بالدماساثير والقوانين الوضعية . ولا يرى مصدراً للفكر السياسي غير القرآن والسنة . ولا يعرف من الأحزاب السياسية إلا حزبين ، هما حزب الله وحزب الشيطان . وواضح أن حزب الله مُمثل فيمن يحكمون بأسم الدين وتحت رايته . بينما حزب الشيطان

(٥٠)

هزب إسمي ، ليس له وجود مادي أو قانوني ملموس ، شأنه شأن الشيطان ذاته . ففي حد الحرابة مساحة لمن يطلق عليهم أسم "المفسدون في الأرض" ، وهو تعبير يتسع لكي يشمل كل مخالف لأعضاء حزب الله أو مختلف معهم .

ولعلي في حاجة الآن إلى وقفة ضرورية لكي أزيل لبساً قد يعلق بالأذهان بعد عرض الفقرة السابقة . فقد يتساءل البعض ، وماذا يضيرك لو أصبح القرآن والسنة هما المصدرين الوحيين للحكم على أي تصرف أو سلوك؟ هل تتكرهما ، أو هل تعترض عليهما؟ . وأما بتي أنه حاشا لله أن أنكر أو أعترض ، لكن الأمر ليس بهذا القدر من التجريد والبساطة . بل يستحق أن يُناقش في أناة ، وأن يستعرض معاً بعض الظواهر ، حتى نخلص ، أيضاً معاً ، إلى نتائج قد نلتق فيها وقد نختلف .

إنني أستطيع أن أجمع عشرات المقالات التي كتبت في الأربعينات والخمسينات وكانت تحمل عناوين كلها يمكن أن توجز في عنوان واحد هو "الراسمالية هي الإسلام" . وأستطيع أيضاً أن أجمع عشرات المقالات ، بل وبما بعض الكتب ، التي كتبت في الستينات والتي يمكن أيضاً أن توجز في عنوان واحد وهو "الإشتراكية هي الإسلام" . وفي كل من مجموعتي المقالات نجد استشهداً بأيات من الكتاب ، وأحاديث نبوية مؤكدة السند . وفي المقابل ، فإن هناك من يدعي أن الإسلام له نظريته الاقتصادية التي لا هي هذا ولا ذاك . وكل ذلك يدفع إلى تأكيد حقيقة واضحة ، وهي أن القرآن ، لكونه

كتاباً مقدساً أنزل لكل العصور ، لا يُمكن أن يضيق بمرحلة من مراحل التاريخ . بل يُمكن أن يتسع للتطور والتغير فيما يمس المعاملات وأحوال المعيشة . وأن هناك مساحة واسعة من الحرية فيما يتعلق بشئون دنيانا . وهنا يكمن الخطر الشديد ، لأن الأمر سوف يتوقف على رؤية من يُفسر ، وقدرته على أن يتفاعل مع الواقع في تطور أو جمود .

ولناخذ مثالا أكثر وضوحاً ، ربما لكونه واقعاً معاشاً ، ولكون قضيته قضية حال حاضر . وأقصد بها الموقف الديني من معاهدات السلام مع إسرائيل ..

إن الشيخ صلاح أبو أسماعيل يعرض وجهة نظره في هذه القضية في شهادته في قضية الجهاد . وهي وجهة نظر لا تختلف كثيراً عن الموقف المُعلن للإخوان المسلمين على لسان الأستاذ عمر التلمساني . حيث يقول في معرض نقده لسياسة الرئيس السادات * "أنه يطلب الرأي في "كامب ديفيد" ولا يقف عند حدود النص الشرعي . ولكنه يطلب الرأي الشخصي متجاهلاً الرأي الشرعي . ورايانه يُطبع العلاقات مع أشد الناس عدواة للذين آمنوا "اليهود" .. ويزعم أنه حريص على الأرض والسيادة . وقد قبل اتفاقيتي كامب ديفيد ، وبمقتضاها فإن إسرائيل تحكمت حتى في حجم قواطنا في شرق القناة ، وفي المجالات التي تتحرك في حدودها هذه للقوات على

* الشهادة - دار الاعتصام - (ص ٦٣) .

أرضنا . وقبل أن تتحكم الصهيونية في نوعية مطاراتنا في سيناء .
وقبل تدويل خليج العقبة ، مع أنه بمقتضى معاهدة القسطنطينية أقل
من أن يكون مياهها أقليمية . ولإباح لليهود أن يدخلوا مصر وقتما
يشاؤون .. قبل من الشروط ألا يدخل فلسطيني أرضه إلا برضى
اليهود . وقبل أن يكون " لكامب ديفيد " الأرجحية على غيرها من
الارتباطات عند التعارض . فهي أرجح من ميثاق جامعة الدول
العربية . وأرجح من الروابط بيننا وبين المسلمين . وأرجح من كل
ارتباط بعهد من العهود عند التعاقد . وهو بذلك خان دم الشهداء . فإذا
كان يعتقد حل ما صنع ، فهو كافر .. وإن كان يعتقد خطأ ما صنع ،
فهو فاسق ظالم " .

بينما يعرض خمسة من كبار علماء الأزهر رأيهم في نفس
القضية ، وفي ذات الكتاب (ص ١٤٧) ، وذلك في رد أرسل إلى
المحكمة ، على النحو التالي : " فإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر
وإسرائيل " كامب ديفيد " على قواعد الإسلام التي أصلها القرآن
وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب جميعاً - على نحو ما أشير إليه
نجد أنها قد أنضوت تحت لواء الأحكام الشرعية ، باعتبار أنه
بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هي سيناء ، بعد أن احتلتها
إسرائيل في حرب ١٩٦٧ . وعاد المواطنون المسلمون فيها إلى مصر .
وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر ، بدلاً من أن يستنزفها لليهود
في إسرائيل .

" فهل أسترداد الأرض والثروة مما أمر به الإسلام أو مما نهى عنه، وهل في هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم؟. وهل في عودة المواطنين الذين تحررت أراضيهم إلى دولتهم - مصر - ترعى شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحفظ عليهم دينهم الإسلام، وتؤدي إليهم الدولة كل مسؤوليتها نحوهم ، هل هذا أمر أمر به الإسلام أو مما نهى عنه ؟ .

" وحين نعرض هذه المعاهدة في ضوء مسؤوليات الحاكم المسلم في نظر الفقهاء المسلمين ، نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح للأمة ، وقام بالمسؤولية ، فحافظ على الرعية ، وأسترد الأرض . فحين وجد أن لا مندوحة من الحرب حارب ، بعد أن أستعد وأعد العدة . وفاوض وسالم ، حين ظهر أنه لا مفر من السلم ، وأنه يستطيع الوصول إلى الحق سلماً أو حرباً " .

وهنا يحق لي أن أتوقف قليلاً، فنحن أمام رأيين شديدي الاختلاف. بل هما بالفعل على طرفي نقيض . أحدهما يرى أن الحاكم قد كفر كفراً بواحاً ، بل إن دمه يُصبح حلالاً إذا أستتابه بعض الفقهاء وأصر على رأيه . بينما يؤكد رأي آخر في نفس القضية ، أن نفس الحاكم ، قد نصح الأمة ، وقام بالمسؤولية ، فحافظ على الرعية ، وأسترد الأرض . وكلام من الرأيين يصدر عن متفقيين في الدين ، ويستند إلى أصل من القرآن والسنة . ويصل أحدهما إلى حد تكفير الحاكم لمخالفته الشرع . ويصل الآخر إلى رفعه درجات لأتباعه الشرع . ولأن الحكم

لعسن الحظ - حتى الآن - لازال مدنياً ، فقد سمح لنا ، نحن الرعية ، بأن نستمتع إلى وجهتي النظر . وأن نقارن بينهما ، وأن نسأل أنفسنا سؤالاً محدداً : ترى لو كان الأمر بيد أصحاب الرأي الأول ، هل كان يُسمح لأصحاب الرأي الثاني بالتعبير عن آرائهم ؟ لا أريد أن أقطع برأي حتى لا أتهم بالتعصب لوجهة نظر أو اتجاه فكري . وإنما أرجح أن أصحاب الرأي الأول سوف يتعصبون لآرائهم . فبعد أن يُطلقوه ، يخرج عن أيديهم ، ويُصبح من وجهة نظرهم حكماً شرعياً ، من يختلف معهم فيه ، إنما يختلف مع حكم الله في الأمر . وبالمعنى السياسي ، إنما يعلن انضمامه لحزب الشيطان . ومادام الأمر أمر الله جل جلاله في مواجهة الشيطان الرجيم ، فإن الأمر يخرج عن حدود النقاش أو المعارضة ، إلى رفض حكم إله . ومادام أصحاب الرأي الأول أنصاراً لله فيما يراه ، فقد حَقَّ على الآخرين حكم الله فيمن به تَلَف مع أوامره ورفض نواهيه . ولا سبيل أمام الآخرين إلا أن يُهموا بالفسق والظلم ، تأكيداً لسماحة الحاكمين بشرع الله ، وتمهيداً لاستتابتهم أمام فقهاء في الدين . إن تابوا ، فأهلاً بها ونعمت ، ودرس الآخريين . وإن أصروا ، فقد كفروا وكفراً صريحاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ليس الأمر إذن أمر قرآن أو سنة ، لو أمر قبول بهما لو عدم قبول . لو حتى إيمان لو عدم إيمان . أو أكثر من ذلك ، تفقه في الدين لو جهل به ، فطرفا الخصومة ملتزمان بالقرآن والسنة الصحيحة ، قابلان احكمهما في الأمر ، مؤمنان بالله إيماناً صحيحاً ، متفقهان في الدين

بلا شبهة أو شك ، مطلقاً السراح ، متفتحاً الفكر ، حراً الاجتهاد لمجرد كونهما لازالاً في إطار دولة يحكمها دستور وضعي . لا يرى في اختلاف الرأي جريمة ، ولا في معارضة الحاكم كفراً ، ولا في رفض الرأي الآخر معصية ، ولا في الاجتهاد المخالف فسوقاً . وهو من قبل ومن بعد لا حل دماً ، ولا يسأل المخالف التوبة . ولا خلط بين اجتهاد البشر وحكم الله عز وجل . هو آفة من يحكمون دولة دينية ، قديماً كان أو حديثاً ، دون أن يكون لذلك علاقة بروح الدين للأسف الشديد . لكنه لزوم ما يلزم ، وواقع ما يحدث . ليس فقط في جليل الأمور ، بل في أھونها للأسف الشديد . والتاريخ الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين مليء بمثل هذه المواقف . ولعل ما أثاره الخليفة المأمون من زوابع حين أثار قضية " خلق القرآن " ، هي قضية فلسفية ، ربما يعجز عن الخوض فيها كثير من المتفكرين ، خير نموذج على ذلك . فكم من دم أريق ، وكم من أرواح أزهقت ؟ . وبلغ الأمر أن عذب الأمام ابن حنبل وتُكل به ، ثمناً لأعتراضه على رأي المأمون . الذي لم يعد في نظره (أي نظر المأمون) رأياً أو اجتهاداً ، بل معلوماً من الدين . من يُنكره خليف بأن يُعذب أو يلقى حتفه . وهو أمر لا يمكن أن يحدث من حاكم ، إلا عن يقين منه بأنه يد الله تُهدى من يختلف إلى ما يعتقد أنه حق . لا يُبالي أن سفك دماً ، أو أستعبد حراً ، أو أزهق حياة . بل ربما وجد في ذلك كله سبيلاً إلى مرضاة الحق سبحانه وتعالى . وأي دليل أبلغ من ذلك على إيمان من يحكمون بأسلوب المأمون ، بأنهم يحكمون بالحق الألهي ، وأن حاكم الدولة الدينية يُمكن أن يصل به

الخلط إلى الدرجة التي يرى فيها أن أجهاده الشخصي يُمكن أن يرقى إلى مرتبة الأصل من أصول العقيدة ، وقرأ معي خطبة المنصور (الخليفة العباسي) بمكة : " ليها الاناس ، إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوقيفه وتسديده وتأييده . وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، أعطيه بأذنه . فقد جعلني الله عليه فللا ، إن شاء أن يفتحني فتحني لأعطائكم وقسم أرزاقكم . وإن شاء أن يفلني عليها أفلني " .

واقرأ معي أيضا تاريخ كثير من الخلفاء الذين حكموا بأسم الدين بعد الخلفاء الراشدين ، وأضرب معي كفا بكف ، وأنت ترى مسلما يلموه إلى حقته بيت شعر ، وتنجيه من الموت 'طرفة أو دُعابة أو سرهة بديهة. حتى أصبح حديث السيف والنطع ، جزءا لا يتجزأ من ثراث التاريخ لسيرة هذه الدول . وحتى حظى بعض السيف بشهرة تجاوزت شهرة بعض الخلفاء . إلى الدرجة التي أصبحنا فيها نعرف اسم " مسرور " سيف الرشيد ، ونجهل أسماء نصف خلفاء الدولة العباسية على الأقل . وفي كل الأحوال ، فإني أؤكد أن الأمر كله يرجع إلى ما تصوره هؤلاء الحكام ، من أنهم يحكمون بالحق الإلهي . وأن كل ما يعتقدونه هو صحيح الإسلام . وأن كل من يختلف معهم فاسق أو كافر والإسلام من ذلك كله براء . لكنه مركب الدولة الدينية ، حين يدين لمن يحكمها سطوة ، هي الغرور الننيوي كاملا . وهو أمر لا علاقة له بالدين السمع من قريب أو بعيد .

لعل القاريء قد لاحظ أنني لتحرز فيما أكتب عن سيرة الخلفاء

بعبارة " بعد الخلفاء الراشدين " ، خوفاً من أن يلتصق بهم رذاذ ما ارتكبه من تلاهم من الخلفاء . لكن الأمر المؤكد أن نظرية الحكم بالحق الألهي ، تجد تأصيلاً قوياً في مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الحكم ، فأجابهم بالعبارة التي أصلت تصور الحكم بالحق الألهي عند من تلاه : " لا والله ، إني لن أنزع رداء البسنيه الله " . وهي العبارة التي وضعت الفكر السياسي الإسلامي كله عند مفترق طرق ، بين أغلبية تأخذ برأي عثمان رضي الله عنه ، في أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يولي الخليفة ، ومن ثم فلا حق للزعامة في نزع الإمام من مكان رفعه الله إليه . وأقلية ترى أن الأمة مصدر السلطات ، هي التي تولى ، وهي التي تعزل . وهو الرأي الذي تبناه المعتزلة فيما بعد . ولعل في تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها .

مرة أخرى أحاول مع القاريء أن أربط بين هذا الفصل وسابقه ، وبينه وبين لاحقته أن شاء الله . فقد ذكرت أن الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية " بصورة فورية ودون أبطاء " إنما تمثل مدخلاً مباشراً للدولة الدينية . التي لا بد وأن يحكمها من يعتقدون بأنهم يصدرون في حكمهم وأحكامهم عن حق ألهي . وهنا يبدو التساؤل المنطقي بديهياً ، وهو تساؤل عن كنه هؤلاء الحكام . وسوف يوضح الفصل التالي أن الإجابة البتئية على ذلك لنهم لا بد وأن يكونوا من رجال الدين ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وأخيراً .. تسقط التفاحة

وأخيراً ، وترتيباً على ما سبق ، تسقط التفاحة الناضجة في سلة رجال الدين العاملين بالسياسة . أما (ما سبق) فهو ما عرضته في مقالين سابقين حول الدولة الدينية والحكم بالحق الألهي . وأما (التفاحة الناضجة) فهي الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وأما (السقوط) فلهل قانون الجاذبية . وهو قانون طبيعي ، يؤتى فعله إذا اكتمل 'نضج الثمرة' . وهو الأمر الذي يتعجله الداعون للتطبيق الفوري للشرعية ، والراغبون في إسقاط الثمرة ولو كانت خضراء . (فالسلة) جاهزة ، وهبوطها مغزولة منذ زمن . نسجها أئمة المساجد المُسيسون خيطاً وراء خيط ، عندما غاب الرأي الآخر ، وخلت الساحة من العمل السياسي الحقيقي ، وتأرجح الفكر السياسي المصري بين الديمقراطية الليبرالية والديموقراطية اللانيابية . وشاك السياسيون في الغزل والغزل (بسكون الزاء وفتحها) ، إثارة للسلامة وتجنباً للمواجهة ، ونسجاً للمستقبل . حتى ولو كانوا يظهرون عكس ما يُبطنون ، مادام كل شيء - كما تقول المسرحية الشهيرة - على حساب صاحب المحل .

إن أمة حياتنا السياسية أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها . أو قل إذا

شئت الدقة، أننا نطلق عليها أسماء لا علاقة لها بطبيعتها . وتعالى
معني نسترجع قصة حقيقية لا يُنكر أطرافها ، والبعض منهم أحياء ،
أدعو لهم بطول العمر ، أنها حدثت . ربما مع اختلاف في جزئية هنا
أو هناك ، لكنها في نهاية الأمر لا تُخل بمضمون ما حدث .

في بداية الثورة ، كان لكثير من الضباط الأحرار علاقة بجماعة
الأخوان المسلمين . وهي كما أراد لها مؤسسها جماعة ، وليست حزبا .
وحجة مؤسسها في ذلك، أنهم لا يطمحون إلى حكم أو عرض دنيوي
زائل . وإنما يستهدفون هداية المجتمع إلى طريق الحق ، ولا يعنيتهم
إلا بناء الإنسان المسلم ، والدعوة إلى تطبيق شرع الله . ويُجمع كثير
من المؤرخين ، على أن بعض الأخوان المسلمين كانوا يعلمون
بموعد قيام الثورة . ويرى البعض أنهم ساندوها بمجرد قيامها
بالإعلان عن تأييدهم . وأن رجال الثورة أراوا رد الجميل للجماعة ،
فطلبوا منهم ترشيح وزيرين للإشتراك في الوزارة . وحدث اختلاف
حول أسمى الوزيرين . وأصر الأخوان على مرشحيهم . بينما قبل
الأستاذ الباقوري ترشيح مجلس قيادة الثورة ، وترك الجماعة . وفي
محاولة لتصفية الجو بعد ذلك ، وضع الإخوان المسلمون شرطا
لتأييدهم للثورة . وهو أن يعرض مجلس قيادة الثورة عليهم جميع
قراراته ، لأخذ رأيهم في مدى مطابقتها لدين الله الحنيف . وأنهم
مكتفين بذلك ، وغير طامحين إلى الإشتراك في الحكم . فالطموح
الدنيوي ليس هدفاً من أهداف رجال الدعوة . والقيام بأعباء الحكم
ليس وارداً في برنامجهم . لأنهم كانوا وسوف يستمرون ، جماعة

وليسوا حزبا .

لست في حاجة إلى تكرار ما هو معلوم من رفض رجال الثورة
ان ذلك، وتراوح العلاقة بين الود والكراهة، ثم الإنتهاء إلى العنف المتبادل،
وما ترتب عليه من أحداث وأحوال . وإنما ألفت النظر إلى تناقض
العرض الذي قدمه الأخوان المسلمون لرجال الثورة : هم لا يريدون
الحكم ، ويطلبون في نفس الوقت أن لا تصدر القرارات إلا
بموافقتهم . هم جماعة وليسوا حزبا سياسيا ، ويشترطون موافقتهم
على أي قرار سياسي يصدر . هم يرفضون الإشتراك في وزارة أو
لثنتين ، ويطلبون أن يعرض عليهم كل وزير قرارات وزارته
لأعتمادها (دينيا) . هم يطلبون تشكيل مجلس وصايا على الحكم
والأحكام ، وينظرون في نفس الوقت إلى مقاعد الحكم على أنها عرض
دنيوي زائل .

هذا مثال واضح على أسلوب حكم رجال الدين ، بصورة غير
مباشرة ، وفي ظل حكم مدني . فما بالك إذا أصبحت الدولة دينية،
وأظهروا للحاكم المدني ، طمعا في تأييده - ولو إلى حين - أنه
سوف يصبح إماما للمسلمين . وأن أحكامه سوف تصدر مؤيدة بالنص
القرآني وصحيح السنة المؤكدة . وأنه سوف يضمن من خلال ذلك
ولاء المجتمع وتماسكه تحت قيادته . وسوف يربح طاعة الرعية في
الدنيا وثواب الله في الآخرة . وأنه من المنطقي ، مادامت الدولة دينية ،
والقرارات دينية ، أن تُعرض هذه القرارات على أهل الحل والعقد .

وهم متفقهون في الدين ، يفتون في أمور دنياهم بأحكام دينهم . وأنه لا خوف عليه من أن يُصبح أهل الحل والعقد أصحاب سلطة حقيقية ، فما يصدر عنهم ليس أكثر من شورى . والشورى في رأي بعض الفقهاء - بل قد يكون في رأي أغلبهم - غير ملزمة ، وفي رأي البعض الآخر ملزمة . وهو إن اتفق مع أهل الحل والعقد ، فله أن يأخذ بالرأي الثاني . وإن اختلف ، أخذ بالرأي الأول . وكل من الفريقين له أسانيده .

ربما خطر على بال القاريء عند قراءة الفقرة السابقة ، أن ما ذكرته بشأن كون الشورى ملزمة أم غير ملزمة ، قد يحمل في طياته نوعاً من الإستخفاف بحكم ديني خلافي . خاصة من خلال ما أطلقته من عبارات حول حرية الحاكم في الأخذ بهذا الرأي أو ذاك . ومعاذ الله أن يستخف مثلي بقاعدة دينية إن ثبتت بأجماع الفقهاء . لكنني أرى عكس ما يرى القاريء تماماً . فالحقيقة أن من يدعون إلى إقامة دولة دينية دون حسم هذا الأمر ، هم المستخفون ، ليس بي فقط ، بل بالشعب كله . لأن اللبديهي والمنطقي أن يحسموا هذا الأمر بينهم ، قبل مطالبتنا بمتابعتهم . وإلا أصبح شأنهم معنا ، وشأننا معهم ، كمن يقود مجموعة من معصوبي الأعين ، إلى مجهول ، لم يستطع هو أن يحدده على وجه اليقين . بل إن الأمر أكثر من ذلك تعقيداً . فالشورى إذا كانت ملزمة يقيناً ، لترتب على ذلك خروج بعض النظم (الإسلامية) القريبة منا من دائرة الحكم بقواعد الإسلام . وإذا كانت غير ملزمة ، لخرجنا نحن من دائرة الاقتناع بما يدعوننا إليه . لإيماننا

بالديموقراطية من ناحية ، ولأعتقدنا أن الإسلام ، وهو دين العدل ، لا يتناقض مع الديموقراطية بشكلها النيابي الحالي ، لمجرد أنها (بدعة) أتت إلينا من الغرب . وهو أمر أربابمفكر إسلامي متتور أن يزلق إليه .

إن المتفرغين للهجوم على المجتمع (الجاهلي) ، والمكفرين للحاكم أو للمفكرين ، لو بنلوا جزءاً من جهدهم المبذول - ليس عبثاً - في الوعيد والتهديد ، والنكير والتكفير ، في أمر أكثر فائدة للإسلام والمسلمين . وليكن وضع برنامج للحكم ، مناظر لبرامج الأحزاب السياسية (ومستمد من القرآن والسنة ومجمع عليه بينهم) ، لأفادوا الإسلام والوطن . بل إنني أدعوهم إلى أن يطرحوا لنا تصورهم حول ما هو أبسط من ذلك كثيراً وأهون ، وهو شكل نظام الحكم في الإسلام . و أبرز ملامحه أسلوب تولية الحاكم . هل يتم بالانتخاب كما حدث بالنسبة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة . أم بالاستخلاف كما حدث لعمر ، أم بالأختيار من مجموعة محددة ، كما حدث لعثمان . أم بأخذ بيعة أغلب الأمصار ، أو قل المحافظات في وضعنا الحالي ، كما حدث لعلي . أم بالغلبة على الآخرين بحذ السيف ، كما حدث لمعاوية . أم بالوراثة ، كما حدث ليزيد ؟ .

ليس القصد من ذكر ما سبق أن أطرح مشكلة أو تأثير لبيساً . فأننا في هذه الأمثلة لا نتكلم عن الدين ، بقدر ما نتكلم عن السياسة . وما سبق كله سياسة في سياسة . لكنها أفة الغرض حين تختلط الأوراق . المازق الذي يضع أنصار (تدوين السياسة ، أو تسييس الدين) وكلاهما

وجه لعملة واحدة أنفسهم فيه. فهم أن رفضوا كل ما سبق، واستبدلوه بشكل حديث من أشكال نظام الحكم، أثبتوا على أنفسهم أن أسلوب اختيار الحاكم ليس له قاعدة إسلامية تتصل بالصدر الأول للإسلام. وأفقدوا نظام الحكم الديني ركناً جوهرياً من أركانه. وهم إن اختاروا شكلاً من الأشكال السابقة، لأحتج البعض مناصراً شكلاً آخر ينطبق على أحد الخلفاء الراشدين. وهم من هم، مكانة وفضلاً، وتمسكاً بأهداب الدين وتعاليمه. وفي كل من الحاليين يصعب أن تحصل منهم على رد مقنع. فالأهون لديهم أن يتجاهلوا ذلك تماماً، لأنه يتناقض في جوهره مع ما بدأنا به المقال، من حديث التفاحة والسلة. فالهدف بدءاً وانتهاءً لدى بعضهم، وللأسف هم أعلام صوتاً، يتمثل في ذلك المطارد لهم في أحلامهم عند النوم، وفي خيالات يقظتهم عند الصحو. ذلك المكر المفر بعيداً عنهم. ذلك الذي أقترب منهم بقدر خوف القادرين على المواجهة. وأقصد به الحكم. ولا شيء غيره. من خلال حكم مباشر كما فعل الخميني، جائز. من خلال مجلس حل وعقد، جائز. من خلال نظام نيابي في دولة دينية، جائز. المهم أن يقترب بعد أن أغترب كثيراً. والمهم هو التركيز على المطالبة بالبدء في تطبيق قوانين الشريعة فوراً، دون إبطاء لو تريت. فذلك هو مدخلهم للوصول إلى قلب تلك العزيز العنال. أما تأثير ذلك على الوحدة الوطنية، وهو أخطر موضوعات هذه المقالات وأكثرها حساسية، فموعداً معه في المقال التالي، إن شاء الله وامتد الأجل.

(٥)

الله يحلم

معاذ الله أن يتصور أحد أنني أدافع عن أقباط مصر . فأننا أكره أن
نقسم المصريين إلى مسلمين وأقباط ، وهم لدي مصريون فحسب .
و سوف يظلون كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . لكنها بعض
لذرات التاريخ ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك ، ثم
لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى ، لأنه لا يصح في النهاية إلا
الصحيح .

إنني عندما أدافع ، إنما أدافع عن مصر ، وإنما أرفض أن يضم
مصري . وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة ، لأنه مصري مسلم ،
ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق ، لأنه نمي * . وأرفض أيضاً أن
يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق . أو أن يكون حق
التشريع لفريق دون فريق . أو أن يكن حق ولاية القضاء في أي أمر ،
لفريق دون فريق . أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض ، وأكرر

* على حد قول الأستاذ الحمزة دهب في جريدة النور عن شهادة الأستاذ إبراهيم فرج في
الملك من مصطفى النحاس .

مجموعة من المصريين، بأن لا يبدو مجموعة أخرى بالسلام . وأن يضطروهم إلى أضيق الطريق ، إذا لقوهم في طريق ، مستنداً إلى أحاديث مختلفة ، سندها واه ، ومنتهى أوهن من خيوط العنكبوت . وأرفض أن يدعي أحد أن حرب أكتوبر كانت حرباً دينية ، وأنها كانت بين المسلمين واليهود . وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين وأسرائيليين . فقد أختلط دم المصري المسلم بدم المصري القبطي . وما خرج كلاهما إلا دفاعاً عن مصر . ومات المصري المسلم ، وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد . ومات المصري القبطي وودعه أهله الأقباط على أنه شهيد . وما أروع أن تتحد الديانتان في أقرار الشهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز . لكنه مرض النفوس ، وضيق الأفق ، والغباء الذي يقود الوطن كله إلى التهلكة . وأي تهلكة أكثر من أن يفترق بنو الوطن على ضغينة ، وتتفرق قلوبهم على فتنة . وينظر بعضهم إلى بعض على أنهم مستضعفون . وينظر البعض الآخر للآخرين على أنهم مستبدون . بينما الأمر كله لو تفحصته عن قرب ، ولو قلبته على وجوهه ، لما وجدت فيه ديناً ولا عقيدة . وإنما سياسة في سياسة ، وطريق وعر يعبد الساسة الذين لا يراعون لمستقبل الوطن حرمة ، طالما أنهم يحصدون صوتاً هنا أو صوتاً هناك . والسادة من رجال الدين المسيسون ، الرافعون فقط للشعارات ، دون برامج أو تفصيلات ، ودون اهتمام إلا باللعب على العواطف في غيبة صوت العقل .

أيها الصارخون ، وأسلاماه وأسلاماه . وفروا صراخكم ، فالإسلام

بخير ، والخطر كله على الإسلام إنما يأتي منكم . حين تدفعون
بشباب غض في سن الصبا ، إلى ترك الجامعة لأن علومها الحديثة
علمانية . وتحشون رؤوسهم بخرافات ، أهونها أن الرعد ضراط
شيطان عظيم . وأن المرأة باب الشر . وأن المجتمع كله جاهلي .
والله وحده يعلم أنكم أجهل أهل الإسلام بالإسلام . فالإسلام كان
ولا يزال وسيظل ، دين العلم والعقل . وخير للإسلام المسلمين ، أن
يدرسوا علوم الأحياء والطبيعة والكيمياء ، من أن ينقرغوا للدراسة
حكم الدين في موضع الحجامة ، وفيمن أعتق عبداً وله مال وفي عتق
ولد الزنا ، وفي المصبوغ بالصفرة ، وفي لبس القباطي للنساء ، وفي
الدهي عن تهبيج الحبشة ، وفي إطفاء النار بالليل ، وفي الكي والسعوط
والشرة والترباق والعلاق ..

ليس من الإسلام في شيء أن يبحث أعضاء تنظيم الجهاد عن
تمويل ، فلا يجدوا سبيلاً إلا الهجوم على محلات الصاغة الأقباط ،
والقتل والاستيلاء على أموالهم . ولا أريد أن أستطرد في هذا الحديث
لكي لا أنكا جراحاً ، لكنها فتوى أصدرها من يستحق أن نصرخ في
وجهه وأبسلماه .. وأبسلماه .. فما كان الإسلام دين إرهاب ، وما
كان من الإسلام في شيء أن يقتل مواطناً يجلس في محله آمناً ، وأن
يهدم أطفالاً وأن يخرب بيوتاً ، لا لسبب إلا لأن لهم ديناً يخالف دينك .
لأن أميراً اجتهد فأخطأ ، وعلى مواطن مصري أن يدفع ثمن هذا
الخطأ من حياته .

هانيق بمثلي أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد

عمر هاشم * تلك العبارة الغريبة : " الإسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين ، ولكن يمنع المودة القلبية ، والمواالة .. لأن المودة القلبية لا تكون إلا بين المسلم وأخيه المسلم " . لا يا سيادة الدكتور ، المودة القلبية تكون بين المصري والمصري ، مسلما كان أو قبطيا ، لا فرق . والقول بغير ذلك تمزيق للصفوف .

خليق بمنلي أن يشعر بالأسى والأسف، حين يرتفع صوت الدعاة، مُعلنًا أن الهندي المسلم أقرب إلى المصري المسلم من القبطي المصري . لا والله لا يكون ، ولن يكون . فالمصري لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعاً ، لا يتميز إلا بحبه لوطنه ، وولائه لأرضه . وغير ذلك غرض في النفوس ، ومرض في الصدور ، وسوء في القصد ، وسواد في النظرة ، وفساد في الوطنية ، وإثم وطني عظيم ..
الله وحده يعلم من وراء هذه الهجمة الضارية، الممزقة للصفوف، المفرقة للجماعات ، المثبطة للهمم ، المُفسدة للتماسك ..

الله وحده يعلم .. هل هم رجال الدين الذين وصلوا إلى كراسي البرلمان ، وحلموا من خلالها بكراسي الحكم .. الله يعلم ..

هل هم أئمة المساجد ممن أصبحوا نجومًا للكاسيت ، تنافسوا شريطهم أشرطة نجوم الغناء . صارخة بالنكير ، هاتفة بالتكفير ، مبشرة بعذاب أليم ، واعدة الجميع بسقر ، مطاردة لكل إلى لا مفر . فكل شيء أسود أسود . وكل نعيم إلى ذهاب . وكل ثروة إلى خراب ..

(٥) جريدة اللواء الإسلامي - العدد ١٥٣ .

فالدنيا إذا حلت أوحلت ، وإذا جلت أوجلت ، ويا مغترا بالسلامات ،
كم ملك رفعت له العلامات . فلما علا .. مات ؟. وهكذا ، سجعات
في سجعات .. الله وحده يعلم ..

هل هم جيراننا الأفاضل ، الذين يعز عليهم أن تكون مصر في
وسط المنطقة كلها ، واحة للاستقرار والوحدة الوطنية . وفوق ذلك
كله ، واحة للمدنية عن أصالة وأستحقاق . تهفو إليها قلوب لينائهم ،
ويحلم الواحد منهم بهوائها . وتزامل الدين والدنيا معاً فيها . ويعز
عليهم ذلك ، فيقسمون أن يسحبوها للخلف بتزيين حياة السلف ،
ويحلمون بتمزيقها بالفتنة عن ظن بأن لكل داء دواء ، وداء
الحضارة دواؤه المال ، دولارا كان أو ريالاً .. الله يعلم ..

هل هي إحدى القوى الكبرى التي ترى مصلحة لها في سقوط
المنطقة كلها في يد التخلف ؟. حين ينهار كل شيء ، ويصبح التقدم
بدهة وضلاله . وما عليها إلا أن تدفع مصر في هذا الطريق ، فيتبعها
الجميع ، لأنها المنارة والريادة . ربما رغبة منها في محاربة عدوها
الرئيسي .. ربما .. وربما رغبة منها في سحب المنطقة كلها إلى
هرايب الصراع الطائفي . فلا تقوم لها قائمة إلا في القرن الثاني
والعشرين . ربما ، وربما دفعا للأقليات إلى الاستجداء بها والإرتباط
بها ، ولأء وانتماء كاملا ، حين لا يصبح هناك أمل آخر . ربما ،
وربما لأن ذلك كله لا يأتي في النهاية ، إلا ببديل عسكري واضح لا
لبس فيه ، يرى المواطنون فيه أملا وترى هي فيه وسيلة . ربما ..

الله وحده يعلم ..

الشيء الوحيد الذي أعلمه ، ويجب على الجميع أن يواجهوه لأنهم يعلمونه مثلي تماماً ، أن الدولة الدينية التي يحكمها رجال الدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو لزوم ما يلزم كما سبق وأن ذكرت ، سوف تكون مدخلاً مباشراً للفتنة الطائفية .. بل ربما تمزيق الوطن الواحد ..

أيها السادة .. دعوا المغالطة ، فقضية الحكم الديني ليست قضية أغلبية وأقلية ، بل هي قضية اتفاق عام ..

أيها السادة .. دعوا الأكاذيب ، فالحكم الديني لن يكون مقبولاً من المسلمين المتتورين ولا من الأقباط جميعاً . وقد تجدون قبطياً هنا أو هناك ، يرحب بالدولة الدينية . لكنه شذوذ عن القاعدة . وقد تجدون مفكراً متقفاً ، يرحب بحكم رجال الدين . لكنه استثناء . وقد تجدون سياسياً محترفاً يرفع الشعارات الدينية . لكنها انتهازية ، وقصر نظر ، وعدم إدراك . لأنه ، هو نفسه ، قد يكون أول ضحايا ما يدفع المجتمع إليه ..

أيها السادة .. لكم الحق كل الحق بعد ذلك في أن تفعلوا ما تريدون ، فهو وطنكم بقدر ما هو وطني . لكنني أقسم لكم جميعاً ، أنني لن أترك التصدي لهذا الأمر ما حييت . ولن أترك هذه الدعوة ما ظل في عرق ينبض . ولن أترشح عن إيماني بأن كل هذه الدعاوى

سياسة، ألبست ثوب الدين . وليست ديناً البس ثوب السياسة. ولن
أمل في أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة .. لعن الله من أيقظها،
وحفظ الله مصر من أخطارها ..

ويا مصر .. يعلم الله أنني أحبك بلا حدود . وأنعشك حتى آخر
قطرة من دمي . واتعبد في محرابك بكل ذرة من كياني ، وأدفع
هباتي كلها ثمناً لبقائك متماسكة ..

والله وحده يعلم حجم الصديق فيما أقول .. الله يعلم ..

(٦)

ولا يخلو الأمر من فكاكة

خليق بالقاريء بعد المقالات السابقة ، أن يخلو إلى بعض من الفكاكة ، التي ينطبق عليها وصف الشاعر " بعض الشر أهون من بعض ". وإذا كنت قد وصفت ما أنا مُقدم على كتابته بالتفكه ، ثم وصفته بالشر ، فلا غرابة في الأمر ، فقد وضع الحكيم العربي الأمر في نصابه ، حين ذكر أن شر البلية ما يُضحك ..

الإمام الغزالي والبسبوسة

قد يتبادر إلى ذهنك أنني قد (زنتها حبستين) كما يقول المثل العامي ، وأنني أتجاوز إلى ما لا يجوز ، حين أقرن اسم إمام عظيم مثل الإمام الغزالي ، مؤلف كتاب إحياء علوم الدين بحلولى البسبوسة . لكنني أرجو سماحك حتى تُتَكمَل قراءة المقال . فمبثلي لا يفعل ذلك . ومبثلي لا يرى أن هناك علاقة بين الإمام الغزالي وبين الحلوى أيا كان نوعها . بل إنني إن فعلت ، أكون قد تجاوزت حد التفكه ، إلى ما لا يصح وصفه بالفاظ لائقة . لكنني أقص عليك حديثاً راعني بقدر ما

سيروك ، وادهشني بقدر ما سيدهشك . أوردته قبلنا لستأذا
 جليلاً وعالمًا فاضلاً هو الأستاذ الدكتور زكريا البري وزير
 الأوقاف السابق. الذي أصدر كتاباً عنوانه "أيها السادة - السلام عليكم
 ورحمة الله". وفيه يذكر أنه بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للشئون
 الإسلامية ، قد دعا مجموعة من صفوة العلماء وأساتذة الدين إلى
 تأليف ثلاث لجان للأحتفال بذكرى ثلاثة من علماء الإسلام الخالدين
 ، هم الإمام محمد عبده ، والإمام جمال الدين الأفغاني ، والإمام
 الغزالي . وقد أجمعت هذه اللجان ، ونقبت في تاريخ هؤلاء الأئمة
 وفي كتاباتهم ، واستعرضت ما قدموه للإسلام من خدمات جليلة ،
 وأعمال وكتابات خالدة ، وقررت أن تحتفل بهم بصورة تليق بما
 قدموه . ولخصت أقترحاتها في ثلاثة بنود : هي سد الحنك ، كشك
 الفراء ، البسبوسة .

ولعل أن تغفر فاك مندهشاً ، أترك الأستاذ الدكتور زكريا البري
 يعرض ما حدث في إحدى خطبه ، والتي نشرها في الكتاب الذي
 سبق أن ذكرته * .

يقول الدكتور البري : ماذا يقول الناس عن المجلس الأعلى
 للشئون الإسلامية إذا ما أعلنت عليكم مقرراته وتوصياته ، بالنسبة
 للجان ألفتها في المجلس لإحياء ذكرى الإمام محمد عبده ، وإحياء

* أيها السادة - السلام عليكم ورحمة الله - د. زكريا البري - ص ٣٢٠ .

ما قولكم فيّ وفي المجلس ، إذا ما أذعت عليكم هذه المقررات ،
وكانت على الوجه التالي :

أولاً : لجنة الإمام محمد عبده ، اجتمعت مرات متعددة ، وتناقش
رجالها ، وهم من كبار المفكرين الإسلاميين المعجبين بالإمام محمد
عبده . وبعد حوار طويل ، أنتهت توصياتهم إلى ما يأتي ، أعلنها
باعتباري رئيساً للمجلس : أن يحتفل الناس جميعاً في المذائن والقرى ،
كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بذكرى الإمام محمد عبده ، وهو يوم
كذا من شهر كذا ، على أن يكون الاحتفال بأن نأكل جميعاً حلوى
معروفة هي " سد الحنك " .

ذلك هو قرار لجنة إحياء ذكرى الإمام محمد عبده . أما لجنة
الإمام جمال الدين الأفغاني ، فقد اجتمعت بدورها ودخلت في حوار
كما يدور بين المفكرين ، وأنتهت مقرراتها بالإجماع إلى أن نحتفل
جميعاً في المذائن والقرى ، كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بذكراه
في يوم كذا .. وأن يكون احتفالنا أكل حلوى معينة معروفة تسمى "
كشك الفقراء " .

أما لجنة الاحتفال بالإمام الغزالي ، فقد قررت بعد حوار طويل
ومناقشات حرة ، أن يحتفل المسلمون جميعاً في المدن والقرى ،
كباراً وصغاراً ، رجالاً ونساءً ، بيوم مولده وهو يوم كذا .. بأكل
حلوى " البسبوسة " .

ماذا يقول الناس فيّ ، وفي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،

وفي هذه اللجان ١٢. سيقولون قطعاً : أن رئيس المجلس الأعلى أصيب بالجنون المعاجيء هو وأعضاء هذه اللجان ، لأن ربط الاحتفال بهذه الصورة غير منطقي ولا يفهم مطلقاً .

أظن أيها القاريء العزيز أنه يحق لي ، ولك ، أن نتوقف قليلاً ، وأن نبسم كثيراً ، وأن نضرب كفا بكف . بل قل إن شئت للدقة ، أن نضرب خذاً بكف وأن نناقش ما حدث ، وهو في رأيي لا يستحق أن يُناقش ، على ثلاثة مستويات ..

المستوى الأول هو حجم المفارقة بين مناصب من شاركوا في هذه اللجان ، ولا أريد أن أذكر أسماءهم ، والاجتماعات العديدة التي حضروها ، والمناقشات الصاخبة التي دارت بينهم ، وبين ما مُنحيت عنه الاجتماعات من توصيات . الأمر الذي ينطبق معه المثل الشائع ، تمخض الجبل فولد (بسبوسة) ..

أما المستوى الثاني فهو مناقشة ما كان يُمكن أن يحدث ، لو اهتمت الدولة على قدر (توصياتهم) ، ونفذت ما يدعون إليه .. ونصروا معي لو قامت الدولة في كل مدينة وكل قرية ، بتصنيع المسبوسة في يوم تخليد ذكرى الإمام الغزالي مثلاً . وآلاف الأطنان التي سوف تستهلك من السكر أو السمن البلدي أو الدقيق .. وحجم الناس والعبرة ، التي سوف يخرجون بها من هذه الذكرى . وهو أمر يتناقض تماماً مع تاريخ الإمام العظيم . فلم يكن الإمام (لنيزاً) بلار ما كان عميقاً واسع العلم . ولم يكن (مالئاً للمعدة) بقدر ما كان باحداً للعقل . وهو في كل الأحوال لم يكن (سهل الهضم) بأية

حال..

أما المستوى الثالث ، فهو أن نتخيل معاً لو كان سادتنا الأفاضل ، أعضاء هذه اللجان ، هم المنظمون لأحتفالاتنا (القومية) في ظل الدولة الدينية التي يدعون إليها ، ويعتبرون تطبيق الشريعة الإسلامية مدخلا لها ..

سوف نحتفل بذكرى ٦ أكتوبر بأكل (العسالية) .

وسوف نحتفل بعيد السويس بأكل (الملبن) .

وسوف تصبح أيامنا كلها (حلوة) .

وسوف يصبح منصب وزير التموين في الدولة الجديدة أهم المناصب . فهو المُنظم لشئون الدولة الفكرية . وفي يده أن يُعطي ذكرى أقوام وأن يخفض ذكرى آخرين ، طالما أن في يده مفاتيح مخازن السكر ، والدقيق ، والسمن البلدي . وسوف يُصبح طبيعياً أن يبادر واحد من أبناء البلد صاحبه بقوله: صباح الخير يا عسل . فيجيب الآخر : عسل كده حتة واحدة ، ده كتير عليا أوي .. أنا فين والإمام البخاري فين ..

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ..

كونفوشيوس مسلماً

في إحدى مجلاتنا القومية المحترمة : وهي مجلة أكتوبر ، وفي الصفحة الدينية بها ، نشر الأستاذ إبراهيم مصبح بتاريخ ٦ يناير ١٩٨٥ مقالا عنوانه : الإسلام قانون واقعي للمجتمع (ص ٥٠) .

قال فيه : " وبينما أنا أقلب صفحات إحدى الكتب ، إذا بي أجد كلمة لحكيم الصين كونفوشيوس ، وترجمتها " عندما رغب الحكام الأقدمون أن يعمر العالم بالإسلام ، سعوا أولاً إلى إصلاح بلادهم . وقبل أن يصلحوا بلادهم ، أصلحوا من أسرهم . وقبل أن يصلحوا من أسرهم ، أصلحوا من أنفسهم . وقبل أن يصلحوا من أنفسهم ، حاولوا أن يكونوا مخلصين صادقين في أفكارهم . وحاولوا أن يروا الأشياء على حقيقتها تماماً " .

ويبدو أن الأستاذ مصبح يستهين كثيراً بذاكرتنا التاريخية ، وأستبعد بالطبع أن يكون سيادته جاهلاً بأن كونفوشيوس قد مات قبل أن يظهر الإسلام بأكثر من ألف عام . ليس هذا فقط ، بل أنه على يد الأستاذ مصبح يتحدث عن الإسلام باعتباره ديانة للحكام الأقدمين ، أي القدماء بالنسبة لكونفوشيوس نفسه ، وسبحان من له الدوام .

لقد تذكرت وأنا أقرأ ما سبق ، أن الشاعر حافظ إبراهيم ، وقد كان مشهوراً بخفة النم والدعاية ، قد تعجب عندما شاهد علي ورشدي ، وهما من أقطاب السياسة وقتها ، يصليان معاً . ويبدو أن صلاتهما كانت نوعاً من أداء الواجب الرسمي ، وأنها كانت مفاجأة للماهر الكبير ، الذي عقب على ذلك ببينين من الشعر هما :

علي يصلي ورشدي أمنت بالله ربي

يارب أبق فؤاداً حتى يصلي النبي

واللهي هو المعتمد البريطاني في ذلك الوقت ، ولنا أن ندعو الله أن يهدي الأستاذ مصبح حتى يتحدث بوذا هو الآخر عن عظمة الإسلام .

الفصل الثالث

الإعجوب بالنار

"إن الملك منصب شريف ملذوذ ، يشتمل على جميع
الخيرات الدنيوية ، والشهوات البدنية ، والملاذ النفسانية
فيقع فيه التنافس غالباً ، وهل أن يسلمه أحد لصاحبه
إلا إذا غلب عليه " .
مقدمة ابن خلدون

(١)

مولانا الحفي في الجيزة *

من نكد الدنيا علي أن مولانا الشيخ صلاح أبو اسماعيل قد
وضعني في ذهنه ، وصال وجال متوعداً إيائي بالعذاب العظيم . ولم
يفته أن يوظف إمكانياته الهائلة في اختيار الجمل المثيرة والعبارات
الرنانة ، في وصف احتجاجي على أنتصاره العظيم على قيادة الوفد

* نشر بالمصور بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٤ .

الجديد ، حين ساقها إلى تحالف ، ظن أنني واحد من ضحاياها . بينما مبادئ الوفد هي الضحية .

لقد أنطلق مولانا واصفاً إياي بأنني كالملح إذا وضع على النار . وهي عبارة يفهم منها أنني (أنفجر) غيظاً وكمداً . وهي في نفس الوقت صياغة شديدة البلاغة للجملة العامة الشائعة (ياعوازل فلفلوا) .

وأشهد له وأنا بكامل وعيي ، أنه قد أصاب كبِد الحقيقة . وأنني لعملاً حزين ومُحبط ومكَلوم . لا لأنه نجح في توجيه الوفد إلى عكس ما حاولت ، ولا لأنه بقي في الوفد فترة ، بينما أثرت أنا الاستقالة على الفور . بل لسبب آخر ربما لم يخطر على باله ، وهو أنه قد أصابني في أعلى ما أملك : مصر . ذلك الوطن العظيم ، الذي لا أعرف معنى لوجودي إلا به ، ولا أعرف شيئاً يسبقه لدي بدءاً أو يعلوه انقضاءه .

سوف يضحك مولانا الشيخ صلاح بالتاكيد ملء شديقه وهو يقرأ العبارات الأخيرة . فالداعي إلى القومية المصرية بالنسبة له واحد من اثنين : إما منتسب إلى الفراعين والعياذ بالله . أو منكر لمأثورته الجليلية ، التي تجعل المسلم في الهند أقرب إلى المسلم في مصر من المسيحي المصري . وهي مأثورة تُفرغ القومية المصرية من محتواها ، وتجعل من رافعي شعارات القومية المصرية والوحدة الوطنية ، من أمثال سعد زغلول ومصطفى النحاس ، مجرد خوارج على فكر الشيخ الجليل ، ومنشقين على مبادئ الوفد الأصل (الجديد) .

إن الذي يعلمه الشيخ صلاح ، ويدعي أنه لا يعلمه ، أن مصر يراد لها (والذي يريد لها هو الاستعمار العالمي والصهيونية العالمية) أن تواجه واحداً من أختياريين، تم تجريبيهما في المنطقة. وهما الاختيار الإيراني، أو الاختيار اللبناني. أو أن تواجه الاختياريين معاً. على أن يكون الاختيار الأول مدخلاً للاختيار الثاني، أو العكس .

أما الاختيار الآخر الممكن ، وهو الاختيار المصري ، فإن المطلوب من الشيخ صلاح وأمثاله ، أن يواجهوه بكل القوة والصلابة . وألا يتحرجوا من نعته بأعنف الألفاظ ، بدءاً بوصفه بمنطق القروء ، وانتهاء بالتهديد بسحقه تحت الأحذية . ومروراً بالتلويح بالكفر والإتهام بالإرترداد عن الإسلام . والتأكيد على أن أنصاره ملحدون ، لا يراعون للدين حرمة ولا يحملون للعقيدة ولاء .

ومادام السياسيون في مصر لا يدركون ذلك الخطر . ومادام المفكرون في مصر يلونون بالصمت في أغلب الأحيان . ومادام الشيخ وأنصاره قادرين على تمزيق من يرفع صوته معترضاً ، ولو على استحياء ، على أية جزئية من جزئيات فكرهم باتهامات أهونها الإرترداد عن الدين ، وهي اتهامات تحمل تهديداً مستتراً بما أنتشر بين من تبنوا هذه الأفكار ، من مقولات إهدار الدم وإباحة القتل ، دفاعاً عن توجيهات هذه القيادة .

ومادامت الأحزاب المصرية مُنشغلة بقضية الديموقراطية وقانون الانتخابات ، والحكم على حوائث التاريخ القريب أو البعيد ، لاهية عن إدراك ذلك الخطر الذي يستطيع أن يُغرق السفينة بمن فيها . بل

وأكثر من ذلك ، مرددة لبعض مقولات الشيخ وأنصاره ، اجتذاباً لمشاعر الجماهير وأصواتهم . فإن الجزء الأكبر من هذا المخطط قد تحقق بالفعل . والحلم الأعظم الذي يداعب خيال مولانا في الجيزة ، هي أن ينتقل من قرية طهرمس إلى القاهرة ، عاصمة الخلافة الإسلامية الجديدة ، وعن يمينه مسرور السيف ، وخلفه كوكب الأسرى من الذميين والعلمانيين ، بينما تكوي في سماء القاهرة فرامات المنجنيق ، وبينما تزين شوارعها الأحجة والتعاويز - هذا الحلم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق .

إن مأساة مصر ، أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية ، وننشغل بالصغير من الأمور قبل كبيرها . وننسى أننا واقفون على أرض متهركة ، وهي أرض تتحرك للخلف لا للأمام . الأمر الذي يبعث على الأسى والحزن ، ولا يُجدي معه إلا أن نفتح كل النوافذ للضوء ، وأن نلصق كل المناظر للحوار .

إن ما حدث في مصر الآن ، من تحالف بين الأخوان المسلمين وأمرأه بعض الجماعات الإسلامية وأعضاء بعض التنظيمات الدينية، مثل الجهاد والتحرير الإسلامي من ناحية . وبين الوفد من ناحية أخرى . إنما هو حلقة من حلقات مسلسل ترتبط حلقاته ببعضها . بدأ بهادث الغنبرة العسكرية، ثم حادث الشيخ الذهبي، ثم حادث المنصة . ثم ما حدث الآن من تحالف يحمل في طياته أشد الأخطار على المسلمين في مصر .

إن الملامح الأساسية لهذا المسلسل تتمثل فيما يلي ..

أولاً : أنه يُمثل تنويعات على نغم واحد ، هو تغيير مسار المجتمع إلى دولة دينية ، يحكمها من يتصورون أنفسهم أوصياء على الدين ، ولا يرون المستقبل إلا من وجهة نظر ضيقة وأحادية الاتجاه وشديدة التعصب والتخلف في ذات الوقت .

ثانياً : أن النغمات قد تختلف، ولكنها في النهاية من مقام واحد . فالحوادث الثلاث الأولى ترتفع نغماتها صاحبة بالعنف ، بينما النغمة الأخيرة هادئة وناعمة . لكن الذي يربط بينها جميعاً هو الإيمان لدى أصحابها وعارفيها ، بأن الشارع السياسي سوف يستجيب بالتأكيد ، وسوف يُستدّرج بالعاطفة ، إلى مساندة هذا التيار .

لقد كانت المحاولات الثلاث الأولى في اتجاه إحداث التغيير عن طريق العنف . بينما تستهدف المحاولة الأخيرة إحداث العنف عن طريق التغيير . وبمعنى آخر ، فقد أستخدمت المحاولات الثلاث الأولى ضرب الشرعية بالإرهاب. بينما تستهدف المحاولة الأخيرة، تحقيق الإرهاب بالشرعية . وفي كل الأحوال فإن النتيجة واحدة .

ثالثاً : إن الذي يدور في ذهن الشيخ صلاح وذهن غيره من الطامحين ، أن هناك تياراً إسلامياً سياسياً واسعاً . لكنه ينقسم إلى مجموعات متباينة ومتعددة . وأنه في حاجة إلى قائد يجمع بين طوائفه المتناثرة ، ويخلق منها قوة ضاربة ، لا تعترف بحكم تكوينها

الفكري والثقافي ، بما أستخدم عليه المجتمع من قيم وأفكار وأطر شرعية ، وقد وجد الشيخ صلاح ضالته في قيادة الوفد ، حين تحالف معها في غياب الديمقراطية داخل الحزب . حيث أمكنه أن يدفع بعض قيادات هذه المجموعات إلى رأس قوائم الحزب الانتخابية ، حتى تدخل المجلس النيابي تحت مظلة الشرعية ، وتحت زعامته الشخصية . باعتباره المخطط الأكبر لهذا النصر ، الذي إن تحقق ، فسوف يحدث تحت تأثير عوامل متداخلة . منها شعبية الوفد ، ومنها الرغبة في التغيير ، ومنها أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية ، ومنها وفي آخر القائمة ، شعبية هذه القيادات في مواقعها الانتخابية .

هنا يصبح لهذه المجموعة داخل المجلس صوت أعلى من كل الأصوات . لأنه في النهاية صوت تكفير لا صوت تحذير . فالحاكم إن اختلف معهم كافر ، ولا ولاية له . والبنوك مرفوضة ، لأنها ربوية . والاختلاط في الجامعات مفسدة . وعضوية المرأة في مجلس الشعب مخالفة صريحة للدين . والوزير القبطي لا يناقش لأن ولايته حرام . وزعي المرأة يجب أن يُقنن . وصوت المرأة عورة . والنظام الحزبي بدعة . وحفلات الغناء مجون . والفلسفة ضلالة . والمعارض لهم في المجلس ، إما فاسق أو مُفسد في الأرض أو مرتد .

وأبعا : إن الاحتجاج بمشروعية وصول ممثلي الاتجاهات الإسلامية السياسية المتطرفة إلى مجلس الشعب عن طريق الانتخاب ، نوع من المغالطة . إننا يجب أن نعترف جميعاً بأننا نمسح في نهر

حديث التكوين ، لم يتحدد مجراه بعد ، ولم تستقر ثياراته ، ولم تتحدد شطآنه بصورة نهائية . وفي ظل ذلك يبدو الحديث عن مسابقات الغوص ، نوعاً من المراهقة السياسية أو المغالطة .

إن أغلب أحزابنا السياسية لم تتحدد ملامحها الفكرية بعد . وبدون الدخول في تفاصيل أو معارك فكرية ، فإن أغلبها يسعى إلى جمع المتناقضات في سلته . مدعياً الناصرية تارة ، والتطرف الديني تارة ، والليبرالية تارة . تاركاً المراقب السياسي في حيرة ، لا يستنتج منها إلا أن كل ما يحدث ، إنما هو مخاض لميلاد أحزاب وقوى سياسية جديدة ، سوف تتميز فيها الملامح الفكرية دون غموض أو اختلاط للمفاهيم .

من هنا يُصبح ضرورياً أن يتفق الجميع على حد أدنى من قواعد اللعبة السياسية . سواء بالنسبة لقضية الديمقراطية ، أو قضية الاختيار بين السلفية والمعاصرة . أو قضية تكوين المصداقات الفكرية ، لمواجهة الرياح الشرقية الآتية من إيران ، محملة بغبار الجمود والتخلف . أو الرياح الشمالية الشرقية الآتية من لبنان ، محملة بأمطار الفتنة و غمام التمزق الطائفي .

(٢)

مصرية .. مصرية

نشط الشيخ صلاح أبو أسماعيل وأنصاره ، ممن تسللوا إلى الوفد في غفلة من مبادئه ، وفي وعي من قيادته ، في كتابة وتوزيع بيانين انتخابيين ، يستحقان من كل مصري أن يتوقف وأن يتأمل وأن يواجه .

كان عنوان البيان الأول " أصحاب الأيدي المتوضئة .. لماذا ؟ " ، أما مضمونه فإنه يُمثل انطلاقاً شجاعة للشيخ الجليل ، على طريق تمزيق الوطن الواحد تحت شعارات دينية .

لقد كان المعهود عن الشيخ أنه يقسم المصريين إلى مسلمين ونميين . ولأن كل شيء يتطور ، فقد خطا الشيخ خطوة جديدة ، بتقسيم المسلمين أنفسهم إلى قسمين : أولهما أصحاب الأيدي المتوضئة ، وثانيهما قسم آخر لا يحتاج القاريء إلى ذكاء كبير ليعلم صفة أصحابه ولا نوع أياديهم .

ويمكن أن أوجز تعليقي على البيان فيما يلي ..

أولاً : أن الشيخ وأنصاره لم يغيروا من أساليبهم المتمثلة في خلط

* كتب هذا المقال في ١٥ مايو ١٩٨٤ وأرسل للنشر في مجلة لسبوعية ، ولم ينشر لأصهارت قدرها رئيس التحرير .

الأوراق . فهم يتحدثون إلى الناخبين في قلب السياسة ، بلسان الدين . وفي جوهر الغرض الدنيوي ، بمقولة الزاهدين . وفي صميم تمزيق الصفوف ، بشعارات التماسك الديني .

ثانياً : أن الشيخ يتناسى أن البيان الذي أصدره بيان انتخابي . وأن المفترض فيه أنه موجه للمصريين جميعاً ، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية . وأن القصد منه هو الدعوة إلى عضوية المجلس النيابي ، وهو مجلس يُقاس نجاح العضو فيه بصدق الوطنية لا بإسباغ الضوء . ويقم أداء أعضائه بحسن دراستهم للمشاكل ، وكفاعتهم في طرح الحلول ، لا بقدرتهم على تكفير الآخرين والتشكيك في معتقداتهم .

ثالثاً : أن الشيخ يُثبت مرة أخرى أنه يتناقض مع رؤية الحزب الذي يدعي الانتماء إليه .

لقد كان سعد زغلول زعيماً للمصريين جميعاً ، لأنه كان مدافعاً عظيماً عن استقلال الوطن ، لا لكونه كان يُحسن الضوء . وكان مصطفى النحاس زعيماً للمصريين ، بقدر إيمانه بالديموقراطية والوحدة الوطنية ، لا بقدر أدائه للفروض . وقد كان مؤدياً لها . فالإيمان الأول قضية سياسية مصرية ، يُحاسب عليها في الدنيا أمام البرلمان . بينما الإيمان الثاني قضية خاصة ، يُحاسب عليها في الآخرة أمام الله .

رابعاً : لست في حاجة إلى أن أنكر مولانا بأن مصر لم تعرف الإرهاب إلا على أيدي أدعي أصحابها أنها أيد متوضئة . ولم يمنعها

وضوؤها من أن تلج في دماء أخوة في الله والوطن .

إنني أدعو مولانا إلى أن يتوقف عن تصنيفاته وبلاغياته . وأن يصرى أنه يسبح حقيقة ضد التيار ، وليس معه . فمصر السباحة والوحدة الوطنية ، لا تحلى هامتها بالفرقة ، أمام صوت منغوم أو بيان منظوم . ومصر الفكر والثقافة ، لن تسمح لنفسها بالتراجع أمام دعاوى التمزيق الطائفي ، مهما ارتفعت سيوف التكفير وسهام الإرتراد عن الدين . ومصر الحضارة والتاريخ ، لن تتكش على نفسها مهما ارتفعت أصوات أنصار الشيخ من سرادقات دعايته الانتخابية ، صارخة وإسلاماء . وكان الإسلام في محنة . هاتقة إسلامية إسلامية ، وكان مصر لم تكن ولا تزال ، مسلمة قبطية . عربية فرعونية . إلهريقية بحر متوسطية . وهي في كل الأحوال مسيرة تاريخ عظيم ، صنع أبناء وطن كان الإيمان العميق لبرز ملامحه ، والوطنية (السمة) أروع إنجازاته .

ليعزف الشيخ إذن أنغامه و (تقسيماته) . ولنواجه نحن الشيخ بكشف حقيقة هذه الأنغام ، ولنها أنغام فارسية وفدة ، تُصيب الجمهور المؤمن والحسن الظن بالخدر ، دون إدراك ، لأنها مقدمة مدرسة للحن جانزي كتيب .

إنني مع اعترافي باختلاف الشارع السياسي الإلهريقي عن الشارع السياسي المصري ، وباختلاف مذهب الشيعة في إيران عن مذهب أهل السنة في مصر . إلا أنني أرى أن هناك تشابها كبيرا بين ما

حدث هناك، وما يحدث الآن في مصر، ويدعو إليه الشيخ وأنصاره.

لقد بدأت الثورة الإيرانية من على منابر المساجد في إيران ، يوم رمى الأئمة و(الملاّات) بقفاز الخروج عن الدين في وجه السلطة الحاكمة . وأنهال نقدهم للمشاكل السياسية من تحت عباءة الدعوة الدينية . وأصبحت الدعوة للعصيان المدني ، نوعاً من الأمر بالمعروف . والتوجيه إلى تدمير نظام الدولة نوعاً من النهي عن المنكر .

كان الهدف واضحاً ومتمثلاً في إقامة دولة دينية ..

وكان الأسلوب واضحاً في خلط أوراق السياسة والدين ..

وكان التوجه واضحاً إلى الشارع المتدين ، من خلال الخطب المنبرية التي تحولت إلى شرائط (كاسيت) يتداولها البسطاء ، الذين يضغط الظلم الإجتماعي على أعصابهم فيلهبها . ويتصورون من خلال مقولات مدروسة ، أن تدمير ما هو قائم هو أسرع مدخل إلى ثواب الآخرة .

وكان التركيز في الشارع السياسي على صغار السن ، الذين لا يرون في المستقبل القريب أملاً أو أماناً . ويستوى لديهم كل شيء . ويستهوهم أن يدفعوا المجتمع بأكمله إلى الانتحار الجماعي . وهكذا تكامل مربع الرعب الإيراني ، أمام سماع إلى الزعامة ، وأئمة مُسيّسون على المنابر ، وشارع مطحون بالمشاكل ، ومغامرون صغار ، فقدوا الأمل في مستقبلهم ، فاستهوتهم المخاطرة بمستقبل الوطن . وعندما تكامل المربع لنهار كل شيء . ولم يُغنِ المتقنون

عن أنفسهم شيئاً . ولم يدفعوا عن وطنهم ذلك الفرع . لأنهم كانوا قد
الهزموا منذ زمن طويل ، حين فضلوا الصمت على الكلام ، والتقوقع
في الداخل عن المواجهة .

هذا عن إيران .. فماذا عن مصر ..

لنراجع معاً البيان الثاني الذي يوزعه الشيخ وأنصاره على
الناخبين ، والذي أشارت إليه صحيفة الوفد في حينه على صفحتها
الأولى . أنه بيان وقعه عشرة من علماء الأزهر ، ورفعوه إلى شيخ
الأزهر الجليل . يناشدونه فيه التدخل لألغاء القوانين التي تعوق
الدعوة الإسلامية من وجهة نظرهم . وهي القانون الذي يمنع استغلال
الدين لترويج أفكار متطرفة ، بقصد الإضرار بالسلام الاجتماعي أو
الوحدة الوطنية . والقانون الذي يمنع أئمة المساجد من التعرض
بالنقد أو النصح لأي جهة من جهات الإدارة العمومية .

إن البيان ليس أكثر من احتجاج صارخ على أفتقاد المربع المصري
للمستهدف لأهم أضلاعه ، وهو الأئمة المسيسون ..

وعيب الداعين إلى ذلك أنهم يتصورون أن الشعب المصري
مُصاب بضعف شديد في الذاكرة ، رغم أن عهدنا بما يدعون لعونته
ليس ببعيد ..

ليس ببعيد ، ما كنا نسمعه على منابر المساجد من تسفيه للكتاب
وتكفير للفنانين ..

ليس بعيد ، ما كنا نسمعه على منابر المساجد من هجوم على
الإخوة الأقباط وتسفيه لمعتقداتهم ..

هل هذا هو ما يدعو الشيخ صلاح لعونته ؟.

إن الواقف على المنبر متحدثاً في السياسة ، يخلط بين رأيه
المسياسي وقدمية الدين الذي يدعو باسمه على المنبر . وهو في نفس
الوقت يسلب حقاً طبيعياً للمواطن في الرد أو المواجهة ، إذا كان ما
يدعو إليه الإمام مختلفاً مع رأيه الشخصي ، أو متناقضاً مع مواقفه .
للهم إلا إذا كان الشيخ صلاح وأنصاره ، يرون أن الدين الإسلامي
يسمح بوجود منابر للمعارضة داخل المسجد ..

أستغفر الله العظيم ..

إننا جميعاً نؤمن بأن الدين ركن أساسي من أركان المجتمع . بل
إنه ضمير المجتمع ذاته . لكننا نريد أن يرتفع الدين عن مهاترات
السياسة ، وطموح الطامحين من نجوم (الكاسيت) المنبريين .

لنذهب إلى المساجد والكنائس لكي نسمع موعظة دينية لا يختلف
عليها أثنان . ولنذهب إلى مجلس الشعب لكي نتطاحن ونختلف دون
حرج أو قيد ..

إننا جميعاً في حاجة إلى إعادة توزيع الأنوار من جديد ..

ليتكلم رجال الدين في الدين ..

وليتكلم رجال السياسة في السياسة ..

أما أن يرفع رجال الدين شعارات السياسة إرهاباً . ويرفع رجال
السياسة شعارات الدين استقطاباً . فهذا هو الخطر الذي يجب أن
ننتبه إليه ..

إن الإرهاب لا ينمو بصورة ذاتية ، بل يتواجد بقدر ما ننتج له من
مناخ . ويتوالد بقدر ما نترجع أمامه . ويقوى بقدر ما نخاف . ويعلو
صوته بقدر خفوت أصواتنا . ويزداد رصيده بقدر ما نسحب من
حساب الشجاعة في بنك المستقبل ..

إن أحداً منا لم يتنبه حين اندفعت الأقلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،
مصورة ما حدث وكأنه انتصار أتى من السماء على مؤمنين
صانقين . هتفوا بأن الله أكبر . فأمدهم الله بجنده ، وأعزهم بنصره .
هل وأقسم البعض بأنه رأى الملائكة محاربين معه في الصفوف .
ونسى المروجون لهذه القصص ، أن الإسلام الحقيقي يتمثل فيما فعله
المصريون خلال سنوات ما قبل الحرب ، من تعلم وتدريب واستعداد
بأحدث علوم ، وأساليب العصر . وأنه لو كان الأمر أمر صريحة أو
بركة تحل ، لكان الأمر . لكنه تيار دعائي ساد ، ولم يواجهه أحد .
فأصبح مؤشراً حقيقياً وخطيراً لتراجع العقل أمام المزايدة ، والعمل
لإمام الغيبيات . ونسي الدعاة إلى ترسيخ هذه المقولات ، أنهم يقولون
الفكر المصري إلى نتيجة محزنة - لأنها غير صحيحة - مضمونها
أن أصحاب الأيدي المتوضئة ، هم القادرون على حل مشاكل المجتمع
المصري ، ومواجهة أزمته الحضاري .

ومرة ثانية لم يتنبه أحد حين بدأت استعراضات القوة من أنصار
الاتجاه الديني السياسي . ولم تجد في المقابل إلا تراجعاً يُغري بالمزيد
من التقدم ، في المساحات الخالية من إمكانيات المواجهة ..

انتشر المهاجمون للمجتمع الفاسد في الطرقات بمكبرات الصوت
الصغيرة ، بل في الأتوبيسات دون أن يواجههم أحد ..

استبدلت مكبرات الصوت الصغيرة في المآذن ، بمكبرات صوت
أكبر ، ولم يعد الأمر قاصراً على أذان الفجر في هذه المكبرات ، بل
إتسع لكي يشمل التواشيح . وفي المقابل زاد حجم التراجع ..

ظهرت الأسلحة البيضاء في الجامعات ، مهددة لمن يقف أمام
مسيرة الجماعات الإسلامية وأساليبها في منع الاختلاط والحفلات
والرحلات ، دون أن يواجههم أحد ..

ارتفع صوت الشيخ صلاح تحت قبة المجلس النيابي ، خالطاً
أوراق السياسة بالدين ، والدين بالسياسة . دون أن يواجه إلا بالمزايدة
عليه ..

انتشرت ظاهرة وضع اليد على الحقائق العامة ، بل وعلى ممتلكات
الغير ، بحجة إقامة المساجد . دون أن يتدخل أحد أو يواجه أحد بحجة
(الحساسية) ..

وهكذا .. مزايدة وراء مزايدة .. يواجهها تراجع وراء تراجع .
حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه ..

والآن ، ونحن على أبواب مجلس نيابي جديد ، سوف يحكم مستقبل مصر في السنوات الخمس القادمة والحاسمة ، أود أن ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد إلى أن عليهم مسئولية كبرى في مواجهة رواد الإرهاب الفكري داخل المجلس ..

إن عليهم أن يواجهوهم ، لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا عليهم ..

إن عليهم أن يعيدوا ترتيب الأوراق التي بُعثرت عن عمد . وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسي ، وأنه لا كهنوت فيه ، ولا إسباغ لفسية دينية على أي مقولة سياسية ..

إن رسل الإرهاب السياسي سوف يعلقون أطماعهم السياسية في ملولات دينية . وعلى أعضاء المجلس أن يُعيدوهم إلى دائرة أنظاقتهم الأساسية ، وهي دائرة الحوار السياسي . عن إدراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب إذا تخاذل البعض أو تخوف .

إن علينا جميعاً واجباً أساسياً وتاريخياً . وهو أن نترك لأبنائنا مناخاً فكرياً أفضل . وهو أمر لا يتأتى إلا بمواجهة الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم . ومادام الشيخ وأنصاره قد اختاروا المجلس النيابي منبراً ، فليحدثوا بلغته . وليس للمجلس إلا لغة واحدة ، وهي لغة السياسة . وليس له أيضاً إلا جنسية واحدة .. وهي جنسية : مصرية .. مصرية ..

الفصل الرابع

السودان .. بين الجموح والطموح

أمر المؤمنين هذا .. (وأشار إلى معاوية)
إن هلك فهذا .. (وأشار إلى يزيد)
فمن أبى فهذا .. (وأشار إلى سيده)
يزيد بن المقفع

مقدمة

كان بودي أن أتوجه بما حدث في السودان ، تحت مظلة تطبيع الشريعة الإسلامية ، إلى ضمائر علمائنا الأفاضل ، لرجال ديننا المؤسسين . لكن الصدفة وخذها هي التي وضعت أمامي أقوالهم ، الموثقة بالنشر ، والمتناقضة بالكامل مع كل ما حدث في تلك الجزء الغالي من بلادنا في الجنوب . .

إن ما حدث في السودان لا يمكن تفسيره إلا أنه " الجموح " . جموح الحكم الفردي حين يعوزه التأييد ، وحين يمل سامعوه ما يعيد فيه ويزيد . فيبحث عن جديد قديم ، أو قديم جديد . ويستهو به ما وجدته ، وما وجدناه معه ، من ضالة في صفحات تاريخ الاستبداد على مدى ثلاثة عشر قرناً بعد الخلفاء الراشدين . وهو تاريخ مليء

بصفحات سوداء ، لا يقلل من قتامتها صفحة بيضاء ، تظهر هنا وهناك .

أخيراً وجد (الإمام) نميري (وهو لقبه الدستوري الآن) ضالته . وأخيراً عثر على مبرر لكي يفعل بالسودانيين ما فعل ، وما سوف تعرضه على القاريء موثقاً بالأدلة ، ومستنداً إلى ما أعلنته جهات (محايدة) من أسانيد .

أما ما تغنى به علماؤنا الأفاضل ، وقلوبهم التي ذابت حشرات هلى فوز السودان بقصب السبق ، فلا تفسير له إلا أنه " الطموح " . لذلك الذي يُزين للبعض مجتمعاً هم فيه أهل الحل والعقد ، وأهل الشورى والمشورة . دون أن يردعهم ، أو يروّعهم ، مصرع الشيخ (الطبيب) الذي أعدمه النميري شتقاً وعلناً . لمجرد أن له رأياً مختلفاً في " أسلوب تطبيق الشريعة " ، بصفته واحداً من أكبر دعاة . أو مشهد الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام لذات السبب ، والذين أحضرهم الإمام نميري للإستماع بمشهد القتل ، تمهيداً لاستتابتهم أو للحاق بالانداهم . وربما كان لبعض ما ذكره علماؤنا الأفاضل سبب من حسن النية وحب العقيدة ، بل إنني أسلم لهم ومعهم بذلك ، ولؤكد لهم في نفس الوقت أننا في عصر لا يقود فيه أحد أحداً بحسن النوايا ، ولا يتبع فيه أحد أحداً بالنوايا الطيبة .

ولا يبقى بعد حديث الجموح (وهو الجزء الأول في هذا الفصل) ، وحديث الطموح (وهو الجزء الثاني) ، إلا حديث ما بينهما . وهي

المتشابهات ، التي نعرض لها في حينها.

١ - حديث الجموح

أولاً : الدستور ونظام الحكم

كما سبق وذكرنا في الفصل الأول من الكتاب ، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية يُمكن أن يُمثل مدخلاً للحكم بالحق الآلهي ، يترتب عليه قيام الدولة الدينية . وقد حدث هذا في السودان . فقد أعلن عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣ . وبعد أقل من عام ، وبالتحديد في ١٠ يونيو ١٩٨٤ ، أرسل (الإمام) نميري مقترحاته بشأن تعديل مواد الدستور في بعض بنوده ، على النحو الذي أعرضه على للقاريء * .

١- تعديل المادة رقم ٨٠

النص الأصلي: دورة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد .

التعديل: دورة الرئاسة تبدأ من تاريخ البيعة ، ولا تكون محددة بمدة زمنية معينة "مدى الحياة" .

التعليق : لم يخرج (الإمام) نميري على واقع ما حدث في نظم الخلافة الإسلامية منذ بدأت وحتى أنتهت . حيث لم يعرف تاريخها كله تحديداً لفترة حكم أو رئاسة . ولست أرى في النص الأصلي اختلافاً مع روح الإسلام ، خاصة وأنه لا يوجد نص من قرآن أو سنة

* المصدر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان - نشرة رقم (٣) - ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .

ينظم هذا الأمر . ولست أرى في النص المعدل إلا تأكيداً على مفهوم الحكم بالعهد الألهي ، وليس برغبة لرعية وبارادتها . حيث يُصبح الحاكم إذا تسلط أو استبد ، نوعاً من القدر الذي يُصيب الأمة ، ولا يلجئها منه إلا قدر آخر ، يتمثل في موت أو اغتيال .

٢- تعديل المادة ١١٢

النص الأصلي : في حالة خلو منصب الرئاسة ، يتولى نائب رئيس الجمهورية الأول الرئاسة . ويتم انتخاب رئيس جديد خلال سنتين .
بروما .

التعديل : يجوز لرئيس الجمهورية أن يُعهد بالرئاسة إلى أي أحد من المسؤولين ، وذلك بكتاب مختوم موقع عليه بخط يده . ويفض الكتاب في مجلس الشورى ، وعلى المجلس مبايعة صاحب العهد مدى الحياة .

التعليق : ١- ينطبق على هذه المادة القول بأنه (لا يُغنى قدر من قدر) . فحتى لو أطاح قدر الله بالحاكم ، فسوف تبقى آثاره إلى زمن ليس بالقليل . لأن المادة مكونة من ثلاث جزئيات متتالية هي :

أ- الحاكم هو الذي يُعين من خلفه ، وليس الشعب .

ب- إرادة الحاكم بتعيين خليفته نافذة بعد وفاته .

ج- خليفة الحاكم ذاته ، مستمر في الحكم مدى حياته .

٢- يلاحظ أن (الإمام) نميري قد بحث في أساليب إختيار الخلفاء

في عهد الخلافة الراشدة ، وأختار أبعدهما عن الديموقراطية ، وهو أسلوب عهد أبو بكر بالخلافة لعمر . وأهمل أسلوب الاختيار بين أكثر من مرشح على يد مجموعة مختارة ، كما حدث لعثمان ، أو ترك اختيار الخليفة لبيعة الأمصار ، كما حدث لعلي . أو تركها لجماعة المسلمين ، كما حدث لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة . أي أنه لم يخرج في أسلوب اختياره لنمط تولية خليفته عن نموذج حدث ، لكنه أختار أبعد النماذج عن الديموقراطية . ناهيك عن فارق القياس بين الأشخاص .

٢- تعديل المادة ١١٥

النص الأصلي : يجوز محاكمة رئيس الجمهورية إذا أتهمه ثلث أعضاء مجلس الشعب وأيدهم ثلثان .

التعديل : لا يجوز مساعلة رئيس الجمهورية أو محاكمته .

التعليق : إذا كان (الإمام) نميري مستنداً في ذلك إلى أصل في تاريخ الحكم الإسلامي (السياسي) فهذا يكفيني . وإذا لم يكن ، فهذا يكفيه .

٤- تعديل المادة ١٢٨

النص الأصلي : رئيس مجلس الشعب ينتخبه المجلس .

التعديل : رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية .

التعليق : لا تعليق .

٥- تعديل المادة ١١٧

نص المادة : الهيئة القضائية مستقلة ومسئولة أمام رئيس الجمهورية

من حسن الأداء .

التعديل : الهيئة القضائية مسئولة مع رئيس الجمهورية أمام الله .

التعليق: ١- أضاف النص إلى (الإمام) نميري صلاحيات قضائية،
أسوة بصلاحياته التشريعية .

٢- تم تأجيل المسألة كما هو واضح في النص إلى (يوم
القيامة) .

٦- تعديل المادة ١٩١

نص المادة: يعدد النص صلاحيات مجلس القضاء العالي .

التعديل: تُحال جميع صلاحيات مجلس القضاء العالي إلى رئيس
الجمهورية .

التعليق: لا حول ولا قوة إلا بالله .

٧- تعديل المادة ٢٢٠ *

تعدل المادة بحيث يُصبح نقض البيعة للإمام خيانة عظمى .

التعليق: هنا مربط الفرس . فرغم كل التعديلات السابقة ، والتي
ليس لها سابقة (دستورية) في تاريخ العالم المتحضر ، فقد أدرك
الإمام (نميري) أنه من المحتمل أن يعترض البعض . بل والأكثر
احتمالاً ، أن يأتي الاعتراض من بعض ذوي النوايا الإيمانية الطيبة،

* لم يرد نص المادة الأصلي في المرجع السابق الأشارة إليه .

حين يكتشفون حجم الفرق بين الأمنية والفعل ، فكان هذا النص .
ولعله لا يخفى على القاريء أن الخيانة العظمى عقوبتها الإعدام .

إنني لا أشك في أن التعديلات السابقة ، سوف تُصيب من يقرأها
بارتفاع في ضغط الدم ولو طفيف ، خاصة لو كان عاشقاً للحرية ،
أو طامحاً إليها . بل قد يتبادر إلى الأذهان قول رده صديق لي : إن
شعباً يقبل أن يعرض عليه هذا ، يستحق أن يطبق عليه ذلك كله .
وأنا أطمئن من يتبادر إلى ذهنه هذا الخاطر بأن أغلبية مجلس
الشعب السوداني قد اعترضت على بعض التعديلات حين عرضت
عليها . ولم يتوافر لدي حتى الآن معلومات عن تعديلات التعديلات .
وإن كان واضحاً ، أن تعديلاً واحداً منها يبقى ، كقيل بأن يُزُلزل قارة ،
وليس بلداً أمناً مثل السودان ، وشعباً طيباً مثل الشعب السوداني . بل
إنه من المؤكد أن التعديل الأخير بالتحديد ، والذي نتاوله بالتعليق ، لم
يتغير فيه شيء . ودليلنا على ذلك إعدام محمود محمد طه زعيم جماعة
الإخوان الجمهوريين ، ذي الثمانين عاماً ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥ .
جزاءً وفاقاً على قيامه بطبع منشور يعترض على (الإمام) نميري
في أسلوب تطبيق الشريعة . طائفاً ، رحمه الله ، أنه يقف أمام نموذج آخر
لعمر بن الخطاب ، الذي ناقشته امرأة في المسجد في ثوب له ، أطول
من أثواب المسلمين . ولعله ، وهو في طريقه للشنق ، أمام هتافات
بعض الغوغاء ، كما نقلت لنا الصحف السودانية : (لا إله إلا الله ..
حاكم مسلم يا نميري) ، قد أدرك حجم الهوة بين الحلم والحقيقة . بل
لعله باستشهاده ، قد وضع نقاطاً كثيرة على الحروف . وصاغ ردّاً بليغاً

على تهنئة الشيخ صلاح أبو اسماعيل للإمام نميري في السودان أن
أعز الله به الحق ، وأيد به الإسلام ، وحقق الله به وعلى يديه ، آمالنا
وآمال المسلمين بعمامة ، وآمال السودان الشقيق بخاصة ، في تطبيق
شريعة الله جل علاه ^(١) .

ثانيا : نماذج من القضايا والأحكام في ظل تطبيق

الشرعية في السودان ^(٢)

نذكر هنا سبع قضايا محددة ، لنرى كيف كان الحكم فيها :

القضية الأولى

سرق بعض المواطنين أسلاكاً كهربائية ، وقدموا المحكمة
الطواريء رقم (٢) برئاسة القاضي فؤاد عبد الرحمن الأمين .
فاصدرت المحكمة أحكاماً متعددة على المتهمين في يوم ٢٠ مايو
١٩٨٤ . أهمها الحكم على المتهم الأول صديق رمضان مهدي بالقطع
من خلاف ^(٣) والغرامة ألفين جنيه . وفي حالة عدم الدفع ، بالسجن
سنتين بالتتابع . وعلى المتهم الثالث عبد الله النور آدم بنفس العقوبة ^(٤) .
ولفنت الأحكام يوم ٢١ مايو ١٩٨٤ .

وبلاحظ الآتي :

-
- (١) كتاب البرلمان - مجلس الشعب السوداني - ص ١٤٣ .
(٢) المصدر : هذا الجزء يكمله سواء نصوص الأحكام أو التطبيق عليها ، منقول بقتصر ،
من النشرة رقم (٣) - المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .
(٣) أي قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى وهو حد الحرية .
(٤) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٢٢ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٤ .

١- أن رئيس الجمهورية القى خطاباً يوم ٩ مايو أشار فيه لهذه القضية، وكانت تحت نظر القضاة . وقال إن هؤلاء الجناة يستحقون القطع من خلاف . فأعلن الحكم عليهما قبل المحكمة . وطابق قرار المحكمة توجيهاته العلنية !.

ب- سرقة المال العام في الشريعة لا قطع فيها ، لأن فيه شبه ملك . والمال العام ملكية عامة . وكانت الأسلاك المسروقة تخص الدولة .

ج- وإن صح القطع ، فهو قطع اليد اليمنى للسرقة . ولا يجوز إلحاق هذه الجريمة بالحراية ، فإن للحراية ظروفها وشروطها .

د- لا يجوز في رأي جمهور الفقهاء الجمع بين الحد والغرم .

القضية الثانية

إختلس المواطن الفاتح عبد الرحمن أحمد مبلغ ٤٧ ألف جنيه من مدرسة وادي سيدنا الثانوية التي كان يعمل محاسباً فيها . وقدم لمحكمة الطوارئ رقم (٧) برئاسة القاضي المكاشفي طه الكباش . وحكمت المحكمة على المتهم بقطع اليد اليمنى والغرامة ٤٧ ألف جنيه . وإذا لم يدفع الغرامة ، يُسجن ثلاث سنوات ^(١) .

وبلاحظ الآتي :

١- أن الجريمة اختلاس ، والإختلاس ليس سرقة . ولكن التخليط

(١) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٣٤ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٨٤ .

الموجود في القانون ، سمح للقاضي أن يعرّف الجريمة سرقة بالفهم الوضعي ، وأن يطبق عليها حد السرقة الشرعي .

ب- في أحكام الفقه عند الجمهور ، لا يجتمع حد وضمان . فمن وقع عليه الحد ، لا يُغرم المال المسروق . بل في غالب آراء الفقهاء ، لا يجتمع الحد مع أي عقوبة أخرى .

القضية الثالثة

لقى القبض على مواطن أسمه حيدر ومواطنة أسمها مكوب الدنيا ، واتهما بجريمة مخلة بالآداب ^(١) .

واتضح أثناء التحقيق مع المرأة أنها على صلة بعدد من الرجال . فأعطت المحققين قائمة بأسماء معارفها ، فأختارت المحكمة المواطن عبد الزحيم عيسى طه من الأسماء المذكورة في القائمة . وأرسلت في طلبه . وعندما حضر ، لم تُجر له محاكمة خاصة . بل أخذت المحكمة عليه (إقرار المرأة) . وحكمت عليه بالجلد ٢٥ جلدة والسجن لمدة عام . صدر هذا الحكم في ٨ مايو ١٩٨٤ .

وبلاحظ الآتي :

- أ- إقرار المتهم في أحكام الأسلام ، بيّنة على نفسه لا على غيره .
- ب- لا تجوز محاكمة بلا بيّنة . والبيّنة هي إما إقرار لو شهود عدول .

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ .

ج- أمثال هذه المحاكمات تُشجع البلاغات الكيدية ، وتفتح باب إشاعة الفاحشة بين الناس ، وتخریب علاقات الأسر والأهل .

القضية الرابعة

حكمت محكمة الطواريء رقم (٢) برئاسة القاضي الشيخ الولي محمد على المتهم منارة جوزيف سانتينو ، الإيطالي الجنسية ووكيل الكنائس الكاثوليكية بالسودان ، بالسجن شهراً والجلد ٢٥ جلدة والغرامة ٥٠٠ جنيه ، لضبط زجاجة ويسكى وقنينة (أوزو) و ١٦ زجاجة نبيذ وكرتونة بييرة في حوزته . صدر هذا الحكم في ٢٠ مايو ١٩٨٤^(١) .

ويلاحظ الآتي :

أ- أحكام الإسلام لا تحظر الخمر على غير المسلمين . وكذلك القانون السوداني ، وإن حظر عليهم السكر . والتعامل في الخمر . وقد أدّين المتهم بالتعامل في الخمر ، لأنه ادّعى أن الخمر تخص المطران ، وإن لم يستطع إثبات ذلك . ولكن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، فليس عليه هو أن يثبت براءته ، بل على الإتهام أن يثبت أنه كان يتعامل في الخمر (أي يتاجر فيها) ليُعاقب .

ب- كل الخمر الموجودة في حوزته يُمكن أن تكون للاستعمال الشخصي . والنبيذ جزء من قداس الكنائس ، يشربونه شعائرياً رمزاً

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤

لدم المسيح . فاي غرابة أن يُوجد النبيذ في حيازة وكيل الكنائس ٢.

القضية الخامسة والسادسة والسابعة

في الصحف السودانية عشرات الأحكام التي صدرت على مواطنين اتهموا بالشروع في الزنا . فيما يلي عدد منها :

أ- حكمت محكمة الطوارئ رقم (٢) على المتهم سمير أمين محمود (سوداني يعمل بشركة شفرون) بارتكاب جريمة الشروع في الزنا ، وعاقبته بستين جلدة ، وألف جنيه غرامة ، وبالسجن سنة إذا لم يدفع ^(١) .

ب- حكمت محكمة الطوارئ رقم (٧) على عثمان حمزة فرار (بالمباحث المركزية) ونوال محجوب حامد وعويضة مير غني والقاتح عبد الرحمن (موظف) وصلاح حامد البدوي وكمال محمد عباس (فني بالتليفزيون) وياسر النور بشرى بارتكاب جريمة الشروع في الزنا . وعاقبت كل منهم بالجلد ٨٥ جلدة والغرامة ٥٠ جنيه ، وبالسجن شهراً في حالة عدم الدفع ^(٢) .

ج- أدانت محكمة الطوارئ رقم (٣) للمتهمين أحمد إبراهيم آدم وفاطمة حسن صالح بجريمة الشروع في الزنا ، وحكمت عليهما

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٥٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٤ .

(٢) جريدة الصحافة العدد ٧٧١٣ بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٤ .

بأربعين جلدة لكل منهما ومبلغ ١٥٠ جنيه غرامة ، أو السجن ٣ شهور
في حالة عدم الدفع ^(١) .

ويلتزم الآتي :

أولاً : لا يوجد في أحكام الفقه الإسلامي جريمة مستقلة تسمى
"الشروع" في هذه أو تلك الجريمة . بالنسبة للزنا فهو معروف .
ودون الزنا لا يوجد سوى الخلوة المحرمة بين المحارم . وهذه وما
يلحق بها من أخلال بالآداب يمكن أن يعاقب تعزيراً ، دون إشارة من
بعيد أو من قريب للزنا . لأن مجرد ذكره يقتضى تقديم شهود
الأدبائات عليه .

ثانياً : أن لذكر الزنا في الأحكام الشرعية خطراً . ولا يذكر إلا لوقوع
حد الزنا ، وإما حد القذف على القاذف . وذلك لكي لا تشيع انفاحشة
بين الناس .

إن الممارسات السودانية بذكرها تهمة الشروع في الزنا ،
وإدانتها للناس بهذه (الجنائية) ، تخالف أدباً من آداب الشريعة
الإسلامية ^(٢) .

ثالثاً : إعلان حالة الطوارئ وتشكيل محاكم

استثنائية لتطبيق الشريعة الإسلامية ^(٣)

أعلن رئيس جمهورية السودان في ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤ قانون

(١) جريدة الأيام العدد ١١٢٤٤ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٤ .

(٢) إلى هنا انتهى النص الحرفي لما نقل من المرجع السابق ذكره ، بخصوص قضايا محددة

(٣) المرجع السابق - دون تعديل .

الطواريء ، وذلك بموجب أحكام المادة (١١١) من الدستور والمادة (٢) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩. بقرار جمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ ، ابتداء من يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤ .

وقد أجاز مجلس الشعب السوداني ذلك القرار ^(١) ، وفوض السيد رئيس الجمهورية بأعمال قانون الطواريء دون الرجوع إليه لأي مدة أو مديراها مناسبة .

محاكم مخالفة للنظم القانونية الدولية

ولقد جاءت محاكم الطواريء في السودان استثناء من القواعد العامة في تشكيل المحاكم ، باعتبارها محاكم استثنائية ، دخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية . كما جاءت هذه المحاكم مخالفة للنظم القانونية المتعارف عليها في كل القوانين الدولية للأسباب التالية :

أولاً : أن محاكم الطواريء المشكلة في السودان هي محاكم ميدانية . ولا يتم تكوينها إلا في حالة الحروب أو الكوارث .

ثانياً : أن تشكيل هذه المحاكم يتم مباشرة من السيد رئيس الجمهورية أو ممن يخول له ذلك الحق السيد الرئيس . وقد يكون وزيراً أو محافظاً أو حتى مفتشاً للشرطة ، وفقاً للتشريع رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ ، عملاً بأحكام المادة (٥) من قانون الدفاع عن السودان لسنة

(١) المصدر : ملحق تشريعي الخاص للجريدة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية رقم ١٣٥٠ في ١٣ / ٥ / ١٩٨٤ .

١٩٣٩ ، والمادة (٣) من لائحة الطوارئ لسنة ١٩٨٤ . وهذه السلطات القضائية يجب أن تُمارسها الهيئة القضائية في كل الأحوال .

ثالثاً : أن المحاكم الاستثنائية هي خروج عن القاعدة العامة في تشكيل المحاكم . وفي ذلك خطورة على المواطن وعلى العدالة . لذلك فقد أتى التشكيل بتصنيف غريبة على المجتمع السوداني ، لأنها تتكون من قاض وأثنين من رجال القوات المسلحة من الجيش أو الطيران أو الشرطة أو حتى السجون . وتكون أحكامها بالأغلبية . ولأن المحكمة تتكون من ثلاثة : لثان منهم تنقصهم الخبرة القانونية . علاوة على أن القضاة المدنيين من غير سلك القضاء غالباً ، وبعضهم من رجال البوليس المتقاعدين الذين مُنحوا سلطات قضاة - فإن هذا يشكل خطورة على المتهم الذي حُرِم من أن يحاكم أمام محاكم مدنية ، وبواسطة قضاة مؤهلين ، وبإجراءات معلومة ووفقاً لقواعد واضحة في الإثبات .

رابعاً : أن إجراءات هذه المحاكم تتم في صورة إيجازية ، دون التقيد بقواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . وفقاً للسرعة المطلوبة في هذه المحاكم ، التي غالباً ما تسمع كل الدعوى في يوم واحد ، ويصدر فيها الحكم في نفس اليوم ، وينفذ كذلك .

خامساً : لقد حُرِم المتهم في هذه المحاكم من أن يكون له مدافع من المحامين . ولكن يحق له أن يستعين بمحام كصديق . وهذا خرق واضح حتى لأحكام الدستور المؤقت .

وفي هذا الدستور عطلت بعض المواد التي كانت تُعطى بعض الحريات العامة المحدودة . ليس هذا فحسب ، بل حُرِمَ المتهم من أن تكون أقواله كاملة في محضر إجراءات المحاكمة . ويحق للمحكمة أن تكون منها ما تشاء ، وتترك ما تشاء في اختصار مخل بكل النظم المتعارف عليها . وعلاوة على ذلك ، فقد حرم المتهم من حق الاستئناف ، وأحكام هذه المحاكم نهائية ، إلا في حالة الإعدام التي يجب أن يصدق عليها رئيس الجمهورية .

لذلك فقد جاءت أحكام هذه المحاكم متناقضة ومتنافرة . فقد يحكم على المتهم أمام محكمة الطوارئ رقم (٢) مثلاً في حالة شرب الخمر أو الشروع في الزنا أو خلافه بخمس سنوات . ويحكم عليه أمام محكمة أخرى بستة أشهر أو أسابيع . هذا التناقض في الأحكام يكبله مزاج المحكمة ، ولا تعقيب عليه . ولذلك فقد صدر الحكم بالقطع على أحد الأشخاص ، وتم تنفيذه ، وأتضح بعد ذلك أن ذلك الشخص بريء باعتراف المتهم الأصلي .

سادساً : بالرغم من أن هذه المحاكم إيجازية وسريعة ، فقد خولها المشرع سلطات إصدار أحكام تصل إلى حد القطع . والقطع من خلاف ، والصلب مع الشنق والإعدام ، والغرامات التي قد تصل إلى الملايين .

سابعاً : إن هذه المحاكم وفقاً لأختصاصها تُحاكم كل الجرائم المسببة للحريات ، وكل الجرائم التي تمس الدولة . وكذلك الجرائم البسيطة . وقد يحاكم قاضي محكمة عليا بجريمة حيازة زجاجة

مخدر أو دعاية أو قمار .

ثامناً : من المعلوم قانوناً أن هناك إجراءات معينة في الإثبات . وهناك قواعد مرعية ، شرعية وجنائية ، في التثبيت والتحقق من الجريمة . ولكن وفقاً لتشكيل هذه المحاكم ، فإنها قد تسترشد بقانون الأثبات لسنة ١٩٨٣ ، أو قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ . ويمكن لها بهذا المفهوم ، أن تقتنع بوجود الجريمة دون إثبات أو قواعد معينة مفهومة لدى القاضي أو المتهم .

تاسعاً : ان التطبيق العملي لأحكام هذه المحاكم قد أوضح عدم اتساقها مع كل التراث الفقهي والقانوني والقضائي في السودان . فأحكامها قد وصلت إلى المثبات من السنوات عقوبة في السجون ، وغرامات بلغت الملايين من الجنيهات .

رابعاً : لماذا أعلنت حالة الطوارئ ؟ *

- تُجمع كل القوى الوطنية واليسارية والاتجاهات الإسلامية على أن إعلان حالة الطوارئ في السودان يرجع للأسباب الآتية :
- لمواجهة موجة الأضرابات القائمة والقادمة بصرامة .
 - للتخلص من حرج التناقض بين الدستور والقوانين الجديدة .
 - لفرض خط واحد على رجال الحكومة ، لأن أنقساماتهم شاعت وأنكشفت .

* المرجع السابق (دون تعديل)

- لأحتواء آثار الموقف المتردّي في الجنوب . فقد تعرضت الحكومة لهزائم في كل المواجهات التي حدثت ، لدرجة تعطيل مشروعات التنمية الكبيرة في الجنوب (التتقيب عن البترول وحفر قناة جنقلي) ولدرجة تعطيل المواصلات بين الشمال والجنوب .

- لفرض نظام إيجازي استثنائي على القضاء بواسطة محاكم الطواريء ، فتساعد على ترويع المواطنين ، وتخدم أغراض النظام الأمنية .

ولكي لا تظهر إجراءات الطواريء على حقيقتها ، ألبسها النظام لباس الجدية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ولباس التصدي للفساد الإداري والمالي والخلقي الذي تردت فيه البلاد . والتليل على هذا الجهد في خطاب رئيس الجمهورية في مساء يوم ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، ولجده في نص التعديلات الدستورية التي بعث بها للجنة مجلس الشعب بأجراء تعديلات في الدستور في ١٠ يونيو ١٩٨٤ . ففي خطابه ذكر **الطنتين هامتين :**

الاول : بعد أن حدد حقوق الإنسان في الإسلام قال : ولكن الإسلام له طواريء .. وعندما يرى المجتمع قد فسد وأنحرف أنحرافاً شديداً ، تُعلن الطواريء .. ندخل البيوت .. نضبط ونفثس .. نفثس الناس في كل مكان .

الثانية : قال في نفس الخطاب بعد أن ذكر وجود معارضين له : لهم لا يستحقون أن يحاكموا بالقانون السمح ، بل يجب أن يحاكموا **(بالقانون البطال) .**

أنه يؤكد أنه باسم الإسلام والاصلاح ، سيتعدى كل الحدود ! .

خامسا : قانون العقوبات وقانون اصول الأحكام لعام ١٩٨٢

هذه القوانين الكثيرة، لم تُناقش أو تُدرس لا في الأوساط القانونية والفقهية السودانية ولا حتى في ديوان النائب العام، ولا في أوساط المشرعين السودانيين في مجلس الشعب مثلا، ولا في أجهزة الإعلام .

كان دور هؤلاء مجرد أستقبالها، فرضي بها قليلون وانتقدها كثيرون . وأنعقدت ندوة دعت إليها نقابة المحامين السودانيين، وعبر جلسات دامت عشرة أيام في شهر أبريل عام ١٩٩٤ ، ناقشوها ، ولاحظوا ما فيها من فجوات ومفارقات وغفلات ، راجعة جميعها إلى العجلة المُخلّة في إصدار القوانين والتي سميت بتطبيق الشريعة .

أولا : قانون العقوبات لسنة ١٩٨٢

يُعاب على هذا القانون الآتي :

أ- أنه كان فاتحة التطبيق الإسلامي وهذه أولوية خاطئة ، لأن الشريعة تُحاصر الجريمة بوسائل مختلفة نهايتها العقوبة . فالجريمة في الشريعة يُحاصرها الإيمان (الذين آمنوا وعملوا الصالحات .. الآية) وتُحاصرها العبادة (إن الصلاة تُتَمَى عن الفحشاء والمنكر .. الآية) ويحاصرها الإصلاح الإجتماعي الذي يحارب الحاجة، ويسهل الزواج ، ويزيل الأسباب الإجتماعية للجرام .

فالشريعة تعاقب ضمن وسائل أخرى مُتاحة لمحاربة الجريمة . ولا يجوز في نظر الإسلام أن يبدو وكأن العقوبة القانونية هي

* المرجع السابق (دون تعديل) .

الوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة في الإسلام .

كذلك فإن العقوبات الإسلامية تُوظف لحماية نظام إسلامي . أما إقامة العقوبات دون البدء بإقامة النظام الإسلامي ، فيوظف العقوبات الإسلامية في حماية نظام غير إسلامي . وهذا يناقض مقاصد الشريعة * .

ب- إن الشريعة تنص على عقوبة الجلد في ثلاثة حدود (الزنا القنف ، الخمر) وهي عقوبة خطيرة من الناحية المعنوية ، لما فيها من إذلال الجاني . والحدود مكبلة التطبيق لما يصحبها من شبهات . لذلك ، كان للجلد دور رادع . ولكن قانون العقوبات بعمم الجلد على كل العقوبات ، ويخلق أنطباعاً بأن الجلد هو أفضل أسلوب عقابي في الشريعة الإسلامية . هذا الانتطباع خاطيء جداً ، لأنه فيما عدا الحدود ، توجد عقوبات التعزيز . وهي تفتح المجال لأي نوع من العقوبة مناسبة للجريمة ، ومناسبة للظروف الاجتماعية المتغيرة ، بما في ذلك عقوبات أسمية أدبية مثل اللوم والتوبيخ .

لقد اقترن إقبال القانون على الجل ، بإكثار الحكم بالقطع والقطع من خلاف ، مع أن جزءاً هاماً من الحكمة في هذه الحدود أنها تقع دائراً ، لتلعب دورها في الردع ، لا لتصبح عقوبة معتادة يومياً .

لقد فاق عدد الأيدي المقطوعة في السودان في نصف عام ، عدد الأيدي المقطوعة في كل عهد الملك عبد العزيز آل سعود في ربع قرن ! . لقد أضاع هذا القانون حكمة ومعاني تطبيق الشريعة ، في

* المرجع السابق .

زحام من دماء الأيدي والأرجل المقطوعة والأجسام المجلودة* .

ج - قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ ، هو عبارة عن الحدود الشرعية القليلة العدد العسيرة الأثبات ، منصوص عليها دون محاولة لتقنين الشريعة وأحكامها فيما دون الحدود . بل كل المساحة الجنائية فيما دون الحدود، يواجهها قانون العقوبات الوضعي القديم ، الذي وضعه أصلاً اللورد ماکولي للهند في عام ١٨٦٠ ، وطبقه الأنجليز في السودان بعد المهدي . وتواجهها أيضاً قوانين أمن الدولة القمعية الوضعية ، وقانون العقوبات بهذه الصفات ، لا يصلح نموذجاً لتطبيق حديث للأحكام الجنائية الإسلامية .

إن هذا القانون كمحاولة لتطبيق عقوبات إسلامية في العصر الحديث ، هو مسخ لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه . بل له قيمة سلبية في التفسير من الشريعة* .

ثانياً : قانون اصول الأحكام لعام ١٩٨٢

هذا القانون هو المرشد للقضاة في تفسير نصوص القانون على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية . وفي حالة غياب النص ، تطبق أحكام الشريعة حسبما ورد في القرآن والسنة . وإن لم يجد القاضي نصاً ، يجتهد برأيه مبتدئاً بالأجتماع ، فالقياس ، وأعتبر جالب المصالح ودرء المفساد ، بما لا يتعارض مع الشريعة ، وأستصحاب البراءة في الأحوال والأباحة في الأعمال ، واليسر في التكليف .

* المرجع السابق .

للاسترشاد بالسوابق القانونية القضائية ، فيما لا يُعارض الشريعة .
ومراعاة العرف والفكر في المعاملات فيما لا يخالف الشريعة وتوخي
معاني العدالة والوجدان السليم .

وهذا القانون من أخطر القوانين ، لأنه يجعل القضاة مجتهدين
ومشرعين ، مع أن ثقافتهم لم تعد لهم لهذا الاجتهاد . ووظيفتهم لا
تسمح أن يُصبحوا مشرعين ، فإن استمر هذا على ما هو عليه ، فإن
الأحكام القضائية في السودان سوف تضطرب اضطراباً كبيراً ،
مثل اضطرابها أثناء الدولة العباسية ، قبل تولي أبي يوسف . ولا
يُعالج الموضوع أن يستعين القضاة بنشرات يُصدرها رئيس القضاة
لبيان الأحكام ، لأن معنى ذلك أن يُصبح رئيس القضاة المجتهد
الإسلامي الأوحد والمشرع للأحكام .

وسواء أنفرد القضاة بالاجتهاد والتشريع ، أو اقتبسوه عن طريق
النشرات مع رئيس القضاة ، فإن قانون أصول الأحكام يُشكل خطراً
على أحكام الشريعة وعلى الأعراف الدستورية الصحيحة* .

سادساً وأخيراً : حل النقابات المهنية بالسودان

أصدرت نقابة المحامين بالقاهرة البيان التالي :

ترقب نقابة المحامين بقلق بالغ ما يشهده السودان الشقيق في
الآونة الأخيرة من تردى متفاقم لأوضاع حقوق الإنسان ، كنتيجة
لمسلسل التشريعات والأجراءات الاستثنائية المتعاقبة .

* جميع الملاحظات والتطبيقات وردة في نص المرجع السابق ، دون تدخل من المؤلف .

فلقد فرضت على البلاد حالة الطواريء في ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤ .
وبموجب القرار الجمهوري ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ بإعلان حالة
الطواريء ، عطل العمل بأحكام الدستور .

وأعتباراً من أول مايو ١٩٨٤ تشكلت في أرجاء البلاد "محاكم
طواريء" استهدفت تصفية القضاء المدني العادي .. وأستبداله
بمحاكم استثنائية ميدانية ، يغلب على تشكيلها العنصر العسكري
وغير القضائي .

وراحت هذه المحاكم تنتشر الأرهاب من خلال محاكمات صورية
وفورية، تهدر كل القواعد والضمانات التي يكفلها الدستور السوداني،
وقانون الإجراءات الجنائية ، والمواثيق والأعراف الدولية . وبموجب
أوامر تشكيل هذه المحاكم يحرم المواطنون السودانيون المحالون إليها
من حق الدفاع المقدس ، ومن حق الطعن في الأحكام .

ولقد أدخل مؤخراً تعديل على المادة ٢٤١ (ز) من قانون نقابات
العاملين لسنة ١٩٧٧ ، يحرم الأفراد المنتمين إلى ١٣ مهنة من حقهم
المشروع في تكوين نقاباتهم . وفي مقدمتها نقابات القانونيين ،
والأطباء ، والبيطريين ، وأطباء الأسنان ، والصيادلة ، والمهندسين ،
والزراعيين وغيرهم . وتؤكد الشواهد أن هذه الخطوة الخطيرة تمهد
للاعتداء على وجود سائر النقابات المهنية والعمالية ، وفي مقدمتها
نقابة المحامين من أجل حظر للنشاط النقابي برمته في السودان .

إن كل هذه الإجراءات التعسفية ، فضلاً عن مخالفتها أحكام
الدستور السوداني ، تتطوي على خرق صريح للإعلان العالمي

لحقوق الإنسان ، والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان . وهذه المواثيق تكفل حق اللجوء المواطن إلى قاضيه الطبيعي . ومن كفالة محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة نزيهة ، تؤمن له جميع ضمانات الدفاع . كما تُقرر هذه المواثيق حق تشكيل النقابات والانضمام إليها ، وحرية العمل النقابي . أن نقابة المحامين في مصر ، إنطلاقاً من مسؤوليتها القومية ، تستنكر وتدين ما تتعرض له حقوق المواطن السوداني وحرياته من انتهاكات . وتؤكد تضامنها الكامل مع المهنيين السودانيين خاصة ، والشعب السوداني الشقيق عامة ، في العمل من أجل تأكيد وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان . وتهيب نقابة المحامين بكافة النقابات المهنية والعمالية في مصر ومئات الوطن العربي ، بأن ترفع صوتها عالياً ، دفاعاً عن الديمقراطية في السودان ، وئوداً عن الحريات النقابية ، وللمطالبة بإنهاء الأوضاع الاستثنائية الشاذة ، وإلغاء كافة التشريعات المنافية للديموقراطية ، وإطلاق حرية العمل النقابي ، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين السودانيين .

نقيب المحامين

أحمد الخواجة

المحامي

سكرتير عام النقابة

محمد فهم أمين

المحامي

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) - عام على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان - مجلس الشعب السوداني (مطبوعات مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر) .

٢- حديث الطموح

أولاً : نماذج لتأييد المفكرين الإسلاميين في مصر^(١)

للتجربة السودانية في ذكرى مرور عام على تطبيق الشريعة

" تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، كان إلهاماً جليلاً من الله سبحانه وتعالى للمسؤولين في السودان . وأنهم بهذا المسلك الجديد أحترموا عقائدهم وشعائرهم وشرائعهم ، وربطوا حاضريهم بماضيهم ، وأمتنوا مع تراثهم العظيم ، ووقفوا أمام الغزو الثقافي وقفة صلبة ، وأحبطوا محاولات استعمارية خبيثة ، كانت تريد أن تجهز على مستقبل الأمة الإسلامية في هذه الأرض الطيبة . وأعتقد أن السودان لا يهنا بشيء كما يهنا بهذه المرحلة النقية الطيبة ، التي جعلته يتخلص من وباء الأحكام الوضعية^(٢) " . الشيخ محمد الغزالي

" أن الحملة التي يتعرض لها الرئيس نميري الآن بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية ، قد تعرض لها من قبله سيد الأنبياء والمرسلين ، وتعرض لها جميع دعاة الإصلاح . وقد عودتنا الحياة أن القافلة تسير مهما كانت الذئاب تعوي ، وهل يضر السحاب نبح الكلاب ؟^(٣) " الشيخ عبد الحميد كشك

" إننا جميعاً في مصر شعباً وحكومة ، نرحب كل الترحيب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان الشقيق ، ونحيي الزعيم المؤمن

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) - عام على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان مجلس الشعب السوداني (مطبوعات مؤسسة دار التعاون لطبع والنشر) .

(٢) ص ٧١ - المرجع السابق .

(٣) ص ٩٤ - المرجع السابق .

الرئيس جعفر نميري - إن تطبيق أحكام الدين في مصر البلد المسلم، بلد الأزهر الشريف ، لهو خير وسيلة لنهضتها وأزدهارها وإعادتها لمجدها ، ولكي ترتفع رأسها عندما تنادي في العالم الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ^(١) .

الشيخ عبد اللطيف حمزة

مفتي جمهورية مصر العربية

" على برلمان وادي النيل أن يناقش أساليب توحيد وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل من مصر والسودان ، وهو مطالب بذلك منذ إنشائه . وأنتهز هذه الفرصة لأقول لرئيس البرلمان المصري - مجلس الشعب - لقد سبقنا السودان الشقيق إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . ونحن دولة الأزهر الشريف ، الذي ينشر الإسلام في أرجاء العالم ، ولم ينتظر السودان الشقيق تشكيل لجان أو عقد اجتماعات أو غير ذلك ^(٢) .

الشيخ عبد اللطيف مشتهري

" إن هذه الخطوة الذكية ، لن تمر بهدوء أو في صمت ، عند الذين لا يريدون أن يروا نور الإسلام مشرقاً على ربوعه . سيهاجمون هذا العمل في عنف وفي إصرار ، وسيشترون من حملة الأقلام ، مسلمين أو غير مسلمين ، ممن باعوا آخرتهم بدينهم ، وأشتروا زائلاً لن يبقى ولن يدوم ، وسينبري هؤلاء بما أتوا من دربة على مثل هذه المواقف ، يتحدثون عن الرجعية والتخلف ، وأن الإسلام هو الذي أودى بالمسلمين إلى هذا المصير . فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم

(١) ص ١٠٣، ١٠٢ - المرجع السابق .

(٢) ص ١٢٠ - المرجع السابق .

وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم في غيهم ، بحجة حرية الرأي والكلمة . فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم ، وأما شرع الله فلا نقاش فيه ^(١) .

الأستاذ عمر التلمساني

"أن الوطن في الفكر الإسلامي لا يعرف الحدود المصطنعة بفعل الاستعمار . ولقد كان المأمول والمتوقع في دنيا التكامل ، أن يكون كاملاً للروحانيات والماديات . وأن يكون لمصر بلد الأزهر قصب السبق في دنيا الروحانيات . ولكن شاء الله أن يُقيم بما يسره لكم من توفيق وسبق . فهنيئاً لك يا سيادة الرئيس العظيم . وإن أول عز نالته السودان ، أن ابن السودان البار السيد عز الدين السيد ، رئيس مجلس الشعب السودان ، ظفر بالثقة العالمية . فصار رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي . وما ذلك في حقيقته إلا تقدير عالمي لاتجاه السودان بقيادته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ^(٢) ."

الشيخ صلاح أبو إسماعيل

ثانياً : نماذج لتأييد الصحف الدينية في مصر

لتجربة تطبيق الشريعة في السودان

١- جريدة النور ^(٣)

العنوان الرئيسي : المحكمة الاستثنائية بالسودان تصدر حكماً لأول مرة منذ تطبيق الشريعة : إعدام زان .. وجلد زانية

السودانيون يشهدون تنفيذ الحدود ويهتفون تأييداً لتطبيق الشريعة

(١) ص ١٣٨ - المرجع السابق .

(٢) ص ١٤٧ - المرجع السابق .

(٣) العدد ١١٨ .

وفي تفاصيل الخبر : كتب محمد عامر :

* ينظر العالم الإسلامي كله بعين الرضا إلى ما يحدث في السودان ، من أ استمرار جاد لتطبيق الشريعة الإسلامية ، بالرغم من كل المؤتمرات التي تستهدف القضاء على هذا الأ استمرار ، وتخويف من يفكر في تطبيق شرع الله من الدول الإسلامية الأخرى .

* ومن ناحية أخرى ، قررت محكمة الطوارئ منع وتحريم كافة أشكال الرقص الغربي والمختلط بين أبناء الشعب السوداني . كما قضت المحكمة بمعاقبة صاحب ومدير ملهى ليلى بالجلد ٢٥ جلدة ، بسبب أن ما يقمنانه في الملهى ، يتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي ، ويُعد شكلاً فاحشاً للاختلاط بين الجنسين .

ومما هو جدير بالذكر أن (الإمام) نميري ، أصدر أوامره بتكمير كميات هائلة من المشروبات غير الإسلامية ، تبلغ قيمتها ١٤ مليون جنيه ، كانت مُخزنة في ميناء بور سودان . وكان قد تم أستيرادها قبل تطبيق الشريعة الإسلامية . وهي تخص السفارات الأجنبية وبعض المحلات والشركات .

* (والنور) ندعو لدولة السودان بالتوفيق والسداد ، ونناشد جميع دول العالم الإسلامي أن تتجه نهج (الحكم الإسلامي) .

٢- جريدة اللواء الإسلامي^(١) :

العنوان الرئيسي: اللواء الإسلامي تشهد الاحتفال بمرور عام على

تطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان - أكثر من مليون سوداني في مسيرة لتأييد الحكم بكتاب الله .

عناوين فرعية : إنخفاض معدل الجرائم . المعاملة الحسنة لغير المسلمين . المسيحيون يؤيدون تطبيق الشريعة . إحترام أصحاب الديانات الأخرى . كيف تُطبق الحدود؟ . ٤ مراحل للحكم الإسلامي . لاردة عن تطبيق الشريعة . مسيرة شعبية لم يشهدها العالم . زحام مثل زحام عرفات . إصلاح النظام القضائي . تغيير النظام القانوني كله . الشورى التشريعية . المحاكم تتكفل بالمحامين . تحويل السجون إلى أماكن تربية .

وفي نفس العدد :

* إن الرئيس السوداني يعمل على بناء الفرد الصالح والمجتمع الصالح . فهذا هو البناء الحقيقي ، وهو حجر الأساس في تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية .
دكتور يوسف القرضاوي

* أنها ذكرى خالدة لمرور عام على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان الشقيق .. الذي يُعد نموذجاً فريداً يجب أن تحذو حذوه الدول الإسلامية ، لأن فيه خلاصاً للناس مما هم فيه من تيه وشقاء .
محمد علي كلاي

٣- وبينهما متشابهات

أعلن (الإمام) نميري أن حوادث السرقة قد أنخفضت في السودان بعد تطبيق حد قطع اليد بنسبة أربعين في المائة . ولا أظن أن ما ذكرته للقاريء في حديث الجموح ، يُمكن أن يُقنع سودانياً واحداً بأن الأمر أمر شريعة أو دين ، بقدر ما هو أمر نظام يرمي بأخر أوراق اللعبة ، ويرفع شعاراً هو أول الخارجين عليه . وبالتالي فإنه من غير المتصور أن يكون السودانيون قد أزدادوا إيماناً خلال عام ، أو أن تكون تصفية النظام السوداني لحساباته مع معارضيه ، أو فشله في حل قضية الجنوب بما يقترب من انفصاله ، أو رغبته في مد أجل استمراره إلى أن يأذن الله - أسباباً قوية لتعميق صلة السودانيين بالله ، أو شحذ ضمائرهم بمزيد من العقيدة . ولا يبقى إلا احتمال وحيد (إذا صدقنا إحصائية [الإمام] في انخفاض معدل السرقة بأن تُرجع ذلك إلى سبب واحد ، وهو شدة العقوبة وقسوتها . الأمر الذي يسهل معه أن نتصور إمكانية انخفاض معدل السرقة بنسبة أكبر ، لو استبدلت عقوبة قطع اليد بعقوبة أشد . وقد يظن القاريء أنني أمزح أو أخلط الجد بالهزر . وحاشا لله أن أفعل ذلك في مثل هذا الحديث . لكنني أقول قولاً ظاهراً بسمه ، وباطنه كمد . فمنذ متى كان

الإسلام يبدأ بالعقوبة وينتهي بها ؟. ويملاً الميادين دماء وأيديا وأرجلا ، دون أن يبدأ بالإنسان المسلم . بل أنني أتذكر في معرض الدعوة للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية ، حديثاً لعالم من علمائنا الكبار ، كان دائم المقارنة بين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية ، ومعدلاتها في دول الغرب المتقدمة . وعلى الرغم من أن الأحصائيات الإجمالية قد تتضمن في دول الغرب بعض الجرائم التي لم تتضمنها إحصاءات السعودية ، مثل مخالفات المرور مثلاً . فإن الذي شد انتباهي خلال عرضه لهذا الأمر ، أنه كان دائم التركيز على تناقص معدلات جريمة السرقة بالتحديد بصورة ملحوظة في السعودية . وأن الأمر يصل إلى حد ترك المحلات مفتوحة والذهاب للصلاة . تاركاً المستمعين للخدر اللذيذ الذي يصيهم ، حين يتخيلون مجتمعاً مثالياً هناك . دون أن يجادله أحد بواقع ارتفاع مستوى المعيشة في السعودية . أو أن يسأله في المقابل عن حجم الأمان بالنسبة للأطفال الصغار ، الفتيات منهم والفتيان (والفتيات على وجه الخصوص) . وهل يجرؤ والد على ترك ابنه ذي العشر سنوات مثلاً للذهاب للشراء وحده من محل قريب ؟.

وبالطبع فإن مولانا لم يعطنا تفسيراً للتعليمات التي يُعطِيها المقيمون القدامى في السعودية لحديثي الهجرة إليها . والتي تتلخص في مجموعة من القيود ، منها أنك إذا ركبت سيارة أجرة أنت وزوجتك ، فلا تدعها تدخل السيارة قبلك . وحذار أن تنزل عن السيارة قبلها . لأنك في الحالتين سوف تُعرض زوجتك لاحتمالات الخطف . الذي لابد وأن ينتهي بالقتل ، محواً لآثار الجريمة التي لا

يخفي عقابها على مرتكبيها . وأيضاً فإن مولانا لم يُكلف نفسه عناء شرح أوضاع السجون بالسعودية ، وهي سجون تنتمي إلى ما قبل العصور الوسطى . ناهيك عن الخوض في حديث الحريات السياسية في القطر الشقيق .

ولا أريد أن أستطرد في هذا الحديث لأنه ذو شجون . وأكتفي بأن لوكد لمولانا أننا نعيش في مصر - دولة القوانين الوضعية كما يسمونها - أماناً أكثر بكثير . وأنه يجب على من يُعطي مثلاً أو نموذجاً، أن يعرض الحقيقة كاملة، ولا يكتفي بجزء منها دون جزء .

وأعود إلى حديث السودان، لكي أطرح على القاريء عدة أسئلة، حتى يتحقق من مدى صحة الاستنتاجات التي سبق عرضها في مقالات الفصل الأول من الكتاب :

س١ - هل هناك علاقة بين الصورة الوردية التي ينقلها كتابنا عن تجربة السودان ، وبين ما يحدث هناك ؟ .

س٢ - هل أدى تطبيق الشريعة الإسلامية إلى تكون دولة دينية أم لا ؟ .

س٣ - هل الدستور المُقدم إلى مجلس الشعب السوداني يعكس أسلوباً للحكم بالحق الآلهي أم لا ؟ .

س٤ - ألا تعتبر الحرب الأهلية التي تُهدد بانفصال جنوب السودان على أساس طائفي ، نتيجة مباشرة لكل ما سبق ؟ .

وسؤال آخر وأخير .. هل هذا ما نتمنى أن يحدث في مصر ؟.

ويبقى تعقيب . فقد لاحظت أنه قد ورد في نفس نشرة حقوق الإنسان المشار إليها ، خبر مضمونه أن هناك نية لتعديل الأحكام ، بحيث يُمكن تقديم الطلبات لمحكمة الاستئناف خلال " ثلاثة أيام " بعد صدور الحكم . وأنه سيُسمح للمحامين بتمثيل موكلهم . كما أن القرارات الجديدة تقضى بتنفيذ أحكام الأعدام وقطع اليد بعد " ثلاثة أيام " على الأقل من صدور ها . وبصرف النظر عن كون هذه القرارات قد صدرت أم لا ، فإنها لا تُغير كثيراً من الصورة . كما أن هناك حقيقة تسبق ذلك كله ، وهي أن الشعوب ليست حيوانات تجارب لمثل هذه الممارسات . وأن ذلك - إن كان قد حدث - يُثبت بالقطع مدى خطورة الدعوة " للتطبيق الفوري - دون إبطاء لأحكام الشريعة الإسلامية " على الشعب المصري ، بل وعلى الإسلام ذاته .

واقرا هذا الفصل من البداية ، لكي تتأكد من ذلك .

الفصل الخامس

لماذا الآن ؟ ..

"أقبل دجى .. أقبل ضباب
أقبل جهاما يا سحاب"

لماذا الآن ؟ . هذا هو السؤال المطروح في الساحة السياسية حول تصاعد المد السياسي الديني ، في السبعينات والثمانينات ، للدرجة التي يستحيل معها أن نتجاهل وزنه وتأثيره على حاضر المنطقة وربما مستقبلها . وأعترف مسبقاً أن محاولتي للإجابة قد تكون قاصرة ومتعجلة ، وقد تخطأ أحياناً بين السبب والأحتمال . كما أنها قد تركز على واقع السياسة المصرية . وإن كان هذا لا يقلل كثيراً من أهمية المحاولة . لأن مصر في تقديري هي مهد النهضة ، ومسرح التجربة ، وهدف التغيير ، ونقطة الانطلاق للتأثير على المنطقة كلها .

إن الحديث عن الاتجاه السياسي الإسلامي على أنه اتجاه سياسي واحد ، خطأ شائع . لأنه يخلط بين ثلاثة تيارات سياسية مختلفة ومتميزة . هي الاتجاه الإسلامي التقليدي ، والاتجاه الإسلامي

الثوري (نسبة إلى الثورة) ، والاتجاه الإسلامي الثروي (نسبة إلى الثورة) .

الاتجاه الإسلامي التقليدي

يُمثل هذا الاتجاه في تيار الأخوان المسلمين . وهو اتجاه معتدل في تياره العام . يُنبئنا تاريخه بتبني بعض أجنحته للتطرف ، ولجوءها للتنظيمات السرية المسلحة ، التي تستهدف اغتيال المعارضين في ظل المناخ الديمقراطي أو قلب نظام الحكم في ظل الأنظمة الشمولية . ولاشك أن قيادات الأخوان المسلمين هم أكثر القيادات الإسلامية اقتراباً من العمل السياسي ، أو إن شئت الدقة إنغماساً فيه . وهم يحاولون دائماً أن يحتفظوا بتوازنهم الدقيق بين دعوى أنهم جماعة لا تسعى للحكم ، وبين اشتغالهم بالعمل السياسي الذي لا يستهدف إلا الحكم . ولعل قضية " جماعة أم حزب " هي أكثر القضايا التي تُشغل قياداتهم ، وتشغل المشتغلين بالعمل السياسي بنفس القدر . وربما كان للتغيرات السياسية التي حدثت منذ أوائل الخمسينات وحتى الآن ، أو بمعنى أدق منذ مصرع حسن البنا مؤسس الجماعة ، وحتى دخول ممثلي الإخوان المسلمين للمجلس النيابي لأول مرة ، في ظل التحالف مع الوفد في انتخابات ١٩٨٤ . ربما كان لذلك تأثيره الإيجابي في تحولهم التدريجي من مفهوم الجماعة ، إلى مفهوم الحزب السياسي . ولا بد أن نؤكد على أن حسن البنا كان حريصاً على رفض إلصاق صفة الحزبية بالإخوان المسلمين

، تهرباً من الدخول في حلبة الصراع السياسي في ظروف النشأة .
وقبل ذلك وأهم منه ، تخوفاً مما يطرحه منهج الحياة الحزبية من
ضررة وضع برنامج سياسي ، الأمر الذي لم يخف عليه خطره ، إذ
أنه يمثل مدخلاً للاختلاف والتناحر ، بل وربما الانقسام حول قضايا
جزئية .

الاتجاه الإسلامي الشوري

وهو اتجاه بدأ ظهوره في نهاية الستينات . وتشعب إلى روافد
تنظيمية متعددة ، أقواها حالياً تنظيم الجهاد . ويجمع هذه الروافد جميعاً
الاعتقاد في جاهلية المجتمع المعاصر ، ورفض كل أساليب العمل
السياسي المتاحة . ورفض الدستور باعتباره نظاماً وضعياً . ورفض
الديموقراطية باعتبارها بديلاً علمانياً ، يستهدف التغيرير بالشعب .
ويؤمن هذا الاتجاه بالعنف كأسلوب وحيد للعمل . ويرى أن طرح أي
قضية سياسية لو مناقشتها ، إنما يمثل محاولة مُعرضة لتشتيت جهود
الاتجاه بعيداً عن الهدف الوحيد ، الذي يمثل الوسيلة الوحيدة للتغيير ،
وهو الاستيلاء على السلطة .

الاتجاه الإسلامي الثروي

وهو اتجاه يتزعمه بعض أصحاب الثروات الضخمة التي تكونت
جميعها (بالمصادفة) في السعودية . وينضم إليهم مجموعة ممن كونوا
ثرواتهم في مصر ، في ظل الانفتاح الاقتصادي ، بمساعدة مباشرة
من مهاجري (الصدفة) الأوائل . وتعتقد قيادات هذا الاتجاه في

إمكانية قيام حكم إسلامي على نمط الحكم في السعودية . بحيث
ينفصل المجتمع إلى ثلاثة مجتمعات : أولها مجموعة الحكم ،
وثانيهما مجموعة أصحاب الثروات ، وثالثها قاعدة الشعب .
ومن خلال العلاقة الوثيقة بين المجموعتين الأولى والثانية ، يُمكن أن
تزداد الثروات تراكماً ، عن طريق التأكيد على المنهج الإسلامي في
حرية التجارة ، ورفض التسعير ، وقصر الضرائب على الزكاة .
ومقاومة أي اتجاهات يسارية أو حتى يمينية معتدلة ، باعتبارها نوعاً
من اعتناق المبادئ الهدامة . وفي نفس الوقت ، فإنه من الممكن
شغل القاعدة الشعبية بقضايا الدين والتدين ، ومكافحة الفساد ، والنهي
عن المنكر ، والإتعاظ بمشاهد تطبيق الحدود ، والحصول على منح
محدودة في المناسبات الدينية ، والتركيز على ما ينتظر الفقراء من
نعيم في الآخرة . الأمر الذي يؤمن مجموعة أصحاب الثروات من
مخاطر تمرد الطبقات الدنيا . وبمعنى آخر ، فإن هذا الاتجاه لا يرى
في الدولة الإسلامية أكثر من إطار نموذجي لمزيد من تراكم
الثروات . ويعتقد أن المناخ السياسي الداخلي المُغلق ، الذي تطرحه
الدولة الدينية ، يُمكن أن يُمثل خط دفاع نموذجي في مواجهة اليسار ،
أو عدم الاستقرار ، أو حتى اليمين المعتدل .

أساليب العمل

قد يكون مفهوماً بناءً على التوصيف السابق أن نستنتج أسلوب
عمل الاتجاهات الثلاثة . فالأتجاه الأول (التقليدي) ، وهو أضعفها

الآن نسبياً . يؤمن بالعمل السياسي في ظل المناخ القائم . ويعلم حالياً على لسان قياداته عن عزمه تكوين حزب سياسي . وهو يتصور أن المناخ السياسي الحالي في ظل ديمقراطية الخطوة خطوة ، وفي غياب المواجهة الفكرية ، نتيجة اعتبارات التخوف ، والحسابات المعقدة ، والتحسب للمستقبل ، وأرتباطات المصالح التي تأخذها القيادات الإعلامية في حسابها . يُمكن أن يتيح لها إمكانية الحصول على أغلبية ، تُمكنه من الحكم ، أو على الأقل من المشاركة فيه . أو في أقل القليل التأثير القوي عليه . وهو يعتقد أن وصوله للحكم هو السبيل الوحيد لطرح منهجه المتمثل في كونه حزب الله . والرافض لحزب الشيطان المتمثل في الآخرين . لكنه في النهاية يُمكن القول ، إنصافاً له ، أنه أكثر الاتجاهات الثلاثة قدرة على العمل السياسي وقابلية للتجاوب معه . وأنه كسب للديمقراطية أن يُتاح لأنصاره إقامة حزبهم السياسي . على أن يكون ذلك في إطار مناخ ديمقراطي كامل ، وحرية كاملة في تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، والتعبير عن الرأي .

أما الاتجاه الثاني (الثوري) فهو أخطر الاتجاهات الثلاثة ، وإن لم يكن أقواها تأثيراً . وهو يتميز بعدة سمات واضحة . أولها تركزه في فئات السن المتراوحة بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين ، ولندرة تواجد أعضاء يتجاوزون هذا الحد الأعلى من العمر . وثانيهما تركيزه على الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات ، لعوامل متعددة . منها توافر فرص التجمع ، وإنعدام المسؤولية تقريباً ،

وإمكانية استغلال الإحباط الإجتماعي ، نتيجة التناقض بين طموح العمر الحرج ، وتطلعاته المادية والمعنوية . وبين الواقع شبه المغلق اجتماعياً وطبقياً وسياسياً . وثالثها وهو أهمها ، تفريغه للمحتوى الفكري لمعتقداته التنظيمية . وقصر هذا المحتوى على جناحين : هما الرفض كمنطلق ، والسلطة كهدف . مع استبعاد أي قضايا أخرى تحتمل الجدل أو الخلاف . وهو منهج يُمكن أنتقاده من الخارج ، لكنه يبدو شديد التماسك للدائرين في فلكه . فمادام كل شيء مفروضاً ، فلا جدوى من مناقشة التفصيلات . ومادام التغيير مطلوباً ، فلا جدوى في أي أسلوب آخر غير الاستيلاء على السلطة كهدف وحيد . ومادام الاستيلاء على السلطة هو الهدف ، فالعنف هو الأسلوب الوحيد ، والتنظيم المسلح هو السبيل الأوحد .

أما الاتجاه الثالث (الثروي) فهو في تقديري أقوى الاتجاهات الثلاثة ، لكونه غير منظور . وهو اتجاه يؤدي تجاهله إلى حلقة مفقودة عند تحليل واقع التيار السياسي الإسلامي في مصر . والواقع أن هذا الاتجاه يتحرك بمنطق أكثر عصرية ، وأكثر قدرة على تحقيق أهدافه في ذات الوقت . وهو بحكم تكوينه ، أكثر تعاطفاً مع الاتجاه التقليدي . وإن كان لا ينتمي إليه لعدة أسباب أهمها ، أنه يتحرك في فلك أكثر اتساعاً ، ويرتبط بمصالح أكثر تحديداً ، وينتمي للإطار أكثر من الجوهر ، ويرتبط بالمصلحة أكثر من ارتباطه بالعقيدة . وهو بحكم وضعه المالي ، يعزف عن المشاركة في الحياة

السياسية بصورة مباشرة . ولا يرى في النهاية في التيار التقليدي إلا " عاملاً مساعداً " يُساعد على (التفاعل الكيماوي) ، لكنه لا يظهر في الطرف الآخر من المعادلة الكيماوية . ومن ناحية أخرى فإنه يحمل للاتجاه الثوري عداً عميقاً . عاكساً بذلك الصراع الدائر في المنطقة بين تيارين إسلاميين حاكمين لدولتين في المنطقة ، أحدهما ثروي والآخر راديكالي .

لقد استغل هذا التيار مناخ الانفتاح الاقتصادي في مصر ، واستطاع السيطرة على مجموعة من المؤسسات المالية ، التي تمثلت في بعض البنوك والمصارف الإسلامية ، وبعض شركات توظيف الأموال . واستطاع من خلال هذه المؤسسات ، ومن خلال ثروات أعضائه ، تكوين وتمويل بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية لأي اتجاه فكري . مثل المطابع ، ومثل تأسيس دور النشر التي تشتري الإنتاج الثقافي للمؤلفين بأسعار خيالية ، لربط اتجاهاتهم الفكرية بها . بل وتتعاقد معهم مقدماً على الكتابة في موضوعات ذات طابع ديني ، لضمان (أسلمة) توجيهاتهم المذهبية في المدى القصير . مثل المساهمة في تأسيس الصحف والمجلات المرتبطة بهذا الاتجاه ، سواء داخل مصر أو خارجها . مع التعاقد مع كبار الصحفيين والكتاب للعمل بها ، لربط مصالحهم الاقتصادية بالاتجاهات الواضحة والمعروفة للمؤسسين . ولم يتردد أنصار هذا الاتجاه في العمل على محاور أخرى مؤثرة ، مثل دعم مرشحي

الاتجاهات الإسلامية في الانتخابات العامة . بحيث يبدو الأمر وكأنه مشاركة أخوية (داخلية) . كما أستطاعوا بذكاء شديد أستخدام أساليب الإعلان عن المشروعات التي يشاركون فيها ، في التأكيد على مفاهيمهم (السياسية) وفي التشكيك في ذات الوقت في المفاهيم السائدة ، فربح البنوك الإسلامية حلال طيب ، ونشاطها لا ربا فيه ولا (ربية) . والتعامل مع مؤسسات الدولة المالية المتثلة في بنوك القطاع العام وشركات التأمين وغيرها ، يلوث المال ، ويسلب الأمن ، ويدفع الجمهور إلى (المطالبة) بفتح أبواب المشاركة (الإسلامية) لتطهير أموالهم * . وبالطبع فإنه من المنطقي تصور اشتراط الديانة الإسلامية في العاملين بهذه المشروعات . بل تجاوز ذلك إلى اشتراط (التدين) . وتجاوز شرط حُسن الخلق لدى العاملات ، إلى اشتراط الحجاب الإسلامي . وامسك عن الأستطراد في تفاصيل كثيرة حول أساليب هذا الاتجاه الحديث التكوين ، القوي التأثير ، مؤكداً أنه يكاد يكون هو (اللوبي) أي (جماعة الضغط) المدنية الوحيدة الموجودة والمؤثرة في المجتمع المصري . من خلال إجادة أستخدام الثروة ، ونكاء التوجيه لها إلى هدف محدد ، ينتظر مناخاً سياسياً (وديولياً) ملائماً .

* من أمثلة هذه الأعلانات (بعد أن أصبح " المحقق " يعمل في نقج الأموال المستثمرة بالفوائد الربوية ، بعد أن أستحدثت الفوائد المعماة بالمذعومة ، ومفاهيم أخرى ، حتى تصبح لكثير " ربوية " من غيرها ، بعد أن سلّبت الفوائد الربوية مفهوم " الأمن " في سياسة الأمن الغذائي ، بعد أن طالب جمهور المشاركين باستمرار فتح أبواب المشاركة لتطهير أموالهم وأموالنا من كل ما (يعلق) بها من فوائد (ربوية) - الأخبير ٢٤ و ٢٦ / ٨ . ٨٤

التناقض

من الغريب أن استعراض الاتجاهات الثلاثة السابقة يصل بنا إلى نتيجة محددة . وهي أن هذه الاتجاهات تملك (مجتمعة) عناصر القوة الأساسية الثلاثة : قبول الفكر ، وقوة العنف ، و سطوة المال . لكنها في المقابل تُعاني من نقطة ضعف أساسية ، هي افتقار ما وضعته لك بين قوسين ، وهو كونها مجتمعة .

إن الاتجاه التقليدي بحرصه على رفع شعارات عامة يصعب التحاور معها أو نقدها ، وتسهل المزايدة عليها ، مثل أن (القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أحلى أمانينا) . وبطرحه أيضاً بعض المقولات التي لم يُسمح للمفكرين بمناقشتها وتقنيدها محتواها من حيث أن (الإسلام مصحف وسيف ودين ودولة .. الخ) . ويتجنبه الدخول في أي تفصيلات حول البرنامج السياسي . وبغياب الاتجاهات المناوئة له ، مثل الاتجاه الناصري ، نتيجة (قصور) الصيغة الديمقراطية . أو الاتجاه العلماني ، نتيجة (نكوص) الأحزاب الديمقراطية . إنما يُمثل أحد أكثر الاتجاهات الفكرية قبولاً لدى الأغلبية .

لما الاتجاه الثوري ، فقد استطاع أن يُحقق هذه المرحلة ، والمتمثل في التلويح بسيف الإرهاب للحاكم أو للمفكر . والتأكيد على امتلاكه لأقوى إمكانيات إحداث التغيير العنيف من خلال التنظيمات المدنية . خاصة وأن العنف الذي يطرحه ، صعب المقاومة . لصعوبة

التبؤ به من ناحية ، ولتبعثره في جزر صغيرة متناثرة . بل وإمكانية حدوثه بصورة فردية ، من ناحية ثانية . ولأنه من ناحية ثالثة ، يخلط بين الإرهاب والعقيدة . الأمر الذي يُصبح معه الإغتيال جهاداً ، والموت أستشهاداً ، والسجن سبيلاً إلى قصر في الجنة .

أما الاتجاه الثالث ، فحسبك دليلاً على قوته ، أن حامي حماه وراعي أفراده في فترة الحكم السابق ، كان ينظر إليه في الداخل والخارج ، على أنه المتحكم الأوحـد في مصير الإستثمار والمستثمرين في مصر .

لعلني هنا أستطيع أن أفسر للقاريء ذلك التناقض الواضح ، بين الأحساس العميق بقوة التيار السياسي الديني ، وبين القصور الواضح في تحقيقه لهدفه النهائي . وتفسير هذا التناقض ، أن عناصر القوة كلها متوافرة ، وهو ما يعطي الإحساس . لكنها متنافرة ، وهو ما يحول دون تحقيق الهدف . وبين التوافر والتنافر تتجلى رحمة الله بعباده .

ولازال السؤال مطروحاً

أعود بك بعد المقدمة السابقة إلى طرح السؤال الذي بدأنا به هذا الفصل ، والذي يمكن أن يُطرح على مرحلتين : المرحلة الأولى ، لماذا ؟ . أي ما هي الأسباب التي دعت إلى تنامي التيار السياسي الإسلامي بهذه الدرجة من القوة ؟ . والمرحلة الثانية ، لماذا الآن ؟ . أي التساؤل عن مبررات حدوث هذا التنامي في فترة السبعينات وأوائل

الثمانينات . وفي تقديري ، أنه يمكن الجمع بين بعدي الفعل والزمن ، عند عرض مبررات الفعل في داخل إطارها الزمني .

منكرة تفسيرية

يُمكن حصر مبررات تنامي قوة التيار الإسلامي السياسي باتجاهاته المختلفة في عشرة عناصر . تُمثل في مجموعها ما يُمكن أن يُسمى بالمنكرة التفسيرية لظهور التيار الديني كقوة سياسية مؤثرة في السبعينات وأوائل الثمانينات . وهذه المبررات هي :

- ١- الهزيمة والبحث عن الجذور .
- ٢- غياب القضية الوطنية .
- ٣- الأزمة الاقتصادية .
- ٤- الانتحار الساداتي .
- ٥- السماح الديموقراطي .
- ٦- القوة الأعظم وخطا القياس .
- ٧- الصراع بين التيارين الثروي والراييكالي .
- ٨- الأحزاب الجمهورية .
- ٩- أخطاء المعالجة .
- ١٠- مناطق الحوار المحرمة .

١- الهزيمة والبحث عن الجذور

دفعت هزيمة ١٩٦٧ العقل المصري ، بل العقل العربي كله ،

إلى مراجعة قاسية مع النفس . وفرض حكم الهزيمة أن نتناول هذه المراجعة إعادة طرح الاختيارات التي كان من المعتقد أنها قد حُسمت في نهاية القرن التاسع عشر . وعلى رأسها الاختيار بين نظام الحكم الإسلامي السلفي ، ونظام الحكم الأوروبي . وهو الاختيار الذي تمخض عن الأخذ بالأسلوب الثاني بصورة تدريجية بعد الحملة الفرنسية . بدءاً باختيار المصريين بقيادة عمر مكرم لحاكمهم ممثلاً في محمد علي ، وانتهاء بالاتصال الوثيق بالحضارة الغربية في عهد إسماعيل . وكان من الطبيعي بعد الهزيمة ، أن يبرز اتجاهان فكريان : أولهما يدعو إلى مواجهة العدو الأسرائيلي بمزيد من معرفة المعلومات عنه ، وبمزيد من التأقلم مع حضارة العصر . ليس فقط من خلال مظاهر الحضارة ، بل بالأخذ بجوهرها ، ممثلاً في احترام العقل وتقدير العمل وإعلاء قيمة الإنسان .

أما الاتجاه الثاني فقد رأى أن الهزيمة لم تكن للإنسان المصري أو القيادة المصرية ، بقدر ما كانت هزيمة لتبني المصريين للاختيار الغربي . وقد ساعد على تقوية حجة المُساندين لهذا الاتجاه ، أن إسرائيل نفسها كيان ديني في الأساس ، أو على الأقل كيان يرى في الدين والقومية وجهان لعملة واحدة ، وأن هذا لم يمنعهما من أن تهزم جميع هذه الدول ، وفي ذلك الزمن الوجيز ، بهذا القدر من الإهانة والإمتهان . وأنه من الواجب أن تُواجه إسرائيل بنفس السلاح ، وهو التوحيد (الإسلامي) في مواجهة الغزو (اليهودي) . خاصة وأن تاريخ الدولة الإسلامية في عهد الرسول ، حافل بالمواجهة مع اليهود ،

وحافل أيضاً بالانتصارات عليهم . وأن حجم الهزيمة لا يمكن تبريره إلا بمقولة مضمونها ، أن الله قد تخلى عنا حين تخلىنا عنه . وأنه من الضروري أن يتجمع (المسلمون) في أنحاء الأرض لمواجهة (أعداء الدين) ، ولتحرير (بيت المقدس) أول القبلتين ، ومرفأ الإسراء بالنبي الأعظم . وهكذا ، تهياً المسرح السياسي لظهور التيار الإسلامي الثوري لأول مرة، وعودة التيار الإسلامي التقليدي لاحتلال مواقعه. ومن الملاحظ أن عودة التيار السياسي الإسلامي للظهور في الساحة السياسية ، قد حدثت في جميع الأقطار العربية بلا استثناء . الأمر الذي يؤكد وحدة رد الفعل . كما أن ذلك كله قد حدث في السنوات القليلة التالية للهزيمة . الأمر الذي يؤكد ارتباط عودة هذا التيار بالهزيمة كرد فعل مباشر وتلقائي لها . ومن المؤكد أن المتصدرين لقيادة هذا التيار قد أدركوا أن الديانة اليهودية تمثل بالنسبة لدولة إسرائيل ، دوراً قومياً بجانب دورها الديني . الأمر الذي دفعهم إلى رفع شعارات تؤكد على (القومية الإسلامية) . مثل "حيث يكون المسلم يكون الوطن" و " لا من أجل وطن خرجنا ، لا من أجل أرض قاتلنا ، نحن جند الله " و " يا "دولة الإسلام " عودي " .

٢ - غياب القضية الوطنية

لهذا السبب أهمية كبيرة ، تدفع به إلى الصدارة كواحد من أهم الأسباب من ناحية . ولكون معالجته ، أحد بدائل الحلول الممكنة للخروج من أزمة تنامي التيارات السلفية . فالملاحظ أن هناك علاقة

عكسية بين تزايد الإحساس بالقومية الإقليمية ، وبين نمو التيارات السياسية الإسلامية . والملاحظ أيضاً ، أن الإحساس بالقومية الإقليمية يبلغ أقصى درجات المد (وبالتالي تعاني التيارات السياسية الإسلامية أقصى درجات الانحسار) ، في مواجهة احتلال بالداخل أو عدو خارجي يهدد الحدود الإقليمية بصورة مباشرة . ولعل ذلك أحد الأسباب التي تُفسر تراجع التيار السياسي الديني خلال ثورة ١٩١٩ . وبدء تواجده لأول مرة بصورة تنظيمية ، مع أول انحسار لقضية الوطنية . نتيجة ما تم الحصول عليه من مكاسب استقلالية في معاهدة ١٩٣٦ . ومن المؤكد أن طرح البديل القومي العربي ، وربطه بالخطر المباشر على الحدود الشرقية من إسرائيل ، والخطر الغير مباشر من قوى (الإمبريالية العالمية) ، قد ساهم إلى حد كبير في تراجع هذا التيار (بالطبع إضافة إلى أسباب أخرى) . وذلك في الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ ، حيث كان حجم الهزيمة أكبر بكثير من أي تصور لإمكانات المواجهة بالأساليب التقليدية ، دون إحداث تغيير جوهري في أسلوب الحياة والحكم . وهو الأمر الذي ساعد التيار السياسي الديني على الحركة والنشاط ، على الرغم من تأثيره سلبياً بالقضية الوطنية التي طرحها الاحتلال . وهو التأثير الذي انحسر تدريجياً بعد ١٩٧٣ .

ان غياب القضية الوطنية التي تجمع المصريين جميعاً ، وتوحد جهودهم ، وتقفز بهم فوق مفهوم التمايز الديني أو التمايز بالسنن ،

هو أخطر ما يشغل بال السياسة حالياً . فالمجتمع المصري لم يتقبل بسهولة أن تصبح القضية الاقتصادية بديلاً للقضية الوطنية، بالرغم من إلحاحها على حياته اليومية . وهي من وجهة نظره قضية " فنية " في الأساس . وربما فسر الكثيرون ، وأنا منهم ، عزوف أغلبية المصريين عن العمل السياسي ، بغياب القضية الوطنية الواضحة ، كسبب أول ورئيسي . والمشتغل بالحياة السياسية اليوم ، لا بد وأن ينظر بعين الجد إلى الزعماء السياسيين لمصر في فترة الاحتلال . حيث تكفل الاحتلال ذاته بتعبئة جهود المصريين وأمانتهم في اتجاه واحد ومحدد . كما أنه ساعد تلقائياً على تكوين (الزعامة) ، ودفع بها لكي تلعب دورها (الطبيعي) في المعادلة السياسية المصرية ، ذلك الدور الذي يكاد أن يكون خصيصة مصرية ، ربما وجدنا تأصيلاً لها في جذور الفرعونية في نفوس المصريين . وحتى لا يتصور أحد أنني أدعو إلى الدكتاتورية ، أو أنني أتبنى مفهوم المستبد العادل - وهو ما لم يخطر لي على بال - فإنه من المناسب أن أوضح للقاريء ، أنني أتصور أن مصر يُمكن أن تقدم نموذجاً فريداً للمواطنة بين مفهوم الزعامة والأخذ بالأساليب الديمقراطية . إما من خلال تبني الزعيم للديموقراطية ، أو من خلال التحول بمفهوم الزعيم إلى مفهوم " الرمز " الذي تلتف حوله الأمة . ولعل النموذج الواضح على التصور الأول يتمثل في سعد زغلول ، بينما يتمثل التصور الثاني في الخمس سنوات الأولى من حكم الملك فاروق . وقت أن لم يكن هناك أي غبار عليه . ووقت أن حال صغر سنه بينه وبين تدخله المباشر في

الحكم . وقتها عاش المصريون فترة من أسعد فترات حياتهم السياسية ، لإحساسهم بالاتفاق العام حول رمز للأمة . يشتعل وجدانها بحبه والإلتفاف حوله . وفي مثل هذه الفترات التي يتزامن فيها وضوح القضية الوطنية مع وجود الزعامة أو الرمز ، يُمكنك أن تفتش عن التيار السياسي الديني ، فلا تجد له أثراً . ويمكنك أن تعثر بسهولة على إمكانيات الأبداع والتقدم في الشخصية المصرية ، في ظل درجة عالية من الإحساس بالقومية الإقليمية .

لعل السؤال المطروح في الساحة السياسية اليوم ، والذي يُمثل تحدياً للسلطة المصريين ، هو : ما هي القضية التي يُمكن أن تصلح نموذجاً لقضية "وطنية" تلهب مشاعر المصريين القومية ، وترتفع بهم فوق الفتن الطائفية ودعاوى الإرترداد السلفية ، وتلتف بهم حول زعامة يفرزها الموقف ، أو حول رمز تأتي به الأحداث ؟ . ولست ادعي أنني أملك الإجابة الصحيحة ، وإنما أوضح أن ما أتصوره ليس أكثر من أجتهد ، أتمنى أن أجد الفرصة لعرضه ومناقشته في كتاب آخر ، حتى لا أفرع إلى قضية جانبية بالنسبة للموضوع الذي نناقشه ، وإن كانت أساسية ، في منظور الحياة السياسية المصرية ككل .

٢ - الأزمة الاقتصادية

إذا تساءلت عن مواقع تركز الجماعات الإسلامية في القاهرة ، فسوف تكون الإجابة : إذهب إلى المرج أو عزبة النخل في أقصى

شرق القاهرة ، أو أذهب إلى المنصورية وإمبابة في أقصى غربها .
ولن ينصحك أحد بالذهاب إلى أقصى الشمال في شبرا الخيمة أو
شبرا المظلات ، أو إلى أقصى الجنوب في منشأة ناصر أو حلوان .
وبالقطع فإن أحدا لن يذكر لك الزمالك أو مصر الجديدة .

وما سبق ليس لغزا ، وتفسيره بسيط . فانت في الشرق أو
الغرب ، سوف تجد مجتمعات ناشئة بصورة عشوائية على أطراف
القاهرة . وسوف تكتشف أنك تسير في مناطق شديدة الفقر
والأزدحام السكاني في آن واحد . ولن تجد طريقاً مرصوفاً ، أو
شارعاً مستقيماً ، أو منازل غير متلاصقة . كما سوف يصدمك تدني
مستوى الخدمات بشكل لا يُصدق . فبعض المناطق بلا كهرباء .
وبعضها ، صدق أو لا تصدق ، بلا مياه .

في هذه المناطق يجد الاتجاه الإسلامي الثوري مرتعاً خصيباً ،
ويتركز أنصاره بالمئات . فهنا يختلط الفقر الشديد ، بالإتصال
المستمر بالقاهرة ، إما للدراسة أو العمل أو قضاء المصالح . وخلال
هذا الإتصال اليومي ، يتجدد التناقض بين واقعين تفصل بينهما هوة
سحيقة . وفي هذه الهوة .. ينمو التطرف .

وعلى الرغم من أن أطراف المدينة في الشمال (شبرا المظلات
وشبرا الخيمة) ، وفي الجنوب (منشأة ناصر وحلوان) تعاني من
نفس مشاكل الإسكان والخدمات . إلا أن التطرف الديني فيها لا يبرز
على السطح كظاهرة واضحة . والسبب في ذلك أن هذه المناطق

تمثل تجمعات عمالية ، تتركز حول مجموعة كبيرة من المصانع الضخمة في كل من المنطقتين . كما أنها تمتليء بالحرفيين ، وأصحاب الورش الصغيرة أو العاملين بها . وجميع هذه الفئات قد حققت في الفترة الأخيرة مستوى أعلى من الدخل ، لم ينعكس على مستوى معيشتها في مظاهره الأساسية ، وتوجه أغلبه إلى الاستمتاع الشخصي بصورة أو بأخرى . لكنه في النهاية ، سد كثيرا من فراغ الهوة ، ولو على المستوى النفسي . وخلق حاجزا بين هذه الطبقات وبين التطرف الديني . وربما جعلهم أقرب إلى التطرف اليساري من التطرف الديني ، لأرتباط الأول بمصالحهم المباشرة . ولا مجال بالطبع للحديث عن التطرف الديني في نادي الجزيرة أو نادي هليوبوليس ، أو في الزمالك أو مصر الجديدة . الأمر الذي يجزم بوجود علاقة قوية بين انخفاض مستوى الدخل والمعيشة من ناحية ، وارتفاع موجة التطرف الديني من ناحية أخرى . فكلما انخفض الأول ، ارتفع الثاني ، وبالعكس . وبالطبع فإن هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة أكثر موضوعية ودقة . وكما أتمنى أن يتاح للباحثين دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء التنظيمات المتطرفة ، الذين أتوقع أن يكون أغلبهم من الطلبة وليسوا من الحرفيين . ومن أبناء أصحاب الدخل الثابتة ، وليسوا من أبناء أصحاب الدخل العالية أو أصحاب المهن الحرة . ومن سكان ما أشرت إليه من مناطق ، أو من سكان الريف ، الذي تعكس ظروفه الاقتصادية أوضاعا مشابهة .

هي تراجيديا إنسانية بكل معنى الكلمة . فقد أطلق الرجل مارداً من قمقه ، متصوراً أنه قادر على التحكم فيه ، وتوجيهه لمحاربة أعدائه من الناصريين واليساريين . بل وإعادته إلى قمقه في الوقت الذي يراه مناسباً . وحين أتى الوقت ، أنقض المارد على مُطلقه ، وصرعه في مشهد إعلامي مثير . الأمر الذي يصدق معه عنوان هذه الكلمات ، والتي تصف مصرع السادات بالإنتحار ، لأنه كان بالفعل انتحاراً ، لا أقل ولا أكثر .

وعلى الرغم من أن مشهد النهاية في تراجيديا الإنتحار ، ما يعطيه من دلالة على مدى قدرة الإتجاه الإسلامي الثوري على الفعل . إلا أن الأكثر أهمية من تحليل هذا المشهد ودراسة نتائجه ، أن نتوقف قليلاً لكي نتأمل ما فعله السادات قبل المشهد الأخير ، في محاولته لترويض المارد . لأن مشهد النهاية قد أنتهى بحدوثه ، أما محاولات الترويض فهي باقية ومؤثرة . بل وهي السند الأساسي في حركة التيار الإسلامي باتجاهاته الثلاثة . وسوف يستمر تأثير هذه المحاولات لفترة زمنية طويلة قائمة .

لقد أضاف دستور ١٩٧١ ضمن نصوصه ، لأول مرة ، أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع . وهو نص مقبول ومنطقي ، لأن أغلب القوانين المدنية بالفعل ، مستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية . لكن السادات ، في محاولة منه لاستقطاب

المشاعر ، طرح استفتاء عاماً قبل وفاته في عام ١٩٨١ ، ضمنه مجموعة من البنود التي لا علاقة لها ببعضها ، والتي على الناخب أن يُجيب عليها جملة واحدة بالإيجاب أو النفي . ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي " المصدر " الرئيسي للتشريع ، بإضافة حرفي الألف واللام . وهو الأمر الذي أثار لدى الكثيرين كثيراً من اللبس ، وأستد إليه دعاة التطبيق الفوري للشريعة في مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون إبطاء ، أو ترو ، أو تدرج ، أو حتى مناقشة .

ولأن هذا الموضوع يحتمل كثيراً من النقاش (الفقهي) وهو الأمر الذي لا ادعي القدرة أو الرغبة في طرحه ، إذ لا يعنيني إلا الجانب السياسي منه . فإبني أكتفي بطرح ما حدث دون تعليق . واضيف إليه فعلاً آخر لثاه السادات خلال محاولاته للترويضية ، وهو إعلانه أنه يؤمن بأن الإسلام مصحف وسيف ، ودين ودولة . وهو ما سبق وناقشناه في الفصل الثاني من هذا الكتاب . ولعلي لا أنهى حديث الإنتحار دون أن أشير إلى بعض الوقائع المعروفة ، والتي تكمل الصورة والتصور . فليس سراً أن الجماعات الإسلامية في الجامعات ، قد تكونت في أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة ، لمواجهة الناصريين واليساريين وبتوجيه من السادات . وليس سراً أيضاً أن اكتساحها للانتخابات الطلابية في نهاية حياته ، بعد أن فقد السيطرة عليها ، كان كابوساً يؤرق منامه . وليس مجهولاً ما كان يعلنه

ليل نهار من أن مصر دولة العلم (والإيمان) ، وما كان يطرحه في وجوه خصومه من شعارات من نوع " من لا إيمان له ، لا أمان له " و " لا مكان لملاحدي أجهزة الإعلام " .

رحمه الله ، فهو مسئول مسئولية مباشرة ، بكل ما فعل ، عن جانب كبير من تضخم هذا التيار الآن . وهو أيضاً قد ترك لمن يخلفه ، في هذه الجزئية ، طريقاً مليئاً بالأشواك .

٥- السماح الديموقراطي

من الصعب أن نصف ما يحدث في مصر بأنه مناخ ديموقراطي كامل . بل الأقرب وصفه بالسماح الديموقراطي . والفرق بين الاثنين كبير . فالسماح يأتي من الحاكم بإرادته . والمناخ يُلزم الحاكم ويحدد حجم إرادته . وقد أفاد السماح الديموقراطي المتاح منذ أوائل السبعينات التيار الإسلامي ، إذ منحه كل نقاط القوة ، وحجب عنه كثيراً من نقاط الضعف ، أو إمكانيات مواجهة الآخرين له . ومن المؤكد أن ذلك كله لم يكن في حساب من "سمح" ، لكنه تم على أية حال . وعلى سبيل المثال ، فقد سُمح للاتجاه التقليدي بإصدار صحف ومجلات تنزع للتطرف في أحيان كثيرة ، مثل مجلات الدعوة ، والأعتصام ، والمختار الإسلامي ، وصحف النور (حزب الأحرار) ، واللواء الإسلامي (الحزب الوطني) ، ورغم أنتماء بعض هذه الصحف والمجلات إلى بعض الأحزاب ، ومنها الحزب الحاكم نفسه ، إلا أنها جميعاً ترتبط فكرياً بالتيار السياسي الإسلامي . وتصب جميعاً في

روافده . ولاشك أن صحيفة بلا حزب ، أقوى بكثير من حزب بلا صحيفة ، فالصحيفة في الحالة الأولى يُمكنها أن تكون حزباً . وأمثلة التاريخ على ذلك عديدة . بيتما الحزب بلا صحيفة ، كائن بلا لسان ، وحديث بلا صوت ، وتعبير بلا وجه . ومن المفارقات العربية ، أنه لم يحدث في تاريخ مصر كلها ، وفي ظل مناخ ديموقراطي مفتوح قبل الخمسينات ، أن تمتع بها اتجاه سياسي واحد بهذا الكم من الصحف والمجلات المؤيدة ، التي تمتع هذا التيار في ظل هذا القدر المحدود من (السماح) .

وأيضاً فقد حجب السماح الديموقراطي عن الساحة بعض التيارات المناوئة للتيار الإسلامي ، مثل التيار الناصري . وركز على اتهامات الإلحاد في معركته مع التيارات اليسارية . الأمر الذي ألجأها لتملق المشاعر الدينية ، وطرح بها بعيداً عن مواجهة التيار السياسي الديني . ومن المؤكد أن التيار السياسي الإسلامي مدين بتماسكه الظاهري للسماح الديموقراطي ، الذي لولاه لتعددت اتجاهات هذا التيار (أنقسمت بين الأخوان ، والتكفير والهجرة ، والجهاد ، والتوفقيين ، والقطبيين .. وغيرهم كثير) . ومساحة الخلاف بين هذه الاتجاهات وبعضها أكبر بكثير من مساحة الخلاف بينها وبين الاتجاهات السياسية الأخرى . لأن اتهامات الفسق والمروق والكفر والإرتداد سريعة التداول بينهم ، سهلة التناول على السنتهم . الأمر الذي يدفع بكثير من المترددين إلى إيثار السلامة .

لقد أدى السماح الديموقراطي ، بمنعه تكوين أحزاب سياسية

إسلامية ، إلى توزع أنصار هذا الإتجاه على الأحزاب القائمة .
وتشكلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب ، كان تأثيرها أكبر
بكثير من تأثيرها مجتمعة في حزب منافس . وفي ظل السماح أيضاً ،
وتعويضاً عن عدم توفر المناخ الديمقراطي الكامل ، وإلهاء للعب
عنه ، رددت القيادة السياسية نفس مقولات الإتجاه الديني للتقليدي .
وخلعت على الدولة كلها صفة الإسلامية ، وعلى النظام كله صفة
الإيمان . بحيث أصبح صعباً على أي مراقب أن يميز وجه الخلاف
الحقيقي ، إلا إذا كان الخلاف متعلقاً بالأشخاص لا بالمبادئ .
وبدیهي أن تبنى الاعلام الرسمي لهذا الإتجاه الفكري ، لكسب التيار
السياسي الإسلامي شرعية المنهج . وهو كسب كبير لا يُقاس بخسارة
شرعية التواجد الرسمي .

إن ديموقراطية الخطوة خطوة ، أو القدر المسموح به في الزمن
المنظور ، يُمكن أن تصلح (رغم عدم موافقتنا عليها من حيث المبدأ) .
كأسلوب ناجح في مواجهة الأحزاب ذات الجذور الديموقراطية .
تلك الأحزاب التي ينتهي وجودها (المادي) بمجرد منعها من
الشرعية . لكنه يأتي بنتائج عكسية تماماً مع الأحزاب السياسية
الدينية ، التي تمرست (تاريخياً) بالعمل السري . والتي تُصبح
أقوى ما تكون ، عندما تختلط الدعوة للسياسة بالدعوة للدين ، تحت
مظلة دعاوي الأضطهاد ، وصراخ الشكوى من قمع حاملي مشاعر
العقيدة . وهي أمور تُشكل باجتماعها ، نقطة جذب مثالية لمشاعر
الشباب الغض ، المُهيأ للتطرف بحكم العمر ، والمعبأ للمواجهة
بحكم ظروف المجتمع .

القاعدة في السياسة الدولية أن القوة فوق الحجة ، والمصلحة قبل المبدأ . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لا تُخطط سياستها في الشرق الأوسط على أساس تحقيق مصالح مصر ، طالما أن مصر صديقة لها . بل تخططها في الأساس ، وفي البدء والانتها ، لتحقيق المصالح الأمريكية . فإن تلاقى هذه المصالح مع المصالح المصرية ، فأهلاً بها ونعمت . وأن لم تتلاق ، فليكن ما يكون . يصدق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الاتحاد السوفييتي ، بمثل ما يصدق على أصغر الدول . وتنشأ العلاقات الدولية في النهاية ، كمحصلة لصراع المصالح وحساباته المعقدة . ليس هذا فحسب ، بل إن الأمر الأهم ، أن الدول التي تتبنى شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدل ، إنما يعنىها في الأساس أن تُطبق هذه المبادئ داخل حدودها الجغرافية . أما خارجها ، فإنها قد تتعاون مع أكثر الأنظمة خروجاً على هذه المبادئ ، إذا كان هذا محققاً لمصالحها .

هذه مقننة أردت بها أن أزيل من الأذهان وهما شائعاً مضمونه ، أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية صديقة لمصر ، فإنها سوف (تضمن) نمو الديمقراطية بها . وإذا كان سقوط مصر في يد التطرف الديني في غير مصلحة مصر في المدى القصير أو الطويل ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية (لن تسمح) بقيام مثل هذه الأنظمة .

وأود في البداية أن أذكر أنني لا أحمل عداً مسبقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنني لا أقصد بعبارات (تضمن) و (لن تسمح) ، أن الولايات المتحدة تملك سلطة القرار في مصر . فهذا ما لا أتصوره أو أعتقد فيه . وإنما فقط أعرض لوجهة نظر خاطئة تقود إلى نتائج غير منطقية . وأود أيضاً أن أوضح أن ما أعرضه لا يمثل مبرراً يقينياً لتواجد وقوة التيار السياسي الديني في مصر والمنطقة ، بقدر ما يمثل احتمالاً قائماً ، له ما يبرره من المنطق أو على الأقل من سوء الظن . وأنقل بعد هذه المقدمات والتحفظات إلى الموضوع ، وأسأل هل الولايات المتحدة الأمريكية وراء تصاعد المد السياسي الديني في المنطقة ؟ . وأعرض تصوراً منطقياً ، يبدو متكسلاً بصورة مزعجة .

لقد ترتب على قيام الحكم الإسلامي في إيران ، أن أصبحت منطقة الخليج كلها منطقة (خلخلة) سياسية . واستمرار التخلخل وعدم الاستقرار في هذه المنطقة ، يُحقق بتداعياته المتشابكة بعض النتائج الإيجابية سياسياً واقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية . ومن البديهي أن يتكون حائط دفاعي متماسك خلف المنطقة المشار إليها . والمرشح لذلك هو مثلث " السعودية / السودان / مصر " . وهذا المثلث يمكن أن يشكل (إذا أضيف إليه ما هو قائم من ارتباط عضوي بين أمريكا وإسرائيل) ، قوساً دفاعياً نموذجياً لحماية المصالح الأمريكية ، ومواجهة التغلغل الشيوعي أو حتى اليساري في المنطقة .

لقد تطورت أساليب العلاقات بين الدول العظمى والدول

الصغيرة . فلم يعد مطلوباً تواجد احتلال بشري ، أو حتى توافر قواعد عسكرية دائمة . وإنما تُغني التسهيلات العسكرية ، التي تُدار بواسطة الوطنيين ، وتكون جاهزة للاستعمال وقت الحاجة إليها ، عن أشكال التدخل المباشر والمستفز للمشاعر الوطنية . ولا مانع من أن تصرخ الأنظمة ليل نهار بلعن الإمبريالية العالمية ، والاستعمار الأمريكي ، والبيت (غير الأبيض) - لا مانع من ذلك كله ، طالما أن المصالح الاستراتيجية مصونة ، والأهداف الإستراتيجية متحققة .

وأسقطراداً لوجهة النظر (الاحتمالية) التي نعرضها ، فإن الاختيار الإسلامي (الثروي) ، يبدو أكثر الاختيارات تحقيقاً لهذا الهدف . وعلى السودان أن يطبق الشريعة الإسلامية بهدف صبغ الدولة بالصبغة الدينية كإطار مطلوب (وقد حدث هذا بالفعل) . وعلى السعودية أن تتحول بخطوة محسوبة في اتجاه الأخذ بنظام ديموقراطي (شكلي) بطرح دستور وتشكيل مجلس نيابي إسلامي (وقد أعلن عن ذلك بالفعل) . ويبقى أخيراً سقوط مصر تحت شكل من أشكال الحكم الديني ، عن طريق الأخذ بالإطار ، وصبغ الدولة بصبغة دينية من خلال خطوات محسوبة . تبدأ بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وما يترتب على ذلك من تداعيات (إنغلافية) من وجهة النظر الاجتماعية (وهذا في سبيله للحدوث بالفعل) . ولا يبقى إلا بعض التفاصيل التي يُمكن حلها في المستقبل المنظور ، مثل الخلاف مع الاتجاه الإسلامي التقليدي حول موقفه عن دولة إسرائيل (ويكاد يكون هو الخلاف الأساسي الوحيد) . ومثل البحث عن قيادة

مقبولة (ومندنية) لهذا الإطار أو التيار . ومثل تنسيق الأنوار بين زوايا المثلث . ومثل الاتفاق على الأهداف الإستراتيجية مع المرشحين لتحقيق هذه الأهداف . ومثل التأكد من قياسات رد الفعل على المدى الطويل ، أما المدى القصير فإن نتائج مثل هذا التصور سوف تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد .

وسوف يتمثل ذلك في مجموعة من المكاسب . أهمها استقرار المنطقة سياسياً ، خاصة في مصر . بعد سحب البساط من تحت أقدام المتطرفين دينياً (الأتجاه الثوري) ، من خلال تحقيق المظاهر (الشكلية) للتطبيق الإسلامي ، وخلق قضية وطنية (إسلامية) عن طريق تعبئة المشاعر والجهود وتوجيه الأنظار إلى العدو (دون أن يتجاوز الأمر حدود التعبئة السياسية والإعلامية) . ولا مانع من بعض الهجوم على من وراء إسرائيل ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية رأس الأفعى (الصليبية) . لا مانع ، طالما أن التسهيلات العسكرية متاحة ، و(اللوبي) للرأسمالي مُتحكم في اقتصاديات المنطقة . وأخيراً فإن التخوف على مصر الأقليات ، سوف يُمكن معالجته باتفاقات ودية ، تحفظ لها بعض حقوقها ، وتدفع بها إلى الارتباط المصيري بالولايات المتحدة ، كنوع من الاعتراف بالجميل والتحوط لاحتمالات المستقبل . وأخيراً وليس آخراً ، فسوف تنتهي أسطورة إمكانات القوة في المنطقة . وسوف يتمزق الحلم العربي من خلال الاتهامات المتبادلة بالعمالة . وسوف تعود المنطقة

إلى الخلف عشرات من السنين . وإذا حدث خلل ولو بسيط في حسابات المدى الزمني لاستمرار هذا التوقع واستقراره ، فسوف يتمثل البديل المطروح في الاختيار العسكري . وهو القوة الوحيدة والبديلة والممكنة . والتعامل معه (تاريخياً) أسهل على الولايات المتحدة من التعامل مع غيره .

كل ما سبق لا يمثل إلا تصوراً قد يُخطيء وقد يُصيب . أو حتماً من أحلام اليقظة لدى بعض هواة التحليل ، أو كابوساً مزعجاً كما أراه . أو تفسيراً لبعض مظاهر النكوص في مواجهة هذه التيارات ، على المستوى الفكري أو الإعلامي . وفي كل الأحوال ، فإنها المرة الوحيدة التي أتمنى أن أكون فيها مخطئاً . وربما كان ذلك كله صحيحاً ، وأن يكون الخطأ بنسبة المائة في المائة ، وهو ما لا أظنه صحيحاً بآية حال .

٧ - الصراع بين التيارين الثروي والرائيكالي

أشعلت الثورة الإيرانية بنجاحها في إيران ، صراعاً على مستوى دول المنطقة . بين ما تمثله إيران من اتجاه رائيكالي ، وبين التيار الإسلامي الثروي ، الذي تمثله المملكة العربية السعودية . خاصة وأن نجاح الثورة الإيرانية قد ساهم إلى حد كبير ، في إحياء آمال انصار الاتجاه الإسلامي الثوري ، في إمكان السيطرة على الحكم ، عن طريق إشعال الفتيل بعمل عنيف ومؤثر . وعلى الشارع السياسي واجب المساندة بعد ذلك . وهو شارع في تقديرها إسلامي

النزعة والمشاعر . مطحون بما يكفي لمساندة رموز الطهارة في عالم الشر . ولم تكن مصادفة ، أن تحدث أول انتفاضات الاتجاه الثوري في الحرم النبوي الشريف . وأن تهتز الدوائر الحاكمة في السعودية لهذا الحادث أهتزازاً عنيفاً . وأن ترد السعودية التحية بأفضل منها ، فتساند العراق في حربه ضد إيران . فتزد إيران بتأييب الشيعة في الشمال الشرقي للمملكة السعودية .

ومن المنطقي بالطبع في منطقة تموج بالتيارات الإسلامية، أن يكون للسعودية رأي ، بل وأكثر من ذلك دور . أو على الأقل وقفة لإعادة ترتيب الأوراق ، وإعادة تقسيم هذه الاتجاهات . خاصة وأن قضية الإسلام بالنسبة للسعودية ليست قضية دين أو اختيار مطروح ، بل أنها قضية تتناول أساس وجود النظام الحاكم ذاته . وفي اعتقادي أن السعودية قد توعت موافقتها من الاتجاهات الثلاثة . فهي ترفض الاتجاه الثوري ، لأنه لم ينشأ تحت عباعتها . كما أنه ، بممثاليته المفرطة ، يُسقطها من حساباته كنموذج للتطبيق الإسلامي الصحيح . بينما تتراوح علاقتها بالتيار التقليدي بين المودة والحذر . فهم يستحقون المودة ، لأنهم معتدلون . والبعض منهم لا ينسى أنه وُجد في كنفها ملاذاً وسنداً وقت الأضطهاد الناصري . وهم في نفس الوقت ، يزدانون تسيساً بمرور الأيام . وهو ما يجعلها على شفا الحذر منهم . فالكلام في السياسة لا بد وأن يقود إلى حديث الثوري ونظم الحكم ، وهي دائرة لا يسمح النظام السعودي باختراق حدودها

عند الحوار . والخطر كل الخطر عندما يحدث هذا الأختراق تحت مظلة إسلامية . ولا يبقى إلا التيار الثروي ، وهو ما أتوقف أمامه بالتأمل متسائلاً عن حجم المصادفة التي أتت به من السعودية على جناح المال . طارحاً احتمالاً لا يرقى إلى مستوى اليقين . وإن كان محاطاً بآبواب كثيرة للشك ، إن أغلقت أحدها أنفتح الآخر . وإن أغلقتها جميعاً ، أهملت مبرراً منطقياً للتنامي التيار الإسلامي السياسي . وهو اختيار كل من الاتجاهين الثروي والراييكالي ، لمصر ، ساحة لإدارة صراع ، يخشى كل منهم أن ينور في ساحته .

٨ - الأحزاب الجبهوية

تنشأ الجبهات بين التيارات السياسية المختلفة في مواجهة عدو مشترك ، أو لتحقيق أهداف انتخابية محددة . ويندر أن تستمر هذه الجبهات لفترات زمنية طويلة ، أو أن تكون هي الأسلوب الوحيد للممارسة السياسية ، كما حدث في مصر ، حين تحولت جميع أحزابها إلى جبهات . وقد يكون منطقياً أن يُمثل حزب التجمع سياسة تجمع بين قوى اليسار المختلفة . وأيضاً فقد يكون للوفد بعض العنصر في أن تنوع الاتجاهات السياسية فيه ، إرث تاريخي ، نتيجة تجمع كل الفصائل الوطنية في مواجهة الاحتلال ، وتحت الراية الوفدية . الأمر الذي لم يكن مستغرباً معه أن يتجمع تيار أقصى اليمين ، ممثلاً في كبار الملاك ، مع تيار أقصى اليسار ، ممثلاً في الطليعة الوفدية وبعض الماركسيين ، في إطار حزب واحد ، يسعى إلى تحقيق الأهداف التي يُجمع عليها الجميع . والممثلة في الاستقلال ، وفي كون الأمة مصدراً للسلطات .

وقد أضافت القيادة الوفدية بُعداً جديداً للجبهة ، لا سابقة له في تاريخ الوفد . ويمثل أنكاسة لشعاراته الواضحة منذ نشأته وحتى قيام الثورة . وأقصد بهذا البعد تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٤ . وتلخص ما سبق في أنه من المنطقي أن يقبل الباحث منطق الجبهة في التجمع (لسبب تكويني) ، وفي الوفد (لسبب تاريخي) . بينما يصعب عليه تفسير جبهة حزب العمل الذي ينتمي بجنوره إلى تيار مصر الفتاة ، والذي يضم بالإضافة إليه تياراً ناصرياً ، وبعضاً من تيار الإخوان المسلمين . أو جبهة حزب الأحرار ، الذي يضم اتجاهاً ليبرالياً متطرفاً (تمثله جريدة الأحرار) ، واتجاهاً دينياً متطرفاً (تمثله جريدة النور) . أو سعى الحزب الوطني لضم بعض الناصريين إلى قاعدته الساداتية .

أقول - لا يمكن تفسير ما سبق إلا بأجتهد نظر مؤداه أن هذه هي النتيجة الطبيعية لتقييد حركة تكوين الأحزاب . الأمر الذي منع الاتجاهات السياسية الواضحة من تحديد هويتها المتميزة في أحزاب ذات ملامح فكرية شديدة التحديد والتميز . وقد كان لهذه الظاهرة (ظاهرة الأحزاب الجبهوية) تأثير مباشر على تصعيد المد السياسي الديني ، من خلال تحجيم الاتجاهات الليبرالية والعلمانية ، مراعاة (للتحالف) . وتبني جميع الأحزاب لمنطلقات دينية مراعاة للتوازنات (الجبهوية) . وكان هذا أوضح ما يكون في الانتخابات الأخيرة ، فقد مارست المجموعات الدينية التي توزعت على جميع الأحزاب ضغوطاً ، أثمرت رفع الجميع للشعارات الدينية . والمزايدة في الدعوة

إلى التطبيق الفوري للشرعية ، وإلى تحويل مصر إلى دول دينية إسلامية . مع أختلاف في درجة ارتفاع النغمة أو مدى وضوحها .

لقد تعلمنا أن حوار التيارات السياسية المختلفة ، ينتهي إلى اتفاق على (الحد الأدنى) لنقاط الالتقاء . لكنه في المناخ السياسي المصري ، يحدث العكس تماماً . فما أن يلتقي الفرقاء ، حتى يتفقوا على (الحد الأقصى) لتصوراتهم السياسية المتباعدة . ويخرجون دائماً إلى جماهيرهم ، أو بمعنى أدق على جماهيرهم ، بمفاهيم هي أقرب إلى منطق الثورة من منطق الحوار ، والصق بمعاني الرفض من أماني الالتقاء . وقد تجلى ذلك في الشعارات الانتخابية ، التي حملت من الشعارات الدينية ما يؤكد على رفض ما هو قائم . وعلى أن البديل القادم ، لابد وأن يحمل عنواناً إسلامياً ، ومضموناً تشريعياً . ولا اعتقد أن التيار السياسي الإسلامي ، باتجاهاته الثلاثة ، كان يحلم بأكثر من ذلك .

٩ - أخطاء المعالجة

لم يكن نظام الحكم موقفاً في معالجته لظاهرة التطرف الديني ، تلك المعالجة التي ساعدت دون قصد ، على نمو التيار السياسي الإسلامي وليس الحد منه . فالملاحظ أن الإعلام كان شديد الحذر في النشر للأقلام المعتدلة والمواجهة للتطرف بمنهج عقلاني^(١) وكان شديد الحساسية في تقديم من يملكون القدرة على إجراء حوار ديني بمنطق متطور ، ودون خروج على الدين أو عنه في منابر الإعلام المختلفة^(٢) .

(١) من أمثال الأستاذة مصطفى مرعي ، وزكي نجيب محمود .

(٢) من أمثال الأستاذة حسين أمين ، وأسعد العشماوي .

وخانه التوفيق في تقديم من توسم فيهم الاعتدال ، فخلطوا بين العقيدة وبعض أجهاداتهم الدينية أو السياسية . وفي نفس الوقت ، فإنه يبدو غريباً ذلك التناقض بين المصالحة مع تنظيم متطرف مثل الجهاد ، بالإفراج عن جميع المتهمين في إحدى قضاياهم . والرفض لتعديل القوانين ، بما يسمح لأتجاه معتدل مثل الإخوان المسلمين بالمشاركة السياسية . والأسوأ من ذلك كله ، خلق أنطباع إعلامي عام ، سلبي بالنسبة للنظام الحاكم ، وإيجابي بالنسبة للتيار الإسلامي السياسي ، أحياناً . والترجع المحسوب أحياناً أخرى . والمنع والسماح بلا سبب ، لو استجابة لأحتجاج يأتي من بعض الاتجاهات الدينية .

إن من المؤكد أن أسلوب المعالجة يجب أن يتغير بصورة جذرية . بحيث يكون حاسماً في مواجهة الإرهاب ، على أن يحدث ذلك من خلال أعمال لنصوص القانون العادي وليس بتجاوزه أو اللجوء للقوانين الاستثنائية . وأن يُطبق ذلك بوضوح وتلقائية على أي تجاوز لإطار الشرعية . كما يجب على النظام أن يتخلى عن أسلوب التوازن ، الذي يؤكد الانقسام ولا يلغيه . فلا يكون استمرار اعتقال الباب شنودة موازياً لاستمرار محاكمات الجهاد . ولا يكون الإفراج عن جميع المتهمين في إحدى قضايا الجهاد ، مقدمة للإفراج عن البابا شنودة . وفي نفس الوقت ، فإنه لا بد من إباحة تكوين الأحزاب لكل التيارات السياسية بما فيها الاتجاهات الدينية . ولا بد أيضاً من فتح المنابر الإعلامية للآراء المختلفة . وأجراء حوار إعلامي مفتوح ، يشارك فيه الجميع ، دون حساسية مبالغ فيها ، ودون إخفاء للحقائق ، ودون قيود على المناقشة . تلك القيود ، التي أثبتت تجارب السنوات

السابقة أنها كانت تأتي دائماً بعكس ما تهدف إليه .

١٠ - مناطق الحوار المحرمة

يتحمل المفكرون في عالمنا العربي مسؤولية كبيرة فيما حدث من نمو متزايد للتيار السياسي الإسلامي . فهم من البداية ، قد حددوا مناطق مُحَرمة للحوار أو النقاش . منها ما هو تاريخي ، مثل ما يتعلق بحوادث التاريخ الإسلامي . ومنها ما هو سياسي ، مثل واقع الحياة (السياسية) في الدول التي تُطبق ما تدعى أنه النظام الإسلامي . ومنها ما هو فكري مثل قضايا الفصل بين الدين والسياسة ، وقضايا الوحدة الوطنية .

وقد زاد حجم هذا التراجع مع نمو الاتجاه الإسلامي الثوري ، تحسباً للمستقبل وإيثاراً للسلامة . خاصة وأن من حاول منهم مناقشة موضوعات (فرعية) مثل الحجاب وبعض قوانين الشريعة ، أشبعه المتطرفون والمعتدلون تجريحا وهجوماً ، بل وإهانة . وكل ذلك في تقديري لا يشفع لمفكرينا في أنسحابهم من مساحات كبيرة من الحق ، تتسع يوماً بعد يوم ، بزيادة حجم تراجعهم . بل والإستطراد في الصمت أمام ما يعتقدون أنه صحيح ، أو في مواجهة ما يعتقدون أنه خطأ .

وأخيراً ، فما سبق كله ، كان أجتهداً قد يُخطيء ، وقد يصيب . لكنه محاولة لتفسير ما اعتقد مبدئياً أنه مازق تاريخي . وتوضيح لما يمكن أن يكون خافياً . دون اعتبار لما يترتب على ذلك من نقد أو هجوم أو عداوة ، عن إيمان بأن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا

المازق . وإن الكلمة أحياناً قد تمنع رصاصة . لأنها بالطبع أقوى ،
وبالقطع أبقى .

فهرست

الصفحة

مقدمة	٥
الفصل الأول : القصد والجهل	٧
الفصل الثاني: (١) قصد الجهل	٣١
(٢) قبل السقوط : حوار هاديء في قضية ساخنة	٤٢
(٣) الحكم بالحق الإلهي	٥٠
(٤) وأخيراً .. تسقط التفاحة	٥٩
(٥) الله يعلم	٦٥
(٦) ولا يخلو الأمر من فكاكة	٧٢
الفصل الثالث : اللاعبون بالنار	٧٨
١- مولانا الذي في الجيزة	٧٨
٢- مصرية .. مصرية	٨٥
الفصل الرابع : السودان بين الجموح والطموح	٩٤
مقدمة	٩٤
١- حديث الجموح	٩٦
٢- حديث الطموح	١١٨
٣- وبينهما متشابهات	١٢٣
الفصل الخامس : لماذا الآن ؟	١٢٧

مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

الحقيقة الغائبة	الطريق إلى الهاوية
حوار حول العلمانية	الملعب
حوار في المهجر	الننير
قبل السقوط	نكون أو لا نكون
زواج المتعة	الطائفية إلى أين؟
الإرهاب	مع يونان لببيب رزق
شاهد على العصر	وخليل عبد الكريم

رقم الإيداع

٢٠٢٩٧ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولي

977.5365.72.4



لا ابالي أن كنت في جانب ،
والجميع في جانب آخر . ولا أحزن
إن ارتفعت أصواتهم أو لمعت
سيوفهم . ولا أجدع إن خذلني من
يؤمن بما أقول . ولا أفزع إن
هاجمني من يفزع لما أقول . وإنما
يؤرقني أشد الأرق ، أن لا تصل
هذه الرسالة إلى ما قصدت . فأنا
أخاطب أصحاب الرأي لا أرباب
المصالح . وأنصار المبدأ لا
محترفي المزايدة . وقصاد الحق لا
طالبى السلطان . وأنصار الحكمة
لا محبى الحكم .

دار ومطابع المستقبل بالفجالة والأسكندرية

ومكتبة المعارف ببيروت